جامعة ابن خلدون – تيارت –

كلية العلوم الإقتصادية و التجارية وعلوم التسيير

قسم :علوم التسيير

فعالية التمويل البنكي لمشاريع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تيارت

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

تخصص: إدارة مالية

من إعداد الطلبة:

بابو هشام

لحسن يمينة نوال

الأستاذة المشرفة:

د. زيتوني هوارية

.نوقشت وأجيزت بتاريخ:.../.../.....

السنة الجامعية :2019–2020

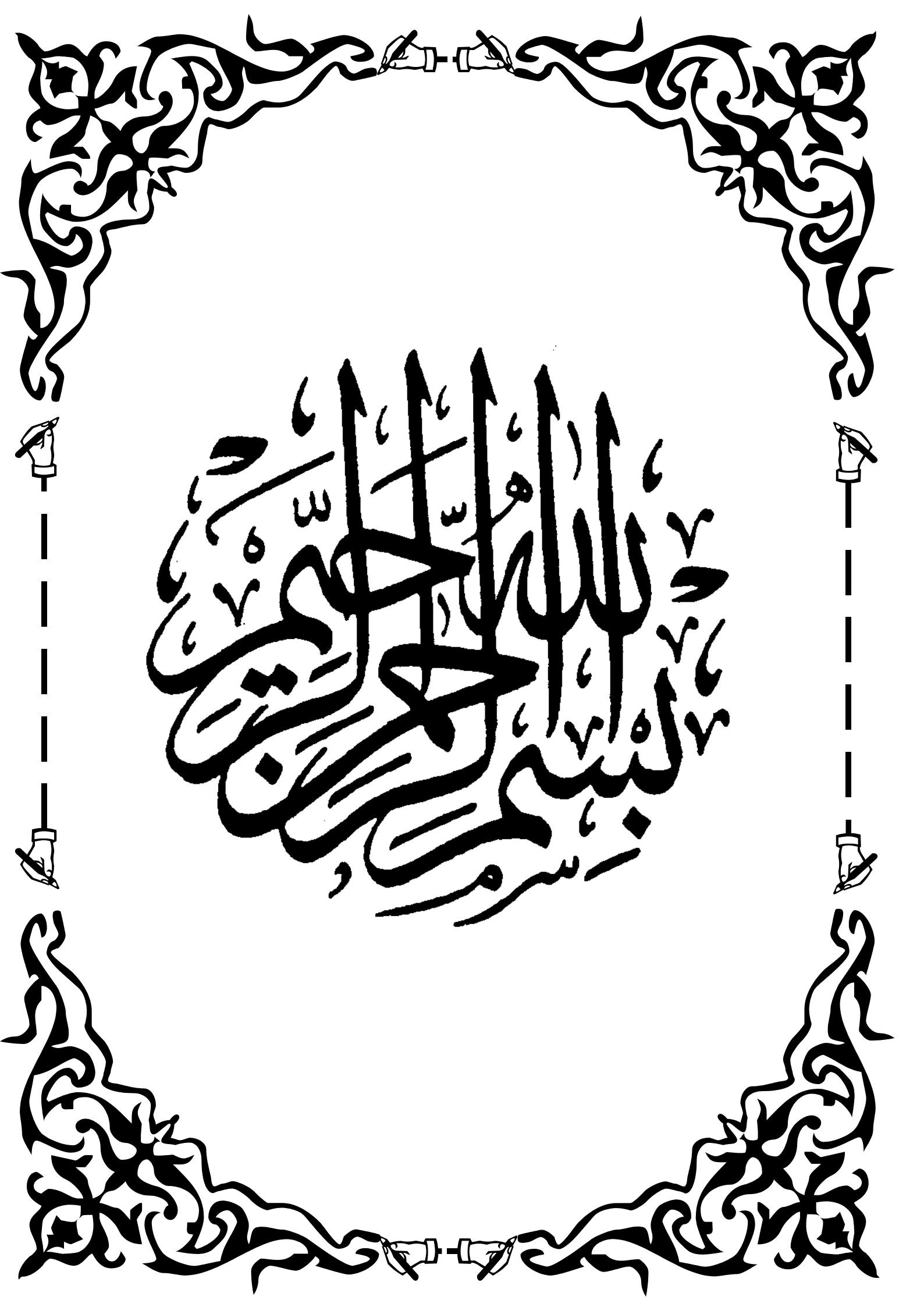
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر و عرفان

كلمتان حبيبتان إلى الرحمن، خفيفتان على اللسان ثقيلتان في الميزان

سبحان الله و بحمده ... سبحان ربي العظيم.

قبل أي شكر، نشكر الله العلي العظيم، نحمده على عونه إمداده وفضله الذي أتممنا به هذا العمل، ونرجوا من الله أن يتقبله منا ويجعله في ميزان الحسنات يوم لاينفع مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم.

أتقدم بجزيل الشكر إلى كل من ساندنا و ساعدنا على إنجاز هذه المذكرة، إلى الأستاذة المشرفة الدكتورة " زيتوني هوارية " على هذا العمل لما قدمته لنا من توجيهات و نصائح.

إلى كل الأساتذة والعاملين في المركز الجامعي.

وإلى كل عمال وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية تيارت.

إلى كل من كان لنا عونا وسندا في إنجاز هذه المذكرة.

فشكرا لكل هؤلاء ...

إهداء

إلى قدوتي الأوّل الذي ينير دربي إلى من أعطاني و ما يزال يعطيني بلا حدود.

إلى من رفعت رأسي عاليا افتخارا بك **أبي الحبيب** حفظك الله و رعاك.

إلى من رآني قلبها قبل عينها و حضنتني أحشائها قبل يديها **أمّي الحبيبة**.

إلى من هم في قمة الأعالي ابعث إليكم شوقي و حنيني يا أروع الإخوة:

عبد الحكيم، إسلام، عبد اللطيف، عبد الرؤوف، آدم.

إلى من هن فوق مستوى التعبير

نورهان، ألاء، ملاك، سماح، فريال.

إلى كل أصدقاء دفعتي.

وإلى كل من أحب.....

لهم جميعا هذا العمل

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز مدى اهتمام الدولة بقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال مختلف القوانين والآليات التي وضعتها للنهوض به ، وواقع هذه المؤسسات في الجزائر من خلال مدى تطورها و مساهمتها في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في ظل الإهتمام المتزايد بها. وكذلك التعرف على تعدد أنماط تمويلها من خلال إجراء دراسة ميدانية حيث تم الاعتماد على المنهج الوصفي و المنهج التحليلي لمعرفة نجاعة وفعالية بنك البدر في تمويلها . حيث توصلت الدراسة أنه كلما كانت القدرات التمويلية الخاصة بهذه المؤسسات ضعيفة لجأت إلى التمويل البنكي كونه أحد أهم مصادر التمويل لضمان استمراريتها ، ومن خلال النتائج المتحصل عليها من قبل الإستقصاء اتضح لنا فعالية البنك في التمويل كونه المصدر الملائم لهذه المؤسسات.

الكلمات المفتاحية : التمويل البنكي ، أساليب التمويل ، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.

Abstract :

This study aims to highlight the extent of the Government interest in the sector of small and medium enterprises through the various laws and mechanisms that it has set for the advancement of it, and the reality of these institutions in Algeria through the extent of their development and their contribution to economic and social development in light of the increased interest in them. As well as identifying the multiplicity of its financing patterns through conducting a field study where the descriptive approach and the analytical approach were used to know the Efficiency and effectiveness of Badr Bank in its financing. Where the study found that whenever the financing capabilities of these institutions are weak, they resorted to bank financing as it is one of the most important sources of financing to ensure its continuity, and through the results obtained by the survey, it became clear to us the bank’s effectiveness in financing being the appropriate source for these institutions.

The key words: Bank financing, Financing methods, small and medium-sized enterprises in Algeria.

فهرس

المحتويات

فهرس المحتويات

الشكر

الإهداء

المحتويات

قائمة الجداول البيانية

قائمة الأشكال البيانية

قائمة الملاحق

قائمة الإختصارات والرموز

مقدمة..... أ

الفصل الأول: مقاربة نظرية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

تمهيد:..... 3

المبحث الأول: عموميات حول المؤسسة الإقتصادية.....4

المطلب الأول: تعريف المؤسسة الاقتصادية.....4

المطلب الثاني: أهداف وخصائص المؤسسة الاقتصادية..... 5

المطلب الثالث: تصنيف وأشكال المؤسسات الاقتصادية.....8

المبحث الثاني: نظرة عامة عن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.....14

المطلب الأول: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.....14

المطلب الثاني: دور وأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر..... 19

المطلب الثالث: خصائص ومزايا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر..... 22

المبحث الثالث: تحديات وصعوبات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.....23

المطلب الأول: الصعوبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.....23

المطلب الثاني: التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر..... 33
المطلب الثالث: معوقات وعراقيل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر..... 34
خلاصة:..... 37

الفصل الثاني: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتعدد أنماط تمويلها في الجزائر

تمهيد:..... 39
المبحث الأول: ماهية التمويل البنكي.....40
المطلب الأول: مفهوم التمويل البنكي..... 40
المطلب الثاني: أهمية التمويل البنكي والخصائص المميزة لمصادره..... 41
المطلب الثالث: مصادر وطرق التمويل..... 43
المبحث الثاني: وسائل التمويل البنكي.....54
المطلب الأول: مفاهيم حول القروض المصرفية..... 54
المطلب الثاني: أهمية القروض المصرفية..... 55
المطلب الثالث: وظائف القروض المصرفية وأنواعها..... 57
المبحث الثالث: معايير منح القروض المصرفية ومخاطرها..... 67
المطلب الأول: أهم نماذج المعايير الإئتمانية..... 67
المطلب الثاني: مخاطر تمويل المشاريع بالقروض المصرفية..... 73
المطلب الثالث: آليات التقليل من مخاطر القروض.....75
خلاصة:..... 77

الفصل الثالث: دراسة فعالية البنك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

تمهيد:..... 79
المبحث الأول: مفهوم الكفاءة والفعالية..... 80
المطلب الأول: قياس الكفاءة والفعالية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تيارت..... 80
المطلب الثاني: تداخل الفعالية مع بعض المفاهيم الأخرى..... 82

المطلب الثالث: إستخدام المؤشرات المالية لقياس الفعالية.....85

المبحث الثاني: إثبات نجاعة بنك البدر في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة..... 90

المطلب الأول: المقاييس المطلوبة والإجراءات اللازمة لمنح القروض..... 90

المطلب الثاني: تطور حجم الملفات المقبولة والمرفوضة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من 2010-2019.....97

المطلب الثالث : مبالغ القروض الممنوحة والغير ممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من 2010-2019..... 100

المبحث الثالث: تحليل إستمارة الإستقصاء وعرض نتائجها..... 102

المطلب الأول: تحليل علاقة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تيارت بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....102

المطلب الثاني: تحليل مستوى رأس المال الغير المادي في البنك فيما يخص خدمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر..... 109

المطلب الثالث: عرض نتائج الإستمارة.....116

خلاصة:..... 119

خاتمة:.....121

قائمة المصادر و المراجع:..... 126

قائمة الملاحق:..... 131

قائمة الجداول و الأشكال البيانية

أولا: قائمة الجداول البيانية

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
الجدول رقم (1-1)	تصنيف المؤسسات وفق حجم العمالة	12
الجدول رقم (1-2)	تعريف الجزائر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	18
الجدول رقم (1-3)	تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال فترة (2010- 2019)	19
الجدول رقم (1-4)	المعوقات الداخلية أمام إنطلاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	31
الجدول رقم (1-5)	المعوقات الخارجية أمام إنطلاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	32
الجدول رقم (3-1)	المقارنة بين مختلف مداخل دراسة الفعالية	84
الجدول رقم (3-2)	يوضح الوزن النسبي للعائد على حقوق الملكية في البنوك الجزائرية	88
الجدول رقم (3-3)	يبين الوزن النسبي للعائد على الأصول في البنوك الجزائرية	89
الجدول رقم (3-4)	تطور حجم الملفات المقبولة والمرفوضة لدى بنك الفلاحة والتنمية الريفية –وكالة تيارت- والموجهة لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من 2010 إلى 2019	97
الجدول رقم (3-5)	يوضح مبالغ القروض المقدمة والمرفوضة من طرف البنك محل الدراسة إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من 2010 إلى 2019	100
الجدول رقم (3-6)	أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بالنسبة لبنك البدر	102
الجدول رقم (3-7)	أهداف البنك من وراء تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	103
الجدول رقم (3-8)	أنواع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر التي يفضل البنك التعامل معها	104
الجدول رقم (3-9)	أسباب إقبال البنك على تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	104
الجدول رقم (3-10)	دراسة البنك لسوق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	105
الجدول رقم (3-11)	أنواع القروض المطلوب من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	106
الجدول رقم (3-12)	المدة اللازمة لمنح القرض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	106

الجدول رقم (3-13)	إجراءات منح القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	107
الجدول رقم (3-14)	المتابعة والمراقبة لإستخدام القرض من طرف البنك	107
الجدول رقم (3-15)	طبيعة المشاكل التي تعاني منها البنوك في التعامل مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	108
الجدول رقم (3-16)	المستوى العلمي للعمال	110
الجدول رقم (3-17)	الإختيار والتعيين	110
الجدول رقم (3-18)	علاقة موظفي البنوك مع أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	111
الجدول رقم (3-19)	الإهتمام بالبحث و التطوير	111
الجدول رقم (3-20)	سياسة التكوين والتدريب فيما يخص خدمة شريحة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	112
الجدول رقم (3-21)	نظرة الموظفين إلى التكوينات والتدريبات	113
الجدول رقم (3-22)	الإستفادة من خيرات و تجارب البنوك الأجنبية	113
الجدول رقم (3-23)	تكوين علاقات مع البنوك العالمية	114
الجدول رقم (3-24)	الإرتباط بشبكة الأنترنت	115
الجدول رقم (3-25)	أسباب إستخدام شبكة الأنترنت	115
الجدول رقم (3-26)	النظرة المستقبلية للبنك فيما يخص الإبداع لخدمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	116

ثانيا: قائمة الأشكال البيانية

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
الشكل رقم (1-1)	أشكال المؤسسات الاقتصادية	13
الشكل رقم (2-1)	مصادر التمويل	53
الشكل رقم (3-1)	يحدد العلاقة بين الإنتاجية والكفاءة	83
الشكل رقم (3-2)	تطور عدد الملفات المقبولة والمرفوضة لدى بنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة تيارت- والموجهة لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من 2010 إلى 2019	99
الشكل رقم (3-3)	تطور مبالغ القروض المقدمة والمرفوضة من طرف البنك محل الدراسة إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من 2010 إلى 2019	101

ثالثا: قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
الملحق رقم (1)	تحليل إستمارة الإستقصاء وعرض نتائجها	131

رابعا: قائمة الإختصارات و الرموز

الرمز	التفسير باللغة الأجنبية
5CS	Capacity , Character , Capital, Collateral, Condition
5PS	People, Purpose, Payment, Protection, Perspective
PRISM	Perspective, Prepayment, Management, Intention or purpose, Safeguards
L	Labor
Q	Quantity
ROA	Return on assets
ROE	Return on Equity
EM	Equity Multiplier
PM	Profit Margin
SME	Small and medium enterprises

مقدمة

مقدمة عامة

مقدمة

أدركت العديد من الدول باختلاف درجة نموها الاقتصادي أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها الفعال في تحقيق الأهداف التنموية، لذلك أولت لها اهتماما متزايدا بتقديم الدعم والمساعدة للنهوض بهذا القطاع وتحقيق الإقلاع الاقتصادي. وهذا الاهتمام ينبع من فكرة كون المؤسسات الصغيرة و المتوسطة قطاعا متميزا قائما بذاته من جهة ، ومن جهة أخرى كونها قطاعا مكملا للمؤسسات الكبرى، ولقد أثبتت التجارب والدراسات الاقتصادية أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمثل أهم محركات التنمية، وأحد دعائمها الرئيسية لقيام النهضة الاقتصادية، وذلك في جميع الاقتصاديات على اختلاف سياستها أو اختلاف مستويات تقدمها نامية كانت أم متقدمة.

فقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حظي بعناية خاصة تجسدت في الاهتمام بها نتيجة ظهور العديد من المشكلات التي لم تستطيع المؤسسات الكبرى التعامل معها أو إيجاد حلول لها حيث أصبحت هذه المؤسسات تحتل مكانة متميزة في الاقتصاديات الحديثة خاصة في السنوات الأخيرة لتصل إلى أن تكون مصدرا لتنمية الدخل وتنمية المواهب والابتكارات وخلق فرص عمل أكثر وفرة و استمرارية لتشغيل الشباب والتخفيف من حدة البطالة التي تعاني منها معظم الدول، لهذا يعتبر مشكل التمويل من أهم العراقيل التي تعاني منه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ، فلطالما كان هذا العائق سبباً في عدم انطلاق عدة مشاريع، أو توقف بعضها والسبب في ذلك عدم القدرة على الحصول على تمويل بنكي نظرا لنقص الموارد المالية للبنك مقارنة بما يجب تمويله من المشاريع المتاحة، وإما لسبب عبئ الدين أوعدم توفر ضمانات كافية، أو رفض البنوك تمويل مشاريع مخاطرة، أو عجز المؤسسة على إرجاع قروضها المصرفية بعد تراكمها مع ما يصاحبها من فوائد مرتفعة. وتعد عملية تمويل هذه المشاريع أصعب وأهم العمليات لأن المشروع الاستثماري يتوقف على فعالية هذا الأخير في التنمية من خلال تحقيق عوائد كبيرة بأقل التكاليف، ومع تعدد مصادر التمويل لهذه المشاريع تبقى القروض المصرفية المصدر الرئيسي الذي تعتمد عليه، وبإعتبار عملية منح القروض بتعدد أشكالها ونماذجها تتولد عنها العديد من المخاطر التي تؤثر على قدرة البنوك على الإقراض ومنه على الاقتصاد ككل بإعتبار اعتماد باقي الأنشطة الاستثمارية على البنوك لتمويلها.

➢ **الإشكالية:**

بناءا على ما سبق يمكن صياغة اشكالية هذا الموضوع وطرحها في التساؤل الجوهري التالي :

إلى أي مدى يساهم بنك البدر في تمويل مشاريع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ؟

وللإجابة على الإشكالية المطروحة يستوجب علينا الإجابة على الأسئلة الفرعية التالية:

- ❖ فيما تتمثل أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ؟
- ❖ ماهي العوائق التي تعترض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ؟
- ❖ مامدى فعالية بنك البدر وكالة تيارت وعلاقاته التمويلية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ؟

➢ **الفرضيات:**

بعد الاطلاع على مختلف المراجع و مصادر البحث يمكن صياغة الفرضيات الأساسية لهذه الدراسة كما يلي:

- ❖ تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من أحد أهم ركائز التنمية الاقتصادية.
- ❖ يعتبر التمويل من أهم العوائق التي يعترضها.
- ❖ للبنك علاقة وطيدة مع هذه المؤسسات خاصة وأن هذا البنك يبادر بربط علاقاته التمويلية مع المؤسسات القائمة بينما يحاول الإبتعاد في تعاملاته مع المؤسسات الحديثة.

➢ **أسباب إختيار الدراسة:**

أهم الدوافع والأسباب التي أدت إلى اختياري لهذه الدراسة تتلخص في:

- ❖ الرغبة في معرفة هل أن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر يعرف إنتعاشا ملحوظا.
- ❖ الرغبة في معرفة هل فعلا البنوك التجارية تمول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.
- ❖ الرغبة في إثراء مكتبة جامعة تيارت.
- ❖ الاهتمام الحكومي بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من خلال المنظومة المؤسسية المتخصصة في تنمية هذا القطاع.
- ❖ وجود إستراتيجية وطنية شاملة لتنمية هذا القطاع.
- ❖ إشكالية التمويل التي تعتبر أحد أهم العقبات التي تقف أمام إنشاء وتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.
- ❖ مساهمة البنوك الجزائرية في تقديم التمويل الكافي لهذه المؤسسات.

➢ **أهمية الدراسة:**

تكمن أهمية الدراسة في النقاط التالية:

- ❖ المكانة التي تحتلها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر باعتبارها أداة فعالة في التنمية الاقتصادية.
- ❖ البرامج الداعمة والاجراءات المقدمة من طرف الدولة وأساليب وصيغ التمويل التي تعمل على تفعيل وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.
- ❖ المكانة التي تلعبها هياكل الدعم في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.
- ❖ تعدد البرامج والإجراءات التحفيزية وأساليب التنشيط والتمويل التي عملت على تطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

➢ **أهداف الدراسة:**

كانت غايتنا من وراء إختيار هذه الدراسة التوصل إلى الاهداف التالية :

- ❖ التعرف على واقع ومكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر و دورها وأهميتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- ❖ التعرف على مصادر التمويل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر واحتياجاتها والمشاكل التي تعاني منها في هذا المجال.
- ❖ فهم طبيعة العلاقة بين بنك البدر وكالة تيارت والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

➢ **المنهج المتبع:**

من أجل دراسة الاشكالية ولمحاولة الاجابة على الأسئلة المطروحة ونظرا لطبيعة الموضوع فإن البحث يرتكز على منهجين:

- ❖ **نستخدم المنهج الوصفي التحليلي**: اعتمدنا في إعداد الجانب النظري للبحث على المنهج الوصفي التحليلي من أجل جمع المعلومات المتعلقة بتمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتحديد الواقع والمكانة الإستراتيجية لهذه المؤسسات في الاقتصاد الوطني، ومن ثم كيفية تعامل البنوك مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عمليات تمويلها.
- ❖ **نستخدم منهج دراسة الحالة**: لربط الجانب النظري بالواقع العملي وتحقيقا لفائدة أكبر تم تدعيم الجانب النظري بجانب تطبيقي، يتمثل في دراسة حالة تمويل بنك البدر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، عبر استخدام أدوات جمع المعلومات المتمثلة أساسا في الاستمارة والتقارير الخاصة بالبنك.

➢ **الدراسات السابقة:**

يعتبر موضوع مشاريع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ذا أهمية بالغة، ولذا فإن التعرف على وجهات النظر المختلفة تساعد على فهم أشمل وأعمق لكثير من جوانب هذا الموضوع، وفيما يلي عرض عدد من المراجع في هذا المجال:

❖ **دراسة صالحي سامي بعنوان "التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة– دراسة مساهمة القرض الشعبي الجزائري–"**، مذكرة ماستر، تخصص المالية و البنوك، جامعة العقيد أكلي محند، البويرة 2014-2015:

بحثت هذه الدراسة في واقع ومكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دورها وأهميتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مع تقديم أهم صيغ التمويل الموجهة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والعراقيل التي تحول دون تطبيقها في الاقتصاد الوطني. واقتراح مجموعة من الحلول لمشاكل التمويل التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني.

❖ **دراسة بوعدلة سارة بعنوان "دور البنوك التجارية في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة"**، مذكرة ماستر، تخصص إقتصاد نقدي، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر 2015-2016:

تهدف هذه الدراسة إلى تشخيص واقع قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مع استعراض لأهم المعوقات التي تحول دون ترقيته في ظل التحديات الراهنة.لأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتبر رافدا حقيقيا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية نظرا لمساهمتها الفعالة في الناتج المحلي الإجمالي وقدرتها الكبيرة على امتصاص اليد العاملة، في الوقت الذي لا تتطلب فيه رؤوس أموال ضخمة كما هو الشأن بالنسبة للمؤسسات الكبرى. والجزائر كغيرها من الدول سعت إلى ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتوفير المناخ الملائم لذلك.

❖ **دراسة عقبة نصيرة بعنوان "فعالية التمويل البنكي لمشاريع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر"** أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2014-2015:

تناولت هذه الدراسة إبراز مدى فعالية التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ،كآلية للحد من البطالة ودعم سياسات التشغيل بالجزائر، إذ إتجهت الجزائر في الآونة الأخيرة إلى التخفيف من آثار البطالة بإعتماد عدة إستراتيجيات للتشغيل لعل أهمها قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة. إذ تعمل هذه الأخيرة على توفير مناصب عمل جديدة وخلق قيمة مضافة للنهوض بالإقتصاد الوطني خاصة في ظل الظروف الراهنة، من تراجع أسعار البترول وإرتفاع معدلات البطالة. وبالتالي ضرورة

الإستثمار في قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لتكون الأداة الفعالة لمعالجة مشكلة البطالة وخلق مناصب عمل جديدة.

- **حدود الدراسة:**

في الجانب النظري تم تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وأهميتها من خلال والخصائص التي تتميز بها بالإضافة إلى واقع هذه المؤسسات في الجزائر اضافة الى التمويل ومختلف مصادره المتاحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة الممتدة 2010 إلى 2019.

- **صعوبات الدراسة:**

هناك عدة صعوبات تعرضنا لها عند إعدادنا لهذا البحث وهي:

- مشكلة نقص المراجع في ظل الظروف التي مرت بها البلاد.
- صعوبة إيجاد بنك أجري عليه الدراسة الميدانية لهذا الموضوع.
- صعوبة الحصول على المعلومات والوثائق التي أحتاجها.

- **تقسيمات البحث:**

وللإلمام أكثر بهذه الدراسة، فقد تم إدراجها تحت عنوان:

"فعالية التمويل البنكي لمشاريع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"

حيث تمت معالجته في ثلاث فصول أساسية :سيناقش الفصل الأول مقاربة نظرية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وذلك من خلال المباحث الثلاثة التي يتضمنها ، حيث يتناول المبحث الأول عموميات حول المؤسسة الاقتصادية، بينما يعرض المبحث الثاني نظرة عامة عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، كما خصص المبحث الثالث لتحديات وصعوبات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. أما الفصل الثاني سيتناول واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتعدد أنماط تمويلها في الجزائر، تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث ، المبحث الأول سيعرض ماهية التمويل البنكي، بينما المبحث الثاني سيناقش وسائل التمويل البنكي، أما المبحث الثالث معايير منح القروض المصرفية ومخاطرها. أما الفصل الثالث سيخصص لدراسة فعالية البنك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ، من خلال ثلاث مباحث، المبحث الأول المداخل النظرية لمفهوم الكفاءة والفعالية وعلاقتها بالتمويل، أما المبحث الثاني إثبات نجاعة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تيارت في التمويل، أما المبحث الثالث خصصناه لتحليل إستمارة الإستقصاء وعرض نتائجها.

الفصل الأول

مقاربة نظرية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

تمهيد:

ازداد الاهتمام بقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و خاصة في الوقت الحالي نظرا لما تتميز به من خصائص و قدرة على التأقلم مع مختلف الظروف و تمثل أهم ملامح العديد من اقتصاديات الدول ، وذلك من خلال الاعتماد عليها في عملية دعم التنمية الاقتصادية و الاجتماعية ، وقد عملت الحكومة الجزائرية على تطوير هذا القطاع و ذلك من خلال إصدار العديد من الأنظمة التنظيمية و التشريعية لهذه المؤسسات في بادئ الأمر ثم التوجه نحو خلق برامج تمويلية وسياسات استثمارية تعمل على تطوير و ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ، وهذا خاصة بعد فشل المؤسسات الكبيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية و بشكل متوازن ، وتحت ضغط مشكلة البطالة و ندرة رؤوس الأموال الضرورية لإنعاش الإستثمارات المنتجة لجأت السلطة إلى بعث مشاريع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.

وعليه ارتأينا تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث على النحو الآتي :

المبحث الأول : عموميات حول المؤسسة الإقتصادية.

المبحث الثاني: نظرة عامة عن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.

المبحث الثالث: تحديات و صعوبات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.

المبحث الأول: عموميات حول المؤسسة الإقتصادية

إن موضوع المؤسسة الاقتصادية كان و مزال مجالا واسعا للدراسات العلمية و الاقتصادية، والأبحاث النظرية و الميدانية، حيث تعتبر المؤسسة الاقتصادية النواة الأساسية في اقتصاد أي دولة، كما أنها تعبر عن علاقات اجتماعية لأن نشاطها بشكل عام يتم ضمن مجموعة من العناصر البشرية المتعاملة فيما بينها من جهة و العناصر المادية من جهة أخرى.

المطلب الأول: تعريف المؤسسة الاقتصادية

من الصعب إعطاء مفهوم شامل للمؤسسة الاقتصادية، نظرا للتطور السريع للمفاهيم الاقتصادية و الاجتماعية، العلمية والتطور المستمر الذي شهدته المؤسسة الاقتصادية، مع تشعب نشاطها، وكذا اختلاف الاتجاهات الاقتصادية والأيديولوجية، ولهذه الأسباب حصل اختلاف في الأفكار وكذا آراء المفكرين الاقتصاديين وجعل كل واحد منهم يعرف المؤسسة حسب منظوره كمايلي:

تعرف المؤسسة « بأنها مجموعة من الطاقات البشرية والموارد المادية (طبيعية كانت أو مادية أو غيرها) والتي تشغل فيما بينها وفق تركيب معين وتوليف محدد، قصد إنجاز أو أداء المهام المنوطة بها من طرف المجتمع».[1]

تعرف المؤسسة كمنظمة اقتصادية، واجتماعية، مستقلة نوعا ما، تؤخذ فيها القرارات حول تركيب الوسائل البشرية، المالية، والمادية والإعلامية، بغية خلق قيمة مضافة حسب الأهداف، في نطاق "زماني ومكاني".[2]

وعند إعتبارها كعميل اقتصادي ، فهذا يعني أن المؤسسة تقوم بنشاط ذي طابع صناعي أو تجاري أو مالي . و يدخل ضمن ذلك، عمليات الإنتاج، التموين، البيع و التوزيع و التمويل الى غير ذلك.[3]

وتعرف المؤسسة أيضا بأنها وحدة اقتصادية تتجمع فيها، الموارد البشرية، والمادية، اللازمة للإنتاج الاقتصادي، وهي أيضا تنظيم إنتاجي معين، الهدف منه هو إيجاز قيمة سوقية، معينة من خلال الجمع بين

[1]- أحمد طرطار، **"تقنيات المحاسبة العامة في المؤسسة"** ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص: 15.

[2]- عبد الرزاق بن حبيب، **"اقتصاد وتسيير المؤسسة"**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة 3،الجزائر، 2006، ص: 28.

[3]- سعيد أوكيل، **"وظائف و نشاطات المؤسسة الصناعية"**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1992، ص: 1.

عوامل إنتاجية معينة، ثم تتولى بيعها في السوق لتحقيق الربح، المتحصل من الفرق بين الإيراد الكلي، الناتج من ضرب سعر السلعة في الكمية المباعة منها، وتكاليف الإنتاج.[1]

وكما يعرفها مكتب العمل الدولي: هي كل مكان لمزاولة نشاط اقتصادي، ولهذا المكان سجلات مستقلة.[2]

تطور تعريف المؤسسة على مر الأزمنة، سابقا كانت المؤسسات، تتميز بعملية السوق، حيث عرفت كمنظمة تسويقية لإنتاج السلع والخدمات، وكانت المؤسسات الأولى تعرف كمنظمات فلاحية صغيرة تتميز بصغر حجمها، وبقدرة تكنولوجية صغيرة وبعلاقات مباشرة وشخصية،[3] بين صاحب المؤسسة والعمال وبعلاقات ضيقة بين الدخل والمساهمات الشخصية.

تعرف المؤسسة عادة في كتب التسيير بصفة بسيطة كمجموعة من الموارد البشرية والمادية والمالية، ولكن هذا التعريف التقليدي غير كافي فلقد أدخل علماء حديثون عنصرا آخر يهم الموارد المعلوماتية، ويبقى هذا التعريف مرتبط بالتعريف الإقتصادي الكلاسيكي للمؤسسة الذي يدور حول العناصر الأساسية وهي رأس المال ، اليد العاملة ، و الموارد الطبيعية، أصبحت المؤسسة حاليا ليس إلا مجموعة من الموارد ، بل مجموعة منظمة و مهيكلة تخضع لمنطق دقيق و لمقاييس محددة من الناحية الهندسية و الناحية البشرية، ومن هذا المنطق تصبح المؤسسة كيف ما كانت صناعية، تجارية خدمات .... و مجموعة من الموارد ولكن مجموعة منظمة ومهيكلة تخضع لأهداف دقيقة وتسير على أساس طريقة معينة من التسيير.[4]

المطلب الثاني: أهداف وخصائص المؤسسة الاقتصادية

يسعى منشئ المؤسسات الاقتصادية العمومية منها والخاصة إلى تحقيق عدة أهداف وخصائص، تختلف وتتحدد بحسب اختلاف أصحاب المؤسسات وطبيعة وميدان نشاطها ولهذا تتداخل وتتشابك أهداف وخصائص المؤسسة ويمكن تلخيصها فيما يلي:

[1]- عمر صخري، "**اقتصاد المؤسسة**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة 3، الجزائر، 2003، ص: 24.

[2]- عمر صخري، المرجع نفسه، ص: 24.

[3]- عبد الرزاق بن حبيب،"**اقتصاد وتسيير المؤسسة**"، مرجع سبق ذكره، ص: 27.

[4]- بويعقوب عبد الكريم ،" **المحاسبة التحليلة** "، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر 1998، ص: 15.

أولا: أهداف المؤسسة الاقتصادية

إن أصحاب المؤسسات الاقتصادية سواء كانت عمومية منها أو خاصة، يسعون وراء إنشائهم للمؤسسة، إلى تحقيق جملة من الأهداف والتي تختلف وتتعدد، باختلاف أصحاب وطبيعة وميدان نشاط المؤسسات، ويمكن تلخيص هذه الأهداف في النقاط التالية:

1) الأهداف الاقتصادية

- ✓ **تحقيق الربح:** يعتبر تحقيق الربح المبرر الأساسي لوجود المؤسسة لأنه يسمح لها بتعزيز طاقتها التمويلية الذاتية التي تستعملها في توسيع قدراتها الإنتاجية و تطويرها أو على الأقل الحفاظ عليها وبالتالي الصمود أمام منافسة المؤسسات الأخرى و الاستمرار في الوجود.[1]
- ✓ **عقلنة الإنتاج:** أي الاستعمال الرشيد لعوامل الإنتاج و رفع إنتاجياتها من خلال التخطيط المحكم و الدقيق للإنتاج و التوزيع ثم مراقبة تنفيذ الخطط و البرنامج و ذلك بهدف تفادي الوقوع في المشاكل الاقتصادية و المالية و الإفلاس في آخر المطاف نتيجة لسوء استعمال عوامل الإنتاج.
- ✓ **تغطية المتطلبات التي يحتاجها المجتمع:** عندما تقوم المؤسسة بعملية تصريف وبيع إنتاجها السلعي و الخدماتي لتغطية التكاليف المترتبة عن عملية الإنتاج و التوزيع، فإنها تكون قد قامت بتغطية و تحقيق احتياجات المستهلكين المتواجدين في المجتمع، إذن يمكن القول أن المؤسسة الاقتصادية تحقق هدفين في نفس الوقت هما تحقيق متطلبات المجتمع و تحقيق الأرباح.

2) الأهداف الاجتماعية

من بين الأهداف الاجتماعية التي تسعى المؤسسة الاقتصادية إلى تحقيقه مايلي:

- ✓ **ضمان مستوى مقبول من الأجور:** يعتبر العمال في المؤسسة من بين المستفيدين الأوائل من نشاطها، حيث يتقاضون أجورا مقابل عملهم بها، ويعتبر هذا المقابل حقا مضمونا قانونا وشرعا وعرفا، إذ يعتبر العمال العنصر الحيوي والحي في المؤسسة إلا أن مستوى وحجم هذه الأجور تتراوح بين الإنخفاض والإرتفاع حسب طبيعة المؤسسة وطبيعة النظام الاقتصادي والمستوى المعيشي[2] .

[1] – ناصر دادي عدون، "**إقتصاد المؤسسة**"، دار المحمدية العامة، الجزائر 1998، ص: 17.

[2] – ناصر دادي عدون، المرجع نفسه، ص: 19.

- ✓ **تحسين مستوى معيشة العمال:** إن التطور السريع الذي شهدته المجتمعات في الميدان التكنولوجي يجعل العمال أكثر حاجة إلى تلبية رغبات تتزايد باستمرار بظهور منتوجات جديدة بإضافة إلى التطور الحضاري لهم.
- ✓ **توفير تأمينات ومرافق للعمال:** تعمل المؤسسات على توفير بعض التأمينات مثل التأمين الصحي والتأمين ضد حوادث العمل وكذلك التقاعد، بالإضافة إلى المرافق العامة مثل تعاونيات الاستهلاك والمطاعم...إلخ

3) الأهداف التكنولوجية

من بين الأهداف التكنولوجية التي تؤديها المؤسسة:

- ✓ **البحث والتنمية:** حيث مع تطور المؤسسات عملت على توفير إدارة أو مصلحة خاصة بعملية تطوير الوسائل والطرق الإنتاجية علميا، وترصد لهذه العملية مبالغ قد تزداد أهمية لتصل إلى نسبة عالية من الأرباح، ويمثل هذا البحث نسبا عالية من الدخل الوطني في الدول المتقدمة، وخاصة في السنوات الأخيرة، إذ تتنافس المؤسسات فيما بينها على الوصول إلى أحسن طريقة إنتاجية وأحسن وسيلة، تؤدي إلى التأثير على الإنتاج ورفع المردودية الإنتاجية في المؤسسة. كما أن المؤسسة الاقتصادية تؤدي دورا مساندا للسياسة القائمة في البلاد في مجال البحث والتطور التكنولوجي نظرا لما تمثله من وزن في مجموعها وخاصة الضخمة منها من خلال الخطة التنموية العامة للدولة المتوسطة الأجل، التي يتم من خلالها التنسيق بين العديد من الجهات ابتداء من مؤسسات البحث العلمي، والجامعات والمؤسسات الاقتصادية. [1]

ثانيا: خصائص المؤسسة الاقتصادية

من التعاريف السابقة للمؤسسة يمكن استخلاص الصفات، أو الخصائص التالية التي تتصف بها المؤسسة الاقتصادية: [2]

[1] – ناصر دادي عدون، "**إقتصاد المؤسسة**"، مرجع سبق ذكره، ص: 21.

[2] – عمر صخري،"**اقتصاد المؤسسة**"، مرجع سبق ذكره، ص: 25.

- ✓ للمؤسسة شخصية قانونية مستقلة من حيث امتلاكها لحقوق وصلاحيات، أو من حيث واجباتها ومسؤولياتها.
- ✓ القدرة على الإنتاج أو أداء الوظيفة التي وجدت من أجلها.
- ✓ أن تكون المؤسسة قادرة على البقاء بما يكفل لها من تمويل، كان وظروف سياسية مواتية وعمالة كافية، وقادرة على تنسيق نفسها مع الظروف المتغيرة.
- ✓ التحديد الواضح للأهداف والسياسة، والبرامج وأساليب العمل، فكل مؤسسة تضع أهداف معينة تسعى إلى تحقيقها: أهداف كمية ونوعية بالنسبة للإنتاج تحقيق رقم أعمال معين.
- ✓ ضمان الموارد المالية لكي تستمر عملياتها، ويكون ذلك إما عن طريق الاعتمادات، وإما عن طريق الإيرادات الكلية، أو عن طريق القروض، أو الجمع بين هذه العناصر كلها أو بعضها حسب الظروف.
- ✓ لابد أن تكون المؤسسة مواتية للبيئة التي وجدت فيها وتستجيب لهذه البيئة، فالمؤسسة لا توجد منعزلة، فإذا كانت ظروف البيئة مواتية فإنها تستطيع أداء مهمتها في أحسن الظروف، أما إذا كانت معاكسة فإنها ممكن أن تعرقل عملياتها المرجوة وتفسد أهدافها.
- ✓ المؤسسة وحدة اقتصادية أساسية في المجتمع الاقتصادي فبالإضافة إلى مساهمتها في الإنتاج ونمو الدخل الوطني، فهي مصدر رزق الكثير من الأفراد.
- ✓ يجب أن يشمل إصلاح مؤسسة بالضرورة، فكرة زوال المؤسسة إذا ضعف مبرر وجدها أو تضاءلت كفاءتها.

المطلب الثالث: تصنيف وأشكال المؤسسات الاقتصادية

للمؤسسات الاقتصادية تصنيفات وأشكال مختلفة تظهر فيها تبعا[1]: للشكل قانوني، لطبيعة الملكية، للطابع الاقتصادي، حسب حجم العمال.

أولا: أنواع المؤسسات تبعا للشكل القانوني:

أي أن المؤسسة لها صفة اعتبارية مستقلة وتحمل إسما مستقلا ولها مميزات مستقلة ونظامها الخاص بها ولها حسابها المصرفي، وتتمثل هذه المؤسسات في :

1) مؤسسات فردية: وهي المؤسسات التي يملكها شخص واحد أو عائلة، ولهذا النوع من المؤسسات مزايا أهمها:

[1]- عمر صخري،"**اقتصاد المؤسسة**"، مرجع سبق ذكره، ص: 26.

- ✓ السهولة في التنظيم أو الإنشاء.
- ✓ صاحب المؤسسة هو المسؤول الأول والأخير عن نتائج أعمال المؤسسة، وهذا يكون دافعا له على العمل، بكفاءة وجد ونشاط لتحقيق أكبر ربح ممكن.
- ✓ صاحب المؤسسة هو الذي يقوم لوحده بإدارة وتنظيم، وتسيير المؤسسة وهذا يسهل العمل واتخاذ القرار، كما يبعد الكثير من المشاكل التي تنجم عن وجود شركاء.

أما عيوب المؤسسات الفردية فهي:

- ✓ قلة رأس المال وهذا ما دام صاحب المؤسسة هو الذي يقوم لوحده بإمداد مؤسسة بعنصر رأسمال.
- ✓ صعوبة الحصول على قروض من المؤسسات المالية.
- ✓ قصر وجهة النظر، ضعف الخبرة لدى المالك الواحد، مما يعرض المؤسسة لمشاكل فنية وإدارية.
- ✓ مسؤولية صاحب المؤسسة غير محدودة، فهو مسؤول عن كافة ديون المؤسسة.

2) شركات: وتعرف الشركة بأنها عبارة عن مؤسسة التي تعود ملكيتها إلى شخصين أو أكثر، يلتزم كل منهم بتقديم حصة من مال، أو من عمل، لاقتسام ما قد ينشأ عن هذه المؤسسة من أرباح أو خسارة. وتنقسم الشركات بشكل عام إلى قسمين رئيسيين هما:

شركات الأشخاص: كشركات التضامن، وشركات التوصية البسيطة، وشركات ذات المسؤولية المحدودة.

شركات الأموال: كشركات التوصية بالأسهم، والشركات المساهمة.

و للنوع الأول من المؤسسات، شركات الأشخاص، مزايا رئيسية هي:

- ✓ سهولة التكوين فهي تحتاج فقط إلى عقد شركائها.
- ✓ نظرا لوجود عدة شركاء يمكن أن يختص كل منهم بمهمة معينة، فيسهل بذلك تسيير المؤسسة.
- ✓ من خصائص المسؤولية التضامنية أنها تجعل الشركاء يتناولون ويخلصون في أعمالهم أكثر من اجل التقدم المؤسسة وبالتالي تحقيق الأرباح.[1]
- ✓ زيادة القدرة المالية للمؤسسة بسبب تضامن الشركاء كما تسهل أكثر إمكانية الحصول على قروض.

أما مساوئ شركات الأشخاص فهي:

- ✓ حياة الشركة معرضة للخطر نتيجة انسحاب أو وفاة أحد الشركاء.
- ✓ مسؤولية غير محدودة للشركاء.

[1]- عمر صخري، "**اقتصاد المؤسسة**"، مرجع سبق ذكره، ص: 27.

- ✓ وجود عدة شركاء قد يثير بعض المنازعات وسوء التفاهم وتناقض وتعارض بعض القرارات مما يعود بالسلب على المؤسسة.
- ✓ في حالة حدوث منازعات أو سوء تفاهم تنشأ صعوبة بيع حصة أي منهم، كما تنشأ صعوبة التنازل عن حصة أي من الشركاء.

وبسبب مساوئ شركات الأشخاص السابقة الذكر والتي في مقدمتها عدم استطاعة شركات الأشخاص تامين المبالغ الضخمة التي تنفق على بناء المصانع وشراء الآلات والمعدات، وتامين الكميات الهائلة من المواد الأولية...الخ ثم إنشاء شركات الأموال حيث سمحت للعديد من الأفراد أن يستثمروا ما لديهم من أموال في هذه المؤسسات، ومن خصائص هذا النوع من المؤسسات أنه لا أثر لاعتبار الشخص فيها، كم أن اسمها يجب أن يشير إلى غايتها ورأسمالها مقسم إلى أسهم قابلة للتداول.

و من مزايا هذه المؤسسات، شركات الأموال، هي:

- ✓ مسؤولية المساهمون محدودة بقيمة أسهم أو سنداتهم.
- ✓ إمكانية الحصول على القروض بشكل أسهل وأسرع.
- ✓ حياة المؤسسة أكثر استقرارا.
- ✓ إمكانات استخدام ذوي المهارات والكفاءات العالية.

أما مساوئ شركات الأموال فهي:

- ✓ ظهور البيروقراطية والمشاكل الإدارية الناجمة عن تعدد الرقابة بسبب كثرة المساهمين فيها.
- ✓ تخضع إلى رقابة حكومة جديدة.
- ✓ بسبب عدم وجود حافز الملكية، قد ينتج عن ذلك عدم الاهتمام الفعال بشؤون الشركة من قبل مسيريها غير المساهمين.

ثانيا: أشكال المؤسسات تبعا لطبيعة الملكية:

يمكن تصنيف المؤسسات تبعا لطبيعة الملكية إلى ثلاثة أصناف (المؤسسات الخاصة و المؤسسات المختلطة و المؤسسات العامة أي العمومية) وهي كالآتي:

1) المؤسسات الخاصة: وهي تلك المؤسسات التي تؤول ملكيتها إلى شخص واحد أو مجموعة من الأشخاص، كالمؤسسات الفردية ومؤسسات الشركات على أن كل نوع من هذه المؤسسات يحكمه نمط قانوني معين يحدد طرق و إجراءات تسييرها. [1]

[1] – أحمد طرطار،"**تقنيات المحاسبة العامة في المؤسسة**" ،مرجع سبق ذكره، ص: 16.

2) المؤسسات المختلطة: وهي تلك المؤسسات التي تشترك الدولة أو إحدى هيئتها مع الأفراد أو المؤسسات الأخرى في ملكيتها، مع العلم أن تنظيم هذا النوع من المؤسسات يخضع كذلك لعدة ضوابط تحددها تشريعات وأحكام خاصة. [1]

3) المؤسسات العامة (العمومية): وهي المؤسسات التي تعود ملكيتها للدولة فلا يحق للمسؤولين عنها التصرف بها كيفما شاؤوا ولا يحق لهم بيعها أو إغلاقها إلا إذا وافقت الدولة على ذلك. والأشخاص الذين ينوبون عن الحكومة في تسيير وإدارة المؤسسات العامة مسؤولون عن أعمالهم هذه اتجاه الدولة وفقا للقوانين العامة للدولة، وتهدف المؤسسات العمومية من خلال نشاطها الاقتصادي، إلى تحقيق مصلحة المجتمع وخيره، وليس هناك أهمية كبيرة للربح (فربما تربح، وربما تخسر)، وإنما تعمل من اجل تحقيق نصيبها المحدد في الخطة الوطنية ومن خلال ذلك يمكن أن تحقق الربح، فالربح في المؤسسات العامة، لا يكون دائما هدفا بحد ذاته.

فالمؤسسات العامة تحاول تحقيق وتنفيذ ما تحدده الخطة المرسومة أي تحقيق أقصى إنتاج لتأمين حاجة المجتمع التي تختص بإنتاجها، هذا فضلا أن مردودية الاحتكار في المؤسسات العامة تعود للمجتمع، بينما مردودية الاحتكار في المؤسسات الرأسمالية تعود إلى أصحابها فقط، ويتم إنشاء المؤسسات العامة، بموجب قانون أو مرسوم معين، يعطيها حق مزاولة نشاطات اقتصادية محددة تحت شروط محددة.

ثالثا: أشكال المؤسسات تبعا للطابع الاقتصادي

يمكن تصنيف المؤسسات تبعا لمعايير اقتصادية معينة، أي تبعا للنشاط الاقتصادي الذي تمارسه، وعليه نميز هذه الأنواع من المؤسسات:

1) المؤسسات الصناعية: وتنقسم هذه المؤسسات بدورها، تبعا للتقسيم السائد في القطاع الصناعي إلى:

- ✓ مؤسسات الصناعات الثقيلة أو الإستخراجية: كمؤسسات الحديد والصلب، مؤسسات الهيدروكربونات...الخ، وما يميز هذا النوع من المؤسسات هو احتياجاتها لرؤوس أموال كبيرة كما تتطلب توفير مهارات وكفاءات عالية لتشغيلها.
- ✓ مؤسسات الصناعات التحويلية أو الخفيفة: كمؤسسات الغزل والنسيج، مؤسسات الجلود...الخ

2) المؤسسات الفلاحية: وهي المؤسسات التي تهتم بزيادة إنتاجية الأرض أو استصلاحها وتقوم هذه المؤسسات بتقديم ثلاثة أنواع من الإنتاج، وهو الإنتاج النباتي والإنتاج الحيواني، والإنتاج السمكي.

3) المؤسسات التجارية: وهي المؤسسات التي تهتم بالنشاط التجاري كمؤسسات الجملة ومؤسسات المفرقة مثل: مؤسسات الأروقة الجزائرية (مؤسسات أسواق الفلاح).

[1] – أحمد طرطار،"**تقنيات المحاسبة العامة في المؤسسة**" ،مرجع سبق ذكره، ص: 17.

4) المؤسسات المالية: وهي المؤسسات التي تقوم بالنشاطات المالية، كالبنوك، ومؤسسات التأمين، ومؤسسات الضمان الاجتماعي...الخ.

5) مؤسسات الخدمات: وهي المؤسسات التي تقدم خدمات معينة كمؤسسات النقل، مؤسسات البريد والمواصلات، المؤسسات الجامعية، مؤسسات الأبحاث العلمية...الخ.

رابعا: حسب حجم العمال :

يوجد تصنيف حسب معيار الحجم ، والذي يتخذ أشكال متعددة مثل حجم العمالة، حجم رأس المال، أهمية النشاطات (الإنتاج ورقم الأعمال)، القيمة المضافة، فائض الإستهلاك الخام و الربح، و المساحة التي تشتغلها المؤسسة. يتمثل معيار رقم الأعمال في عدد المبيعات للمؤسسة، ويتم تصنيفها إلى مؤسسات صغيرة، متوسطة، ضخمة، وعملاقة يحدد التصنيف وفق حجم العمالة للمؤسسة حسب الجدول التالي : [1]

وفيما يلي جدول يوضح تصنيف المؤسسات وفق حجم العمالة :

الجدول رقم (1-1): تصنيف المؤسسات وفق حجم العمالة

1-9 عامل	أقل من 50 عامل	50- 500 عامل	500- 1000 عامل	أكثر من 1000 عامل
مؤسسة مصغرة	مؤسسة صغيرة	مؤسسة متوسطة	مؤسسة كبيرة	مؤسسة عملاقة

المصدر: ميشان صباح، مرجع سبق ذكره، ص: 13.

وكل هذه الأشكال المختلفة للمؤسسات الاقتصادية موضحة في الشكل التالي:

[1]- ميشان صباح ،" **تصفية المؤسسات الإقتصادية من الناحيتين المحاسبية و القانونية** "، مذكرة ماستر، تخصص علوم مالية، جامعة إبن خلدون، تيارت، 2012-2013، ص: 13.

الشكل رقم (1-1): أشكال المؤسسات الاقتصادية

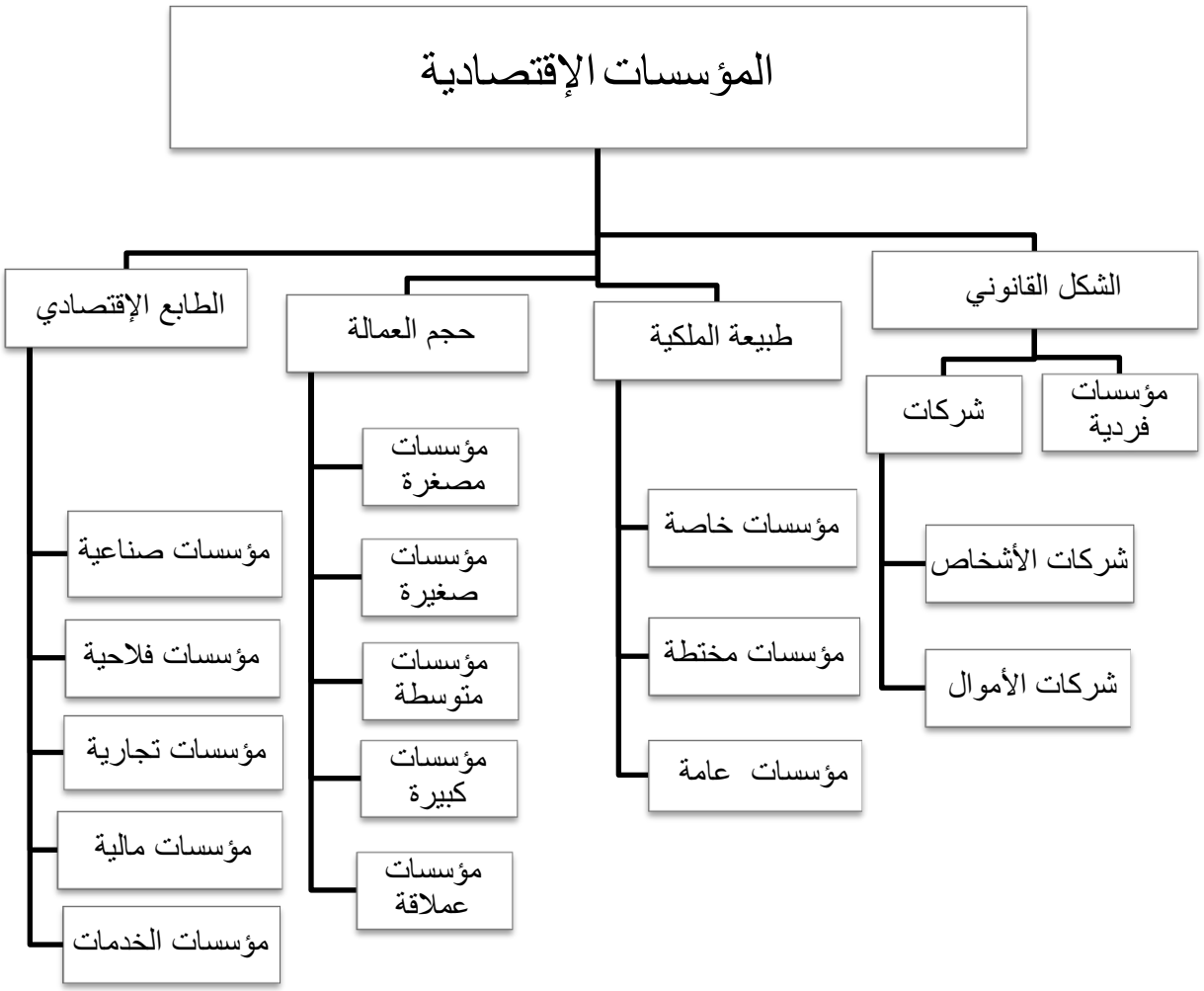

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على ما سبق.

المبحث الثاني: نظرة عامة عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

أصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الآونة الأخيرة تمثل مكانة هامة في التنمية الاقتصادية وذلك من خلال مساهمتها بصفة فعالة في التخفيف من الأزمة الاقتصادية والاجتماعية الحادة وتحقيق النمو الاقتصادي وجلب الإستثمارات و التخفيف من حدة البطالة، وبالنظر إلى سهولة تكيفها ومرونتها التي تجعلها تتميز بقدرة هائلة على الجمع بين التنمية الاقتصادية وتوفير مناصب العمل وخلق الثروة عن طريق تشجيع الإستثمار وروح المخاطرة لدى أصحاب رؤوس الأموال فإننا نجدها تمثل أفضل الوسائل المتاحة للإنعاش الاقتصادي في ظل الإصلاحات الاقتصادية.

المطلب الأول: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

إن المؤسسة الإقتصادية تمثل نظام تفاعلي مؤلف من مجموعة من الموارد المادية و المعنوية و مجموعة من الأفراد الذين تجمعهم علاقات رسمية و غير رسمية من أجل تحقيق رسالة المؤسسة و الغاية التي وجدت من أجلها. [1]

وتختلف المؤسسات الإقتصادية في مجملها و تصنف حسب :

1. الشكل القانوني.
2. القطاع أو النشاط الذي تنشط فيه.
3. الحجم.

وحسب المعيار الأخير تصنف المؤسسات إلى :

1. مؤسسات عائلية .
2. مؤسسات صغيرة .
3. مؤسسات متوسطة.
4. مؤسسات كبيرة.

[1]- خبابة عبد الله، "**المؤسسات الصغيرة و المتوسطة – آلية لتحقيق التنمية المستدامة**"، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2013، ص: 12.

وتعبر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة اللبنة الأساسية المشكلة للإقتصاديات الحديثة بحيث أنها تشكل ما بين 90% إلى 99 % من المجموع الإجمالي للمؤسسات في الدول المتقدمة كما أنها توفر ثلثي العمالة في العالم خاصة في العقود الثلاثة الأخيرة. في حين أنه وخلال 50 سنة الأخيرة كانت المؤسسات الكبيرة أكثر هيمنة و تحكمها في الإقتصاد.

غير أنه يعتبر من الصعب تحديد ووضع تعريف واحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة رغم العديد من الدراسات التي تناولتها و إهتمت بها في الآونة الأخيرة . وللتوصل إلى وضع تعريف للمؤسسة الصغيرة و المتوسطة إعتمدت مجموعة من المعايير نتطرق إلى أهمها فيما يلي:

أولا: التعريف و المعايير [1]

من المعروف أن إعطاء تعريف لأي متغير أو تحديد أبعاد ظاهرة ما يبقى خاضعا للظروف و البيئة التي تظهر وتتطور فيها هذه الظاهرة ، لذا فإن إعطاء تعريف دقيق و موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أمرا خاضعا لعوامل البيئة التي تنشأ فيها هذه المؤسسات و خاصة البيئة الإقتصادية . لذا قد تم وضع العديد من المعايير منها ما هو كمي ومنها ما هو نوعي للوصول إلى تعريف شامل لهذا النوع من المؤسسات.

1) المعايير الكمية

من أهم المعايير التي تعتمد في تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نجد:

- ✓ **معيار رأس المال** : يعتبر هذا المعيار من أهم معايير التصنيف لأنه يعكس الطاقة الإنتاجية و الإستثمارية ، إلا أنه يبقى مختلف من دولة إلى أخرى . فمثلا يحدد سقف رأس المال للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الكويت ب 600000 دولار أمريكي في حين يتراوح بين 35000-200000 دولار في بعض الدول الأسيوية كالصين ، الهند ، الفلبين و كوريا ويصل إلى الحدود 700000 دولار في الدول المتقدمة .
- ✓ **معيار حجم الموجودات** : أي ما تمتلكه المؤسسة من أصول ثابتة .
- ✓ **معيار رقم الأعمال** : يستعمل لقياس مستوى نشاط المؤسسة و قدرتها التنافسية ، ويستعمل خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية و أوروبا .

[1]- خبابة عبد الله، "**المؤسسات الصغيرة و المتوسطة – آلية لتحقيق التنمية المستدامة**"، مرجع سبق ذكره، ص: 13.

✓ **معيارالعمالة : من أكثر المعايير إستعمالا وذلك :**

❖ بساطة الإستخدام والتطبيق.

❖ سهولة الحصول على المعلومة.

❖ الثبات النسبي.

غير أنه هو الآخر يبقى مختلف من دولة إلى أخرى ، فمثلا في الدول الصناعية فإن المؤسسة الصغيرة تضم 500 عامل على الأقل وفي الدول النامية هي المؤسسات التي تضم من 20 إلى 100 عامل أو حتى أقل.

✓ **معيار معامل رأس المال** : هذا الأخير جاء للمزج بين معيار العمل و رأس المال ، لتفادي النقص الذي يمكن أن يسببه كل من المعيارين لذا فهو يعتبر معيار مزدوج.

2) المعايير النوعية [1]

✓ **قيمة المبيعات** : هنالك من يصنف هذا المعيار ضمن المعايير النوعية غير أنه كمي في قياسه ولكن نوعي في مدلوله، ذلك إن قيمة المبيعات وحجمها إنما يتحدد حسب السوق وكذا نوعية المنتج. وفي هذا المجال هناك من يعتبر أن المؤسسة الصغيرة و المتوسطة تتوجه دائما إلى الأسواق المحلية وبطريقة مباشرة أي أن لها علاقات مباشرة مع زبائنها.

✓ **المعيار القانوني** : يتوقف شكل المؤسسة القانوني على طبيعة رأس المال وكذا مصادره و حجمه ، فعادة ما تأخذ م ص م شكل المشاريع العائلية (شركات أشخاص) و الشركات التضامنية أو الوكالات أو شركات التوصية بالأسهم ولكن عادة لا تكون في شكل شركة ذات أسهم.

✓ **معيار الإدارة (التنظيم)**: وتصنف المؤسسة إلى مؤسسة صغيرة أو متوسطة حسب هذا المعيار إذا توفرت فيها خاصيتين أو أكثر من الخصائص التالية :

❖ الجمع بين الملكية و الإدارة.

❖ قلة عدد مالكي رأ المال.

[1]- خبابة عبد الله، "**المؤسسات الصغيرة و المتوسطة – آلية لتحقيق التنمية المستدامة**"، مرجع سبق ذكره، ص: 15.

- ❖ ضيق نطاق العمل.
- ❖ صغر حم الطاقة الإنتاجية.
- ❖ تحمل الطابع الشخصي بشكل كبير.

- ✓ **معيار الإستقلالية** : المؤسسة الصغيرة و المتوسطة هي التي تكون مستقلة، أي أنها تملك على الأقل 50% من رأس مالها ولكن في بعض الدول قد تكون النسبة أقل من ذلك.
- ✓ **المعيار التكنولوجي** : حسب هذا المعيار فإن المؤسسات المتوسطة هي تلك المؤسسات التي تستعمل أساليب إنتاجية بسيطة مقارنة مع المؤسسات الكبرى.[1]

ثانيا: تعريف الجزائر للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة [2]

إن التعريف المعتمد بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر هو التعريف الوارد في القانون 02/17 المؤرخ في 2017/01/10، والمتمثل في القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، والذي ينص على مايلي : " تعرف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع و/أو الخدمات تشغل من واحد إلى 250 شخص، ولا يتجاوز رقم أعمالها أربعة ملايير دينار جزائري، أو لا يتعدى إجمالي حصيلتها السنوية مليار دينار جزائري، وهي تحترم معايير الإستقلالية". ويمكن تلخيص تعريف الجزائر للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجدول التالي:

[1] – خبابة عبد الله، "**المؤسسات الصغيرة و المتوسطة – آلية لتحقيق التنمية المستدامة**"، مرجع سبق ذكره، ص: 16.

[2] – ياسر عبد الرحمان، براشن عماد الدين،"**مجلة نماء للاقتصاد و التجارة، قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر الواقع و التحديات**"، العدد الثالث، جامعة جيجل ، الجزائر 2018، ص: 218.

الجدول رقم (1-2): تعريف الجزائر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

نوع المؤسسة	عدد العمال (عامل)	رقم الأعمال السنوي (دج)	مجموع الحصيلة السنوية (دج)	الاستقلالية
مؤسسة مصغرة	من01 إلى 09	أقل من 40 مليون	لايتجاوز 20 مليون	ضرورة توفر معيار الاستقلالية في التسيير
مؤسسة صغيرة	من10 إلى 49	أقل من 400 مليون	لايتجاوز 200 مليون	
مؤسسة متوسطة	من 50 إلى 250	بين 400 مليون و 04 ملايير	بين 200 و01 مليار	

المصدر: ياسر عبد الرحمان، براشن عماد الدين، مرجع سبق ذكره، ص: 219.

للإشارة فإن المشرع الجزائري اعتمد في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التعريف الذي حدده الإتحاد الأوروبي سنة 1996، و الذي كان موضوع توصية لكافة البلدان الأعضاء، حيث صادقت الجزائر سنة 2000 على ميثاق بولونيا حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، إذ يركز هذا التعريف على ثلاثة معايير كمية و هي: عدد العمال، رقم الأعمال و مجموع الحصيلة السنوية، بالإضافة إلى معيار نوعي واحد ألا وهو معيار الإستقلالية.[1]

الجدول رقم (1-3): تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة (2010-2019)

نوعية المؤسسات ص و م	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
المؤسسات الخاصة	618515	658737	711275	777259	851511	934037	102231	1074236	109290	1171701
المؤسسات العامة	557	572	557	557	542	532	390	267	262	244
عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	619072	659309	711832	777816	852053	934569	1022621	1074503	1093170	1171945

المصدر: من إعداد الطلبة إنطلاقا من وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر 2020

[1] – ياسر عبد الرحمان، براشن عماد الدين،"**مجلة نماء للاقتصاد و التجارة، قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر الواقع و التحديات**"، مرجع سبق ذكره، ص: 219.

نلاحظ من نتائج الجدول أن عدد المؤسسات الخاصة أكبر من عدد المؤسسات العامة و هذا مايدل على أن القطاع الخاص يهتم بشكل كبير بهذه المؤسسات ، ولو دققنا أكثر في معطيات الجدول أعلاه نستخلص أنه يعرض نتيجة إيجابية فيما يخص عدد هذه المؤسسات في القطاع الخاص فنجد أنها في تزايد مستمر من سنة 2010 إلى سنة 2019 ، وهو مايدل على أن هناك نوع من الإهتمام المتزايد بها.

المطلب الثاني: دور وأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

يزداد اهتمام الحكومات و الباحثين بموضوع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة اعترافا وإدراكا لدورها المحوري و الأساسي خاصة لعلاقته بالتنمية الاقتصادية وما يترتب عن ذلك من استراتيجيات وسياسات وإجراءات يتم اتخاذها لتأمين هذا الدور، ولا ينحصر هذا الاهتمام في البلدان المتطورة بل يتعدى ذلك ليشمل الدول السائرة في طور النمو، خاصة أنها تبحث بشكل مستمر لإيجاد الصيغ الاقتصادية و القانونية المناسبة لتفعيل وتنشيط هذه المؤسسات حتى تلبي الدور المنوط بها.[1]

أولا: دور ومساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القتصاديات الوطنية

جرت العادة أن يتم قياس دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومساهمتها في الاقتصاد من خلال ثلاثة معايير رئيسية هي المساهمة في التشغيل، الإنتاج وحصتها من العدد الكلي للمنشآت في الاقتصاد. وتظهر أهم المزايا والأهداف لهذه المنشآت فيما يلي:[2]

1- توفر المشروعات الصغيرة و المتوسطة مصدر منافسة محتمل وفعلي للمنشآت الكبيرة وتحد من قدرتها على التحكم في الأسعار.
2- تعتبر هذه المنشآت المصدر الرئيس لتوفير الوظائف في الاقتصاديات المتقدمة و النامية على حد سواء.
3- هذه المنشآت هي عبارة عن بذور أساسية للمشروعات الكبيرة.

[1]- خبابة عبد الله، "**المؤسسات الصغيرة و المتوسطة – آلية لتحقيق التنمية المستدامة**"، مرجع سبق ذكره، ص: 219.

[2]- ليث عبد الله القهيوي، بلال محمود الوادي،"**المشاريع الريادية الصغيرة والمتوسطة ودورها في عملية التنمية**"، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة 1، عمان، 2012، ص: 33.

4- تمتاز هذه المشروعات بأنها توفر بيئة عمل ملائمة حيث يعمل صاحب المشروع والعاملين جنبا إلى جنب لمصلحتهم المشتركة.

5- هذا النوع من المشروعات يساعد في تطوير وتنمية المناطق الأقل حظا في النمو و التنمية وتدني مستويات الدخل وارتفاع معدلات البطالة.

6- تعتبر هذه المشاريع من المجالات الخصبة لتطوير الإبداعات والأفكار الجدية.

7- تعمل على إنعاش النمو الاقتصادي و إدراج تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ضمن حركية التطور والتكييف التكنولوجي.[1]

8- تشجيع بروز المؤسسات الجديدة وتوسيع ميدان نشاطها وترقية المعلومة ذات الطابع الاقتصادي و التجاري والثقافي و المهني والتكنولوجي.

9- تشجيع الأعمال الرامية إلى مضاعفة عدد مواقع الاستقبال المخصصة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

10- ترقية تصدير السلع والخدمات التي تنتجها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

ثانيا: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر [2]

إن الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعود إلى الأهمية البالغة لهذا الشكل من المؤسسات ولعل أهميتها تكمن في النقاط التالية:

1- استيعاب القدرة الكامنة لدى الأفراد خاصة منهم ذوي الكفاءات و المهارات.

2- إحداث التوازن الجهوي ذلك أن هذا النوع من المؤسسات سهل إنشاء في المناطق المنعزلة و النائية.

3- تدعيم النسيج الاقتصادي و خلق بعض التكامل لأن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تنشط في مجالات مختلفة فلاحية وخدماتية مايجعل الاقتصاد الوطني يتسم ببعض التوازن.

[1]- بن العايش فاطمة، "**مجلة التنمية الاقتصادية، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة آلية للحد من أزمة البطالة بالجزائر الإستفادة من التجارب العالمية**"، العدد السادس ، جامعة باجي مختار عنابة، الجزائر 2018، ص: 137.

[2]- خبابة عبد الله، "**المؤسسات الصغيرة و المتوسطة – آلية لتحقيق التنمية المستدامة**"، مرجع سبق ذكره، ص: 35.

4- تساعد على الاستقرار الاجتماعي لكثير من الافراد عن طريق خلق مناصب عمل ففي الولايات المتحدة الأمريكية نصف اليد العاملة توظفها هذه المؤسسات.

5- تدعيم المؤسسات الكبرى في نشاطها عن طريق مايعرف بالمناولة.

6- تفاعلها المباشر مع المستهلك يجعلها قادرة أكثر على توفير وتلبية رغباته الأساسية.

7- الإبداع و الإبتكار.

8- مساهمة هذه المؤسسات في حماية البيئة لأن العديد منها يعتمد على مخرجات و نفايات المؤسسات الصناعية الكبرى.

9- قدرة هذه المؤسسات على الاستفادة من المواد الخام المتوافرة ومنتجات الصناعات الأخرى لإنتاج سلع تامة الصنع تساهم في تلبية احتياجات وأذواق المستهلكين،[1] إضافة إلى قدراتها على العمل في مجال إنتاج الصناعات الحرفية والسلع الغذائية والاستهلاكية الصغيرة التي يتم الحصول عليها من الخارج، الأمر الذي يساعد في سد جانب من احتياجات السوق المحلي من هذه السلع مما يساهم في تخفيض العجز في ميزان المدفوعات.

10- تتسم المؤسسات الصناعية والحرفية الصغيرة بسهولة التأسيس نظرا لعدم حاجتها إلى رأس مال كبير أو تكنولوجيا متطورة، إضافة إلى قدرتها على الإنتاج والعمل في مجالات التنمية الصناعية المختلفة وبالتالي فإنها تساهم في توفير المزيد من فرص الشغل، سواء للمؤسسين أو الشركاء أو العاملين في هذه القطاعات.

[1] – بومدين سهيلة، سي مرابط نور الإيمان، "**فعالية القرض الإيجاري في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة –دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية–**"، مذكرة ماستر، تخصص مالية، جامعة إبن خلدون، تيارت، 2014-2015، ص: 20.

المطلب الثالث: خصائص ومزايا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعدة صفات وخصائص تميزها عن المؤسسات الكبيرة ومن أهم هذه الصفات يمكن ذكر ما يلي: [1]

1-سهولة التأسيس (النشأة): تستمد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عنصر السهولة في إنشاءها مع إنخفاض مستلزمات رأس المال المطلوب لإنشائها نسبيا، حيث أنها تستند في الأساس إلى جذب وتفعيل مدخرات الأشخاص من أجل تحقيق منفعة أوفائدة تلبي بواسطتها حاجات محلية في أنواع متعددة من النشاط الإقتصادي، وهذا ما يتناسب والبلدان النامية، نتيجة لنقص المدخرات فيها بسبب ضعف الدخل.

2-الإستقلالية في الإدارة: عادة ما تتركز معظم القرارات الإدارية لهذه المؤسسات في شخصية مالكها، إذ في الكثير من الحالات يلتقي شخص المالك بالمسير وهذا ما يجعلها تتسم بالمرونة والإهتمام الشخصي من قبل مالكها، مما يسهل من قيادة هذه المؤسسات وتحديد الأهداف التي يعمل المشروع على تحقيقها، كذلك سهولة إقناع العاملين فيها بالأسس والسياسات والنظم التي تحكم عمل المؤسسة.

3-سهولة و بساطة التنظيم: وذلك من خلال توزيع الاختصاصات بين أقسام المشروع، التحديد الدقيق للمسؤوليات، وتوضيح المهام التوفيق بين المركزية لأغراض التخطيط والرقابة وبين اللامركزية لأغراض سرعة التنفيذ.

4-مركز التدريب الذاتي: تتسم هذه المؤسسات بقلة التكاليف اللازمة للتدريب لإعتمادها أساسا على أسلوب التدريب أثناء العمل بمعنى أنها تعتبر مركزا ذاتيا للتدريب والتكوين لمالكيها والعاملين فيها، وذلك جراء مزاولتهم لنشاطهم الإنتاجي بإستمرار، وهذا ما يساعدهم على الحصول على المزيد من المعلومات والمعرفة، وهو الشيء الذي يسمى قدراتهم ويؤهلهم لقيادة عمليات إستثمارية جديدة وتوسيع نطاق فرص العمل المتاحة، وإعداد أجيال من المدربين للعمل في المؤسسات الكبيرة مستقبلا وهي بهذا المعنى تعد منبتا خصبا لتنمية المواهب والإبداعات والإبتكارات وإتقان وتنظيم المشاريع الصناعية وإداراتها.

5-تتوفر على نظام معلومات داخلي يتميز بقلة التعقيد: وهو ما يسمح بالإتصال السريع صعودا ونزولا بين إدارة المؤسسة وعمالها، أما خارجيا فنظام المعلومات يتميز بدوره بالبساطة نتيجة قرب السوق جغرافيا

[1]- صالحي سامي " **التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة- دراسة مساهمة القرض الشعبي الجزائري-** "، مذكرة ماستر، تخصص إقتصاديات المالية و البنوك ، جامعة العقيد أكلي محند، البويرة 2014-2015 ، ص: 17.

ومثل هذه الحالة قليلة الحاجة للجوء إلى دراسات السوق المعقدة، لأن التحولات على مستوى السوق الداخلي يمكن رصدها بسهولة من قبل المسيرين.

6-جودة الإنتاج: إن التخصص الدقيق والمحدد لمثل هذه المؤسسات يسمح لها بتقديم إنتاج ذو جودة عالية، حيث يعتمد النمط الإنتاجي فيها على مهارات حرفية ومهنية، مما يجعلها تستجيب بشكل مباشر لأذواق وإحتياجات المستهلكين، وهو ما يسهل عملية التكيف والتطور وتستجيب بذلك للتقلبات المفاجئة في توفير المنتجات.

7-توفير الخدمات للصناعات الكبرى: إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تستجيب لطلبات الصناعات الكبيرة بتوفير مستلزمات معينة كمنتجات محدودة وأيدي عاملة، حيث تتم هذه العملية عن طريق عقود تسمى التعاقد من الباطن، وعلى سبيل المثال العملاق الأمريكي لإنتاج السيارات "جنرال موترز" تعاقد مع 26 ألف مصنع لإنتاج عدد من الأجزاء التي يحتاج إليها في العملية التصنيعية ومن بينها 16 ألف مصنع يعمل بها أقل من 100 عامل.[1]

المبحث الثالث: تحديات وصعوبات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

إن غالبية إقتصاديات الدول تعتمد بصورة أو بأخرى على قوة المشاريع الصغيرة و المتوسطة، وبالرغم من هذه الأهمية نجد أن هذا نوع من المشاريع يعاني من عدة عوامل تشكل عوائق أمام تطوره ونموه، بل وتؤدي في بعض الأحيان إلى تعثره و إنتهائه.

المطلب الأول: الصعوبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

ومن أهم هذه الصعوبات والمشاكل والعوائق (ضعف ثقافة الريادة، والأطر التشريعية والقانونية، وتسجيل المؤسسات والنظام الضريبي، و توفر تمويل مؤسسي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، وعدم وجود نظم معلومات كافية، و عدم وجود سوق رأس المال، و ضعف المهارات الفنية ومهارات إدارة الأعمال، والنقص في البنية التحتية) وهي كالآتي: [2]

[1]- صالحي سامي " **التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة- دراسة مساهمة القرض الشعبي الجزائري-** "، مرجع سبق ذكره، ص: 19.

[2]- ليث عبد الله القهيوي، بلال محمود الوادي،"**المشاريع الريادية الصغيرة والمتوسطة ودورها في عملية التنمية**"، مرجع سبق ذكره، ص: 107.

1-ضعف ثقافة الريادة:

يبدو أن المشكلة المركزية ستكون عدم تقدير ثقافة الريادة داخل المجتمع عموما وحتى بدرجة أكبر داخل القطاع العام. وتعرف ثقافة الريادة في المجتمع بأنها الثقافة التي يحترم المجتمع فيها الإقدام ويكافئ أخذ المغامرة عبر الإتاحة للأفراد لتحقيق أرباح من خلال أنشطة شرعية، وهي الثقافة التي تكافئ المبادرات والإبتكارات الفردية والجماعية لكل مواطنيها، على حد سواء، وهي الثقافة التي لا يكون فيها الفشل وصمة وتبقى تكاليف الفشل عند مستويات متدنية، وهي الثقافة التي توفر بيئة من شراكة الريادة والتعاطف مع المشاريع الصغيرة والمتوسطة. وهذه النقطة ذات أهمية خاصة، فتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة لايتم في الفراغ، وإذا ما إفتقدت ثقافة الدولة والمؤسسات التعليمية، والهيئات التشريعية، والمصارف، وقطاع المهن والأعمال الكبيرة لروح التبني للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، سيكون من الصعب على الرياديين في هذا القطاع إقامة مشاريع صغيرة ومتوسطة. لذلك ينبغي أن تكون بيئة العمل داعمة ومشجعة للرياديين في قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

ويعد وجود المنظمات الداعمة التي تسهل و تدعم الرياديين عنصر أساسي في تكوين إطار للتحرك وقاعدة صلبة لتعزيز ثقافة الريادة. وفي الإقتصادات المتحولة، تعد هذه المشكلة أكثر تفاقما بسبب الحوافز المتوفرة لموظفي الإدارة العامة على عكس المقدمة للرياديين وللذين يعملون في القطاع الخاص. إن التفاوت الكبير المحتمل في الدخل يؤدي إلى درجة كبيرة من الإختلال الظاهر بين القطاعين العام و الخاص حيث للموظفين العموميين صلاحية تفسير القواعد و التشريعات أو حيث يفتقر الموظفين في بعض المؤسسات للحوافز وللرقابة الفاعلة في القيام بالمهام الإدارية. وكذلك الموظفين العموميين غالبا ما يتساءلون عن أخلاقية جني الأموال و الفوائد في إدارة الأعمال و بالتالي لا يقدمون دعما حماسيا كاملا لمبادرات القطاع الخاص.[1]

2-الأطر التشريعية و القانونية:

يعد الإطار التشريعي والقانوني منطلق الحكومات لإيجاد " بيئة تمكينية " للأعمال. إن وجود إطارا مرموقا وعادلا و مساندا، يوفر الحوافز السلمية دون فرض تكاليف عالية مرهقة، شرط ضروري لإيجاد بيئة تمكنية. وتحتاج البيئة التمكنية في تعزيز كبير كي تساند المشاريع الصغيرة و المتوسطة التي تشكل مفصلا هاما لأي إستراتجية تطوير على المدى القصير. فهناك مسائل أساسية تؤثر في إطلاق وتسجيل وترخيص الأعمال مثل: فعالية وسهولة عملية الإستيراد و التصدير، الحصول على حوافز الإستثمار، ضمان وحقوق الملكية، سياسات التوظيف بما فيها تعيين وفصل العمال، إدارة الضريبة والمحاسبة، تعزيز العلاقات التعاقدية بين القطاعين العام والخاص، تحصيل الديون من القطاع العام وفض الخلافات الخاصة بالعقود مع السلطات الرسمية من خلال

[1]- ليث عبد الله القهيوي، بلال محمود الوادي،"**المشاريع الريادية الصغيرة والمتوسطة ودورها في عملية التنمية**"، مرجع سبق ذكره، ص: 107.

المحاكم. وبالرغم من التقدم الجوهري في تطبيق الإصلاحات عبر السنوات الخمس الماضية، إلاأن تعقيد الإجراءات ما زالت سمة بارزة تعاني منها أغلب المشاريع الصغيرة و المتوسطة، وتطالب بتحسين السياسات و الإجراءات الحالية.

3-تسجيل المؤسسات:

لا تزال إجراءات تسجيل الأعمال وإعادة التسجيل والترخيص بطيئة جدا وغير شفافة، وتخضع لقرارات خارجية من المسؤولين، وكذلك الوقت الذي يستغرقه تسجيل أو إعادة تسجيل عمل أو الحصول على الترخيص يؤثر بشكل كبير في الكلف التشغيلية على أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

4- النظام الضريبي و الجمارك:

تعد إدارة الضرائب والجمارك كذلك من المشاكل الرئيسية وتحتاج لبرنامج إصلاح فوري، حيث يعاني أصحاب المشاريع من ناحية الوقت الذي يمضونه في النقاش مع السلطات الضريبية حول دفعات ضريبة الدخل، وفي تقييمات ضريبة الدخل، وتلعب التحفيزات الضريبية والجمركية دورا في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ولكن الأعباء الضريبية التي تتحملها هذه المؤسسات في كثير من الدول خاصة في مرحلة الإنطلاق لايساعد بأي حال من الأحوال على العمل الإنتاجي بل تؤدي إلى تعدد وتنامي الأنشطة الموازية التي تصب في خانة التهرب الضريبي و المنتشر بكثرة في الدول النامية، ولذلك يجب أن تأخذ السياسات الضريبية خصوصية هذا القطاع بعين الإعتبار و ذلك بمنحه مزايا خاصة. وحتى تؤدي هذه الإدارات دورها المنوط بها ينبغي معالجة الأمور التالية : [1]

✓ **إدارة الضرائب :**

- شيوع التهرب الضريبي وذلك لعدم وجود تثقيف أو معلومات كافية لدافعي الضرائب.
- لا يوجد قاعدة بيانات حول التسجيل، و لا يوجد تقريبا أرقام ضريبية لدافعي الضرائب.
- إجراء إداري قديم للتقييم الضريبي، ولا يوجد تقريبا نظام محسوب، وإجراءات داخلية موحدة، والإفتقار لنظام معلومات و للكادر الماهر و المدرب.
- عدم وجود هيكل تنظيمي واضح المعالم، و البنية التحتية و المعدات متهالكة.

[1]- ليث عبد الله القهيوي، بلال محمود الوادي،"**المشاريع الريادية الصغيرة والمتوسطة ودورها في عملية التنمية**"، مرجع سبق ذكره، ص: 109.

✓ **إدارة الجمارك :**

- لا يوجد هناك نظام حوسبة لإجراءات.
- هناك إجراءات لاتتطابق مع متطلبات منظمة التجارة العالمية، وتحرير بطيء للإستيراد مع إجراءات رقابة زائدة وثقيلة، ولا يتوفر نظام معلومات.
- قدرة محدودة على تطوير الأداء الحالي بالمهارات والإجراءات القائمة.
- مرافق وتجهيزات ضعيفة.

ونظرا لتأثير إجراءات الجمارك والضرائب هذه على عمل كل المؤسسات عامة، وليس فقط على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، فإنه يجب إعطاء الأولوية لمعالجتها.

5 – توفر تمويل مؤسسي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة :

تعد هذه مشكلة رئيسية خاصة مع عدم وجود عدد كبير من المصارف المتخصصة والمؤسسات المالية، التجارية التي توفر خدمات التمويل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة. وتعتمد المشاريع الصغيرة والمتوسطة على ثلاث مصادر تقليدية: [1]

✓ التمويل من المصادر الذاتية
✓ التمويل من السوق الرسمي
✓ التمويل من السوق الموازية

أ) **التمويل من المصادر الذاتية:** إن المصدر الأساسي الذي تعتمده المؤسسات الصغيرة في تمويلها لنشاطها يتمثل في الموارد الذاتية والمدخرات الشخصية لأصحابها بالإضافة إلى الموارد المالية لأفراد العائلة، فالمنشآت الغيرة الحجم تعتمد في الجزء الأكبر من إحتياجاتها المالية على الموارد الذاتية لأصحابها بالإضافة إلى الموارد المالية لأفراد العائلة و الأصدقاء كمرحلة أولى، وهذا ما ثبت من خلال الدراسات حيث تبين أن الغالبية العظمى من المشاريع (80%) تعتمد على مصادرها الذاتية لتمويل رأس المال العامل وحوالي (15%) مشاركة مع آخرين بينما المشاريع التي تقدمت بطلبات الحصول على قروض حوالي (2%) فقط وهذا بسبب الفوائد المترتبة على هذه القروض وعدم تقبل أصحاب المشاريع لها حيث أظهرت النتائج بأن أكثر من (70%) منهم يرون أنها أموال ربوية. ويعاني أكثر من (55 %) من أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة من

[1] – ليث عبد الله القهيوي، بلال محمود الوادي،"**المشاريع الريادية الصغيرة والمتوسطة ودورها في عملية التنمية**"، مرجع سبق ذكره، ص: 110.

قلة رأس المال والذي يعتبر مصدر تمويل المتاح، ويرى حوالي (65%) من أصحاب هذه المشاريع أنها لا تلبي إحتياجاتهم بالشكل المطلوب.

غير أنه من المشاكل التي تواجه هذا المصدر هو ضالة الممتلكات الخاصة أو وجودها في شكل عقارات أو أراضي مشتركة في ملكيتها مع آخرين أو أصول أخرى يصعب تحويلها بسهولة إلى سيولة. هذا ويلاحظ أن التمويل من مصادر ذاتية يعتمد على مدخرات صغيرة جدا.

ب) التمويل من السوق غير الرسمية: تأتي السوق غير الرسمية أو غير النظامية من حيث الأهمية في تمويل المشاريع الصغيرة و المتوسطة في الدول النامية في المرتبة الثانية غير أن الإقتراض من هذا السوق تتخلله عدة مشاكل أهمها:

- إرتفاع معدلات الفائدة مقارنة بتلك السائدة في السوق الرسمية. [1]
- يعتمد على القروض القصيرة الأجل.
- ضمانات مالية و مادية مجحفة.

تضطر الغالبية العظمى من المشاريع الصغيرة والمتوسطة إلى الإعتماد على وسائل التمويل غير الرسمية بسبب المشاكل والعقبات المتواجدة في قطاع التمويل الرسمي. ولذلك فإن مسألة تطوير نظام مالي فعال ومرموق لتوفير مساحة واسعة من خدمات التمويل تعتبر حجر زاوية في إستراتجية تطوير المشاريع الصغيرة و المتوسطة كما ويجب إعطاء أولوية للمسائل الأساسية، و الثغرات في نمط المشاريع الصغيرة و المتوسطة القائمة.

ج) التمويل من السوق الرسمية: تبدي المصارف التجارية تحفظا شديدا في إقتراض أصحاب المشاريع الصغيرة و المتوسطة، فالمصارف التجارية تحصل على معدلات ضمانات إضافية على الأقل (125%)على شكل أراضي و عقارات. وتوفر المصارف بشكل رئيسي إعتمادات مالية على شكل (كشف الحساب) وقروض قصيرة المدى (لمدة سنة) (قروض دوارة) و إعتمادات تجارية لإستيراد مواد خام أو شبه مصنعة. وفي الواقع، فإن المصارف التجارية تقدم قروضا على أسس شخصية إلى حد كبير و تطالب المقترضين بفتح حسابات بضمان الرواتب و مصادر الدخل أخرى يمكن التحكم بها. و تتمثل المشكلة الرئيسية في أن المقترضين من المشاريع الصغيرة و المتوسطة غير قادرين على تقديم خطط عمل رفيعة المستوى أو حتى بيانات مالية للمصارف، ورغم أن مهنة المحاسبة و مؤسساتها شهدت تطورا إلى حد ما، فالتشريعات المحاسبية في بعض الدول لازالت غير متلائمة مع أفضل الممارسات الدولية وخاصة لمعايير المشاريع الصغيرة والمتوسطة. وهناك

[1] – ليث عبد الله القهيوي، بلال محمود الوادي،"**المشاريع الريادية الصغيرة والمتوسطة ودورها في عملية التنمية**"، مرجع سبق ذكره، ص: 111.

مشكلة أخرى تتمثل في عدم التمييز بين المحاسبة المالية (كما هي ممارسات المحاسبة المقبولة عموما) ومحاسبة الضرائب ، الأمر الذي يمكن أن يشوه سلوك المؤسسات ويعيق قرارات الإستثمار و التشغيل. ولا يوجد هناك متطلبات تشريعية للتدقيق الخارجي للبيانات المالية الأمر الذي قد ينتج عنه غياب الدقة في إعداد التقارير المالية، وعليه فإن هناك حاجة ملحة لإيجاد دليل مبسط خاص بالمحاسبة و التدقيق للحسابات المالية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة كجانب من تعزيز وجود بيئة موالية ، إن عدم وجود محاسبة كافية يؤثر في تطبيق الشفافية للسياسة الضريبية.

تعتمد السلطات الضريبية على أسس تقديرية حيث تقرر السلطات الضريبية الدخل والضريبة المطلوبة بحسب القطاع وحجم المؤسسة، وتتذمر المشاريع الصغيرة و المتوسطة من أجل جمع الضرائب يتم بصورة آنية وقابلة للتفاوض مع السلطات الضريبية. وهذا يوفر مجالا للفساد و إساءة توزيع الموارد. ويسهم هذا النظام كذلك في إفساد الحوافز الضريبية التي وفرتها العديد من القوانين و التي ربما لا تؤتي ثمارها أو تشجع الإستثمارات، ويحتاج هذا الجانب إهتماما ملحا في إطار تطبيق الإصلاحات. إن هناك حاجة ملحة لإقرار القوانين والتشريعات المتعلقة بالعمليات المصرفية للمصارف التجارية ، وهناك حاجة للتأكد من أن المصارف تطبق هذه التشريعات بفاعلية. ويمكن أن تحمل عملية الإقراض للمشاريع الصغيرة والمتوسطة مخاطر ما لم تأخذ المصاريف إجراءات كافية للتخفيف من المخاطر وكذلك التشدد في تقييم المخاطر، الأمر الذي سينعكس على معدلات الإقراض المدفوعات لفئات مختلفة من المقترضين، و يجب الإهتمام في تشريع تصنيف القروض غير الفاعلة ووضع الشروط لها وسيساعد التطبيق الحازم لدليل التصنيف و الشروط للقروض مقدمي القروض التجارية على تقييم مخاطر إجراءاتهم الإقراضية طبقا لذلك.[1]

ويحتاج المصرفيون التجارون تدريبا جوهريا في تقييم التسهيلات، وفي الإشراف، وإدارة المخاطر لتقديم القروض قصيرة ومتوسطة المدى دون ضمانات إضافية. ويعيق الإفتقار إلى نظام تسجيل محوسب شامل للموجودات يغطي كلا من الموجودات المنقولة والغير المنقولة تطبيق أنظمة المصرف المركزي الهادفة إلى تسهيل عملية تمويل المشاريع الصغيرة و المتوسطة. كما أن المصرف المركزي بحاجة إلى مراجعة الأنظمة التي تمنع المؤسسات الحصول على القروض من أكثر من مصرف واحد. وفيما يمكن لهذه الأنظمة أن تمنع ممارسة الإحتيال من جانب المقترضين فإنها تقيد المنافسة بين المصارف وهذا يؤدي إلى أضعاف الفاعلية و خدمات العملاء و إعتماد الإقراض المبدع. أنشأت معظم الدول تقريبا هيئات خاصة تعمل على جمع و توفير

[1] – ليث عبد الله القهيوي، بلال محمود الوادي، "**المشاريع الريادية الصغيرة والمتوسطة ودورها في عملية التنمية**"، مرجع سبق ذكره، ص: 113.

المعلومات للمقرضين (مصارف ، شركات ، حكومات ، بائعي التجزئة... إلخ). إستناد إلى تاريخ ممارسة التسهيلات بالنسبة للأفراد أو الأعمال و مدى الإعتمادية لديهم. وهذا النظام يمكن مانحي التسهيلات من تنفيذ عمليات إقراض بناء على المعلومات و على قرارات معتمده مما يقلل الوقوع بالأخطاء و يمكن المقترضين من الحصول على التمويل بشروط وظروف أفضل.

6-عدم وجود نظم معلومات كافية:

على الرغم من أن المعلومات تعتبر مدخلا حيويا للإدارة إلا أن هناك معاناة من قصور البيانات و المعلومات المنشورة عن هذه المؤسسات والتي غالبا ما تكون متباينة ومتقادمة في حالة توافرها وذلك بسبب تعدد الأجهزة المعنية بها، وعدم وجود نظم للمعلومات خاصة بهذا القطاع على الأغلب. ولذلك فإن من المشاكل التي تواجه عمليات الإقراض من المصارف هي عدم وجود معلومات كافية عن الخدمات والسلع في السوق، ونتيجة لذلك فإنه لا يمكن وضع تصور كاف ودقيق للطلب والعرض على الخدمات و السلع الأخرى الذي يجعل تقييم المشروع مسألة صعبة. وهناك حاجة لأن تقوم الجهات المعنية بجمع وتوفير المعلومات المالية والإقتصادية لمجتمع الأعمال لإتاحة إتخاذ قرارات أفضل تتعلق بالإستثمار و التخطيط من قبل القطاع الخاص. ويمكن أن تلعب غرفة الصناعة و التجارة دورا قياديا في هذا المجال عن طريق جمع البيانات الخاصة بالأعمال من أعضائها. كما أن المؤسسات الإستشارية الخاصة يمكن أن تقوم بعمليات مسح وجمع بيانات ووضعها بمتناول المؤسسات مقابل رسوم مناسبة.

7-عدم وجود سوق رأس المال [1]:

إن الثغرة الرئيسية في القطاع المالي هي عدم وجود سوق لرأس المال سواء للسندات أو الأسهم و هذا جعل من توفر رأس المال المخاطر محدودا جدا و يؤثر بشكل خاص في النمو الفعلي للمؤسسات متوسطة الحجم. إن غياب سوق رأس المال يعني كذلك أن المودعين لا يوجد لديهم مجال لإستثمار رأس المال في سوق الأسهم لتحقيق نمو رأس مالي بعيد المدى لإستكمال أية خطة إدخار أو تعويض. إن عدم وجود سوق رأسمال محلي يمكن أن يحفز المدخرين على إستثمار مدخراتهم خارج البلاد مما يحجب هذه الأموال عن تمويل الإستثمارات المحلية. وهناك حاجة لإقامة سوق لرأس المال بغية توفير أدوات إدخار بديلة منافسة بدلا من فتح حسابات في المصارف، ومع أن الأعداد المحتملة للإنضمام إلى هذا السوق يعتبر محدودا في الوقت الحالي، فإنه من المهم إطلاق عملية إنشاء سوق رأس المال وسيحتاج هذا إلى إطار من التشريعات و

[1]- ليث عبد الله القهيوي، بلال محمود الوادي،"**المشاريع الريادية الصغيرة والمتوسطة ودورها في عملية التنمية**"، مرجع سبق ذكره، ص: 114.

القوانين، وكذلك تطوير مؤسسات مختلفة لدعم السوق مثل المدققين، و المحاسبين، و الوسطاء، ووكلاء الترخيص، وصناع السوق ... إلخ، إلى بعض الوقت كما أظهرته التجربة في دول نامية أخرى (المغرب، مصر... إلخ) والتي أقامت أسواق رأس مال خاصة بها حديثا.

8-ضعف المهارات الفنية ومهارات إدارة الأعمال:

ينبغي النظر إلى أبعد من القطاعات الصناعات التقليدية وإدخال صناعات تقوم على التكنولوجيا حديثة و إيجاد آليات لتسهيل دخول المؤسسات الخاصة إلى القطاعات والأعمال التي يقدمها حاليا القطاع العام، وعليه فهناك حاجة إلى مستوى عال من الرياديين الجدد والمشاريع الصغيرة والمتوسطة إلى مساعدة فنية ومهنية مختلفة لإثبات إنتاجيتها وتنافسيتها، نظرا للمنافسة القوية و إنفتاح الأسواق. إن القدرة على المنافسة في عالم مفتوح تعد شرطا أساسيا لنمو الإقتصاد الخاص بشكل ثابت. وتقدم العديد من حكومات الدول النامية والمتقدمة مجموعة واسعة من الخدمات الفنية وخدمات تنمية الأعمال، وغالبا ما تكون مدعومة للأفراد والرياديين وللمشاريع الصغيرة والمتوسطة.

ومن الواضح أنه لكي يتم تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل فاعل ولتحسين تنافسيتها فإن هناك حاجة لبرامج تدريب حديثة و ربما من خلال مؤسسات تدريب متخصصة في قطاعات محدودة مثل إدارة الفنادق، إدارة الإنشاءات، التدريب المالي و المصرفي، و إدارة المنتجات ...إلخ. وهناك حاجة إلى رفع مستوى برامج التدريب المهني و تقديم برامج جديدة لدعم قطاعات مثل الإنشاءات، السياحة و الصناعة ... إلخ و بالإضافة لذلك، هناك دور للدعم الرسمي لإيجاد مرافق عامة مثل هيئة مواصفات و مقاييس و مراكز التكنولوجيا المتخصصة بتقديم الخدمات الفنية في مجالات كتحسين تصميم المنتج، وشراء المعدات، و تحسين مخطط المصنع وإنسيابية العمل ، وضبط التكاليف. تعد الخدمات الإستشارية لتلبية المعايير النوعية الدولية ضرورة ملحة ، و قد أقام عدد كبير من الدول النامية مثل الهند ، وتركيا، ورومانيا مثل هذه المراكز لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للإرتقاء بالتكنولوجيا لمستوى المعايير الدولية.

9 – النقص في البنية التحتية: [1]

يبدو أن توفر بنية تحتية مؤهلة (أرض ، مباني موصلة بالمياه ، كهرباء ، شبكات صحية، طرق ، سكك حديد ، مطارات) يشكل عائقا أمام تأسيس و نمو المشاريع الصغيرة والمتوسطة. وتعتبر الأراضي القريبة من المراكز الحضرية الرئيسية غالية الثمن، كما أن السعي للحصول على حقوق ملكية من خلال الشراء أو

[1]- ليث عبد الله القهيوي، بلال محمود الوادي،"**المشاريع الريادية الصغيرة والمتوسطة ودورها في عملية التنمية**"، مرجع سبق ذكره، ص: 116.

الإستئجار يعتبر صعبا إلى حد ما بسبب عدم الوضوح و التضارب في حقوق الملكية. وعلاوة على ذلك، فإن السلطات المحلية غالبا ما تبدو غير راغبة أو بطيئة في الإستجابة لطلبات البيع أو الإستئجار للأراضي العامة من قبل المشاريع الصغيرة و المتوسطة. إن توفر أراضي مناسبة مع خدمات كافية (مياه ، كهرباء ، مجاري ، و معالجة المخلفات الناجمة ، وطرق المواصلات و مباني ورش العمل) هو مطلبا أساسيا بالإضافة إلى توفر مصادر الطاقة والمياه وخدمات الإتصال لأغلبية المشاريع. وقد يعمل أصحاب هذه المشاريع على تهيئة هذه الخدمات لأنفسهم بطرق خاصة وأحيانا بطرق غير رسمية فتصبح تكلفتها مرتفعة جدا الأمر الذي يؤدي إلى مواجهة مشاكل مالية قبل بدء المشروع.

وفيما يلي جدولان يوضحان المعوقات الداخلية و المعوقات الخارجية أمام إنطلاق المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر:

الجدول رقم (1-4): المعوقات الداخلية أمام إنطلاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الإدارة و التنظيم	الخطط
– عدم كفاية نظم المحاسبة و السجلات – عدم كفاية نظم ضبط الإعتمادات و الفواتير – عدم كفاية طرق مراقبة التدفق النقدي و التكاليف و الفوائد – عدم كفاية نظم الإتصال الرسمية وغير الرسمية – عدم كفاية نظم التحكم لضبط الفاعلية والنوعية و تقليل التألف – عدم كفاية سجلات الموظفين – عدم كفاية الترتيبات مع الشركاء والمساهمين	– عدم القدرة على وضع الخطط المطلوبة من المصارف والشركاء الآخرين – عدم القدرة على التفاوض على أسس الخطة بمرونة – الفشل في تعديل الخطط إستنادا لما تم إكتسابه من معرفة السوق – الفشل في إعادة التفاوض حول الترتيبات مع الدائنين و الشركاء – الفشل في التفكير الإستراتجي منذ البداية – الفشل في التركيز على القضايا الهامةومراعاة الأولويات

المصدر: ليث عبد الله القهيوي، بلال محمود الوادي، مرجع سبق ذكره، ص: 117.

الجدول رقم (1-5): المعوقات الخارجية أمام إنطلاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الإدارة و التنظيم	الخطط
- طول و تعقيد عملية التسجيل - طول و تعقيد نظم الترخيص - ضعف حقوق الملكية وتشريعات النقل - تعقيد وتداخل نظام الضرائب ورسوم التأمين الباهضة - عدم وجود فهم كافي من المسؤولين لأهمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة - عدم وجود تشريع رسمي لمهام وحقوق المدراء والمساهمين والشركاء	- شروط زائدة للحصول على أذونات التأسيس بإعتمادها على وجود خطط العمل - التأكيد الزائد على عدم كفاية خطط الرقابة المالية من قبل الدائنينو المستثمرين.

المصدر: ليث عبد الله القهيوي، بلال محمود الوادي، مرجع سبق ذكره، ص: 117.

هذا وتعاني المشاريع الصغيرة و المتوسطة من عدة مشاكل أخرى، و لقد حدد مؤتمر المشروعات الغيرة و آفاق التنمية المستديمة في الوطن العربي سنة 2000 عدة معوقات[1] وصعوبات أهمها :

- ✓ عدم وجود قانون موحد للمشاريع الصغيرة والمتوسطة يحدد تعريفا لها وينظم عملها يوفر لها تسهيلات، وعدم إستقرار التشريعات التي تنظم الإستثمار و تعدد الجهات المشرفة عليه وتضارب إختصاصاتها.
- ✓ عدم إرتباط هذه المؤسسات بإتحادات ترعى مصالحها جعلها تعمل بشكل فردي مما قلل من فرصتها التنافسية في السوق.
- ✓ كذلك نقص خدمات النقل والخدمات العامة والبنية الأساسية مثل خدمات المياه والكهرباء والتخلص من النفايات، و قد يعمل أصحاب هذه المؤسسات على تهيئة هذه الخدمات لأنفسهم بطرق خاصة وأحيانا بطرق غير رسمية فتصبح تكلفتها مرتفعة جدا الأمر الذي يؤدي إلى مواجهة مشاكل مالية قبل بدء المشروع.

[1]- ليث عبد الله القهيوي، بلال محمود الوادي،"**المشاريع الريادية الصغيرة والمتوسطة ودورها في عملية التنمية**"، مرجع سبق ذكره، ص: 118.

المطلب الثاني: التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

إن التغيرات التي فرضتها التحولات الجديدة في العلاقات الإقتصادية الدولية تمثل أحد أبرز التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، والتي تتلخص في ظاهرة العولمة الإقتصادية والتي تسعى إلى جعل السلع و الخدمات و عوامل الإنتاج تنتقل بكل حرية عبر أرجاء العالم أوبعبارة أخرى إقامة سوق عالمية قائمة على فتح الأسواق المحلية للمنتجات الأجنبية مما يؤدي إلى فقد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة للعديد من الفرص في السوق المحلية التي أصبحت مفتوحة على مصرعيها للمنتجات الأجنبية، ومن جانب آخر يصبح من الصعب على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول النامية أن تنافس المنتجات الأجنبية في بلادها وذلك بسبب عاملين أساسيين هما :[1]

1- الجودة

2- التكلفة

إذا تعتبر هذه المؤسسات في الدول النامية فتية ومازالت في بداية التجربة على عكس نظيراتها في الدول المتقدمة وتعد الميزة التنافسية إختيار إستراتجيا في كل مؤسسة وفي ظل العولمة الإقتصادية لم يعد البحث عن هذه الميزة ينظر إليه بالمنظور الوطني أو حتى الإقليمي بل ينظر إليه وفق البعد العالمي. ومن ناحية أخرى فإن توفر المؤسسة على ميزة تنافسية ما غير كاف لتحقيق القدرة التنافسية، حيث أن منسوب الجودة / سعر أخذ هو أيضا بعدا عالميا، فأسعار المنتجات أصبحت تتحدد في السوق العالمية وبالتالي فإن سعر التكلفة المحلي لابد أن يقاس بمقياس دولي، وقد أصبحت مقاييس الجودة العالمية مثل إيزو 9000 ضرورية خاصة بالنسبة للمنتجين الذين يتعاملون في الأسواق الخارجية، و عليه فإن العقد المقبل سيشهد الكثير من التغيرات على مستوى المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وحتى الكبيرة، إذا أن التبادل الدولي أصبح خاضعا لمجموعة من المقاييس ليس من السهل تحققها خاصة من طرف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول النامية ومن هنا فإن هذه المؤسسات تواجه تحد تنافسي كبير ذلك أنها ما زالت في مرحلة الإنطلاق فضلا عن نقص الخبرة و التكنولوجية العالية، ولذلك على هذه المؤسسات أن تسعى إلى تحقيق تخصيص أمثل الموارد من أجل التحكم في عنصر التكلفة و إلى تنمية قدرتها التكنولوجية وذلك بإعتماد الوسائل الحديثة. من كل النقاط السابقة سواء المشاكل أو التحديات يمكن الوصول إلى الأسباب الحقيقة التي دفعت العديد من الدول إلى إقامة حاضنات

[1]- ليث عبد الله القهيوي، بلال محمود الوادي،"**المشاريع الريادية الصغيرة والمتوسطة ودورها في عملية التنمية**"، مرجع سبق ذكره، ص: 119.

المشاريع، حيث يتم من خلال برامج الحاضنات التغلب على صعوبات بشكل مركزي ، و بتنسيق يسمح بدفع المشاريع الملتحقة بالحاضنات ورفع نسب نجاحها.

المطلب الثالث: معوقات وعراقيل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

تتعرض المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إلى العديد من المعوقات و عراقيل التمويل التي تأثر على نشاطها وتحد من إمكانية استمرارها. إن هذه المعوقات و العراقيل التمويلية تحيط بكل المؤسسات سواء كانت صغيرة، متوسطة أو كبيرة. إلا أنها أكثر حدة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة. وفيما يلي نبين جملة من هذه المعوقات التمويلية التي تواجه هذا النوع من المؤسسات.

أولا: معوقات تمويل الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

يلاحظ مما سبق مدى تدني مساهمة مختلف الجهات التمويلية في توفير التمويل لهذا القطاع، يعود هذا للعديد من الأسباب والعوامل التي سنحاول إستعراضها بشيء من الإختصار، و هي تنحصر في المعوقات التي تواجهها البنوك التجارية في توفير التمويل، وكذلك المعوقات التي تعترض سير النشاط التمويلي للمؤسسات الإقراضية المتخصصة.

وبناء على ما تقدم يمكن إسناد إمتناع وتراجع أداء البنوك التجارية المرخصة في توفير التمويل للمشروعات الصغيرة و المتوسطة إلى ما يلي: [1]

- إرتفاع الكفلة الإدارية المرتبطة بتنفيذ هذه القروض.
- إرتفاع المخاطر المصرفية لهذا النوع من القروض مقارنة مع الإقراض العادي، وعادة ما تلجأ إلى إبتعاد عن أي نوع من أنواع المخاطر المصرفية، وتكتف المشاريع الصناعية الصغيرة تحديدا، والمتوسطة بصورة عامة مخاطر تكفي لإبتعاد البنوك التجارية.
- تدني الضمانات اللازمة والكافية التي تقبلها البنوك لتقديم القروض، وهذا يؤدي إلى تراجع حجم الإئتمان المقدم للمشروعات الصغيرة و المتوسطة.
- الصعوبة التي تواجه البنوك التجارية في محاولتها لتسييل موجودات هذه المشروعات نظرا لإنخفاضها من جانب، و الإعتبارات الإجتماعية من الجانب الآخر.

[1] – ليث عبد الله القهيوي، بلال محمود الوادي،"**المشاريع الريادية الصغيرة والمتوسطة ودورها في عملية التنمية**"، مرجع سبق ذكره، ص: 38.

- محدودية الثقافة المصرفية لدى أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وقد دفعهم ذلك لإبتعاد عن البنوك للحصول على التمويل اللازم لمشروعاتهم .

ولم يقبل المجتمع بهذه المحددات كمبرر لإبتعاد البنوك عن القيام بدورها في هذا المجال، وخاصة أنها تتمتع بعدد من المزايا وهي:

- كفاءة الإدارة و ملاءتها المالية و كفاءة رؤوس الأموال وشفافيتها.
- توفر البنية التحتية المناسبة والإنتشار الواسع لفروعها، مما يؤمن وصولها إلى معظم الأماكن، ولذوي الحاجة من المقترضين.
- كفاءة أنظمتها الرقابية والمحاسبية وأجهزة المتابعة.
- ملكيتها من قبل القطاع الخاص مما يجعلها تركز على كفاءة وإدارة المشاريع المجدية.
- الربحية الأكيدة إلى حد ما.
- إستقرار مصادرها المالية.
- أكثر قدرة على تلبية الإحتياجات المصرفية لهذا القطاع، نظرا لتنوع الخدمات المالية التي تقدمها.

ثانيا: معوقات تمويل الصناعات الصغيرة والمتوسطة من قبل مؤسسات الإقراض المتخصصة

يؤدي تدخل الدولة في أي مؤسسة إقراضية، إلى خلق فكرة لدى المقترضين بأن الدولة هي التي تعمل على دعم وتقديم القروض من خلال تلك المؤسسة، فيشجع الأفراد على الحصول على هذه القروض وإستخدامها لأغراض غير تلك التي تم الإعلان عنها مسبقا عند الحصول عليها، ويحاولون عدم الإلتزام بالتسديد، أو عدم إعتبارها إلتزاما ماليا يجب القيام بتسديده في الأوقات المحددة.[1]

ولابد هنا من التذكير بأن إنشاء المؤسسات الإقراضية المتخصصة جاء محاولة لسد الجزء من الفجوة التمويلية، و توفير التمويل لكل قطاع من القطاعات بصورة متخصصة، فهدف هذه المؤسسات منذ إنشاءها كان محاولة تصحيح سوق الإئتمان، غير أنها لم تتمكن من تجنب مخاطر المجازفة في تقديم القروض، وهذا الجزء من المجازفة تمكنت البنوك التجارية من تجاوزه بوضعها الضمانات كعائق أمام التمويل المؤسسات الصغيرة. ويمكن القول بشكل عام أن تعترض مسيرته بعض المعوقات، وتتنوع هذه المعوقات بتنوع الجهات المقرضة، فإذا كانت بنكا تجاريا تتمثل المعوقات في صعوبة توفير المقترض للضمانات اللازمة للحصول على التمويل. وإذا كانت المؤسسة المقرضة (الممولة) متخصصة تتمثل المعوقات في عدم الإلتزام بالغاية الحقيقية من الحصول

[1]- ليث عبد الله القهيوي، بلال محمود الوادي،"**المشاريع الريادية الصغيرة والمتوسطة ودورها في عملية التنمية**"، مرجع سبق ذكره، ص: 40.

على القرض أو في عدم الإلتزام بالغاية الحقيقية من الحصول على القرض أو في عدم الإلتزام بالتسديد. وإذا كانت الجهة المقرضة جهة حكومية فمن المقترض يتعامل مع القرض على أنه معونة أو دعم ليس من الضروري تسديده. وتختلف المعوقات من وجهة نظر مؤسسات التمويل عنها من وجهة نظر القائمين على المشاريع الصغيرة، فالمعوقات التي تواجه مؤسسات التمويل هي:

- إفتقاد عنصر الثقة في القائمين على المشروع الصغير، وينجم ذلك في أغلب الأحيان عن فقدان صاحب المشروع للجدارة الإئتمانية المقنعة للمؤسسة التمويلية.
- عدم توافر الضمانات الكافية لمنح التمويل للمشروع الصغير.
- إفتقار المشروع الصغير للخبرة في أساسيات المعاملات المصرفية.
- إنخفاض القدرة على تسويق المنتجات، مما ينعكس سلبيا على المشروع.

ثالثا: المعوقات والمشكلات التمويلية التي تواجه القائمين على المشاريع

أما المعوقات و المشكلات التمويلية التي تواجه القائمين على المشاريع فتتمثل في: [1]

- إرتفاع تكلفة التمويل الذي يرغبون في الحصول عليه.
- إرتفاع نسبة المديونية مقارنة بأصول المشروع، وهذه نقطة ذات أهمية خاصة، لأن أصول المشروع الصغير لا توفر أصول الضمان الكافي للحصول على تمويل جديد إذا ما إحتاج إليه في فترة تشغيله من أجل الإستمرار في العملية الإنتاجية.
- تدخل مؤسسات التمويل وفرض الوصاية على المشروع الصغير، وذلك عند غياب الثقة فيه، مما يؤدي إلى ظهور مشكلات بين مؤسسات التمويل والمشروعات الصغيرة وخاصة في الدول النامية.

والجدير بالذكر هنا أن مباشرة المؤسسات المحلية والدولية التطوعية لأعمالها في مجال خدمات توفير التمويل للمشروعات الصغيرة، إنما جاءت لخلق نوع من التوازن في السياسة الإئتمانية.

[1] – ليث عبد الله القهيوي، بلال محمود الوادي،"**المشاريع الريادية الصغيرة والمتوسطة ودورها في عملية التنمية**"، مرجع سبق ذكره، ص: 41.

خلاصة:

أصبحت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حديث العام و الخاص نظرا لدورها الفعال في مختلف مجالات النشاط الاقتصادي بإعتبارها أفضل الوسائل للإنعاش الاقتصادي الذي تعيشه الجزائر، من خلال سهولة تكيفها و مرونتها التي تجعلها قادرة على الجمع بين التنمية الاقتصادية من جهة ومن جهة أخرى كونها وسيلة إيجابية لفتح أفاق العمل من خلال توفير مناصب العمل وخلق الثروة، وبالتالي مساهمتها في الحد والتخفيف من مشكلة البطالة و بإمكانها رفع التحديات المنافسة في ظل الإنفتاح على العالم الخارجي و تحرير التجارة الخارجية و اشتداد حدة المنافسة وتحقيق التنمية على المستويات المحلية، فقد قامت الجزائر بعدة إجراءات تهدف إلى ترقية و تطوير دور هذه المؤسسات، ويتجلى ذلك من إتخاذ العديد من الإجراءات و السياسات في مجال ترقية و تهيئة المحيط المحلي الملائم للإستثمار.

الفصل الثاني

واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتعدد أنماط تمويلها في الجزائر

الفصل الثاني واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتعدد أنماط تمويلها في الجزائر

تمهيد:

إن أحد الانشغالات التي تواجه التنمية الاقتصادية هو إمداد المؤسسات بالأموال اللازمة و إنشائها و توسيعها بما في ذلك كيفية و طريقة الحصول على الأموال للقيام بنشاطها بقدر ما يكون حجم التمويل كبير يكون الاستثمار جيد و العائد أكبر الذي هو هدف أي نشاط اقتصادي في دفع وتيرة الاستثمار في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وتحقيق التنمية و دفع عجلة الاقتصاد نحو الأمام ، كما يعتبر من أهم عوامل قيام المؤسسة و تطورها من أجل تكوين الطاقات الإنتاجية و مواكبة التطورات الاقتصادية و التكنولوجية.

وفي الآونة الأخيرة أصبح الاتجاه الجديد في تنمية الاقتصاديات الحديثة هو الاعتماد على تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من طرف البنوك التجارية ، باعتبارها عصب الاقتصاد القومي لأي دولة من دول العالم إذ تحتل هذه البنوك مركزا حيويا في النظم الاقتصادية و المالية لما لها من تأثير إيجابي على التنمية الاقتصادية من خلال تعبئة المدخرات الكافية التي يتطلبها النمو الاقتصادي ، و الاستثمار في كل المجالات ثم القيام بأعمال الوساطة المالية و الائتمان بمختلف أشكاله إلى غير ذلك من المعاملات المالية التي لاغنى عنها لاقتصاد أي بلد ، يضاف إلى ذلك الدور الحيوي الذي تلعبه البنوك التجارية في مجالات التنمية و التمويل خاصة فيما يتعلق بدول العالم الثالث .

وعليه ارتأينا تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث على النحو الآتي :

المبحث الأول : ماهية التمويل البنكي.

المبحث الثاني: وسائل التمويل البنكي.

المبحث الثالث: معايير منح القروض المصرفية ومخاطرها.

المبحث الأول: ماهية التمويل البنكي

لقد تطور مفهوم التمويل تطورا ملحوظا وقد كان هذا التطور من المستلزمات الضرورية للتغلب على التحديات المتزايدة، التي تواجه الأفراد و المؤسسات الاقتصادية مثل ازدياد حدة المنافسة، التطور التكنولوجي، وأصبح هذا الأخير من النشاطات الرئيسية للبنوك التجارية حيث تقوم بتمويل مختلف القطاعات و المؤسسات ومن ضمنها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.

المطلب الأول: مفهوم التمويل البنكي

يعرف التمويل بأنه الإمداد بالأموال في أوقات الحاجة إليها وهذا التعريف يتكون من العناصر التالية :

- ✓ التحديد الدقيق لوقت الحاجة له
- ✓ البحث عن مصادر للأموال
- ✓ المخاطر التي تعترض أي نشاط يزاوله الإنسان

وطالب التمويل بهذا المفهوم ليس فقط الشركات بأنواعها بل وأيضا الأفراد والأسر والدول، وكل شخص منا مسؤول عن التمويل، سواء كان هذا التمويل خاص بمشروع كبير أو تدبير شؤون البيت، فإنه يواجه بصورة متوقعة للتدفقات النقدية الداخلية من المتحصلات من جهة والتدفقات النقدية الخارجية نتيجة للمدفوعات من جهة أخرى .[1]

كما يعرف على أنه مجموعة الوسائل و الأساليب و الأدوات التي نستخدمها لإدارة المشروع للحصول على الأموال اللازمة لتغطية نشاطاتها الاستثمارية والتجارية ، وعلى هذ الأساس فإن تحديد مصادر تمويل المشروع يعتمد على المصادر المتاحة في الأسواق والبيئة المالية التي يتواجد فيها.[2]

[1]– طارق الحاج ، "**مبادئ التمويل**"، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الطبعة 1، عمان، 2010 ،ص: 21.

[2]– عبد الغفار حنفي، "**أساسيات التمويل و الإدارة المالية**"، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية 2002، ص: 118.

المطلب الثاني: أهمية التمويل البنكي والخصائص المميزة لمصادره

يعتبر التمويل الدورة الدموية في المؤسسة حيث يجب أن تضخ الأموال بدقة في القنوات المختلفة حتى تحقق أهدافها و الإستراتيجية المسطرة من قبلها.

أولا: أهمية التمويل البنكي

تكمن أهمية التمويل البنكي في ربط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالبنك، فحاجة هذه الأخيرة إلى موارد إضافية زيادة على مواردها الخاصة التي تكون محدودة، الأمر الذي يجعلها تلجأ إلى البنك لتغطية عجزها المادي إذا ما فاقت احتياجاتها الموارد المتوفرة لديها، إذن هناك علاقة وطيدة و متكاملة ما بين البنك و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في عملية الإقراض[1].

ومن هذا المنطلق سنحاول في هذا العنصر إبراز أهمية التمويل لما له من دور أساسي في الحياة الاقتصادية بصفة عامة و حياة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بصفة خاصة :

- ✓ يساهم في تحقيق أهداف المؤسسة من أجل اقتناء أو استبدال المعدات لمواصلة نشاطها.
- ✓ يعتبر التمويل كوسيلة سريعة تستخدمها المؤسسة للخروج من حالة العجز المالي إلى حالة الإنتعاش المالي.
- ✓ المحافظة على سيولة المؤسسة وحمايتها من خطر الإفلاس و التصفية (والمقصود بالسيولة توفير الأموال السائلة الكافية لمواجهة الإلتزامات المترتبة عليها عند استحقاقها، أو هي القدرة على تحويل بعض الموجودات إلى نقد جاهز خلال فترة قصيرة دون خسائر كبيرة).
- ✓ خلق روح التكامل و التنافس بين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وجعلها في مرتبة تسمح لها بمنافسة المؤسسات الكبيرة.
- ✓ العمل على تطوير المؤسسات.
- ✓ استثمار هذه الأموال في أصول أو موجودات منتجة اقتصاديا.
- ✓ توسيع قاعدة الملكية للقطاع الخاص و نشر ثقافة العمل الحر.

[1] – السعدي رجال وسامي فؤاد براك، "**مجلة البحوث الاقتصادية و المالية، التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كمدخل للتنويع الاقتصادي**"، المجلد الرابع، العدد الثاني، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، الجزائر2017 ، ص: 466.

- ✓ العمل على مواجهة البطالة و خلق و توفير مناصب العمل.
- ✓ زيادة الصادرات و الإحال محل الواردات مما ينعكس إيجابيا على ميزان المدفوعات.[1]

ثانيا: الخصائص المميزة لمصادرالتمويل[2]

من الضروري، دراسة الخصائص المميزة لمصادر التمويل، وتنحصر هذه الخصائص حول أربعة نقاط هي : ميعاد الاستحقاق، العائد، الموجودات، و الإدارة. وسوف نتناول كل من هذه النقاط بالتوضيح.

- ✓ **الإستحقاق:** تتميز مصادر التمويل الممتلكة بعدم وجود تاريخ معين لاستردادها من قبل الشركة، فهي استثمار دائم في الشركة، خلال فترة حياتها، ولاكن هذا لايعني بأن هذا الاستثمار يأخذ صفته الدائمية المجردة، إذ يتمكن المالك من استرداد أمواله عن طريق تصفية أو بيع حصته فيها. أما مصادر التمويل المقترضة ، فلها تاريخ سداد معين ، متفق عليه مع المقرضين و يختلف بإختلاف نوعية القرض . وفي حالة عدم التسديد في التاريخ المحدد، فقد يستولي المقرضون على الشركة أو يجبروها على التصفية .

- ✓ **الموجودات:** إن الهدف من الإستثمار من قبل المقرضين ، هو الحصول على الفوائد ، أو الأرباح بأشكالها المختلفة وليس الغرض الحصول على موجودات الشركة . (ولكن هذا لا يمنع من أن تصبح الموجودات ذات أهمية في حالة تعرض الشركة إلى متاعب تقتضي التصفية) أما الملاك ، فإن موجودات الشركة ، تعتبرحقوقهم الخاصة يتقاسمونها كل حسب طبيعة الإمتياز الذي يمتلكونه .
- ✓ **الإدارة:** ليس للمقرضين أي صوت مباشر في إدارة الشركة ، بالرغم من إمتلاكهم شروط معينة في عقد الإقتراض فمثلا قد يشترط المصرف الدائن أن تحتفظ الشركة بنسبة تداول بحدود معينة ، أو تحتفظ برصيد نقدي لا يقل عن مقدار معين .

كما أن الملاك أصحاب الإمتيازات لا يشتركون في إدارة الشركة ، ومن ثم تصبح الشركة من مسؤولية الملاك الباقين .

---

[1]- بوعدلة سارة، "**دور البنوك التجارية في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة**"، مذكرة ماستر، تخصص إقتصاد نقدي و مالي، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر 2015-2016، ص: 30.

[2]- حمزة محمود الزبيدي، "**أساسيات الإدارة المالية**"، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، عمان، طبعة 2006 ،ص: 317.

- ✓ **الأثر على العوائد:** ويعني أن الاقتراض أقل أثرا في تآكل العوائد بالمقارنة مع زيادة رأس المال لأن حق المقترض يقتصر على الفوائد التي سيتم استعاب جزء منها من خلال الضريبة (الوفر الضريبي)،على النقيض من زيادة رأس المال التي تؤدي بالضرورة إلى زيادة حقوقها في الأرباح الخاضعة للضريبة.[1]

المطلب الثالث: مصادر وطرق التمويل

يتطلب تنفيذ المشروعات الاستثمارية توفير التمويل اللازم لها سواء كان في شكل رأس مال أو قروض لاقتناء أصولها الثابتة وبالتالي تتنوع مصادر التمويل إلى مصادر داخلية وأخرى خارجية وعلى المشروع إختيار المصدر الذي يتلاءم مع أهدافه.

أولا: المصادر الداخلية للتمويل (التمويل الذاتي) :[2]

يقصد بالتمويل الداخلي – الأموال المتولدة من العمليات الجارية للشركة أو من مصادر عرضية دون اللجوء إلى مصادر خارجية – ومن الأهمية عرض وجهات النظر المتباينة بشأن هذه النقطة لاستخلاص المفهوم الذي يتمشى مع الواقع و الأهداف المرجوة، ويتطلب الأمر التمييز بين التدفق النقدي والتدفق المالي – فالتدفق النقدي الداخلي أو الخارج بمعنى استخدام المقابل النقدي في المعاملات مما يؤثر على الرصيد النقدي وبالتالي يمثل الفرق بين التدفقات الداخلة والخارجة – الفائض النقدي الصافي، أما التدفق المالي – فقد لا يترتب عليه تدفق نقدي مما يعني وجود تفاوت بين التدفق النقدي والتدفق المالي – فالأخير بمثابة قيد محاسبي قد لا يترتب عليه خروج نقدية .

[1]– فيصل محمود الشواورة، **"مبادئ الإدارة المالية "**، دار ميسرة للنشر والتوزيع، الطبعة 1 ، عمان، 2013،ص: 79.

[2]– حنفي علي، **"المدخل إلى الإدارة المالية الحديثة"**، دار الكتاب الحديث ، القاهرة 2008، ص: 413.

ويتكون التمويل الداخلي من:

1) الأرباح المحتجزة

وهي عبارة عن ذلك الجزء من الفائض القابل للتوزيع الذي حققته الشركة من ممارسة نشاطها – في السنة الجارية أو السنوات السابقة – ولم يدفع في شكل توزيعات والذي يظهر في الميزانية العمومية للشركة ضمن عناصر حقوق الملكية، وتعتبر الأرباح المحتجزة أحد مصادر الأموال من التكوين الذاتي للشركة.[1]

2) الإهتلاكات

يعرف الاهتلاك على أنه التسجيل المحاسبي للخسارة التي تتعرض لها الاستثمارات التي تنقص قيمتها مع الزمن بهدف إظهارها بالميزانية بقيمتها الصافية، و هو التعبير المحاسبي للخسارة التي تلحق بقيمة الاستثمارات التي تنفذ نتيجة لمرور الزمن و تسمح بإعادة تكوين الأصول المستثمرة. [2]

3) المؤونات

المؤونات أموال تقتطع من الأرباح لمواجهة الخسائر أو الأخطار المحتمل وقوعها في المستقبل، حسب المخطط المحاسبي الوطني فإن المؤونات توجد لمواجهة حدوث خطر محتمل بأنشطة المؤسسة كما نصت المادة 718 من القانون التجاري الجزائري على أنه حتى و في غياب أو عدم كفاية الأرباح يجب القيام بالإهتلاكات و المؤونات اللازمة حتى تكون الميزانية مطابقة للواقع، و تطبيقا لمبدأ الحيطة و الحذر تقوم المؤسسات بتكوين مخصصات تتمثل في قيمة المخزون و الحقوق و مؤونات الأخطار و التكاليف و من بين الحالات التي تقوم المؤسسة فيها بتكوين المؤونات و المخصصات هي حالة احتمال أو ترقب حدوث أخطار محدقة بالمؤسسة مما يترتب عنها تكاليف باهظة عند وقوعها.

[1]– سمير محمد عبد العزيز، "**التمويل وإصلاح خلل الهياكل المالية**"، مكتبة و مطبعة الاشعاع الفنية، الإسكندرية 1997، ص: 55.

[2]– راندة فراح، "**مصادر التمويل الحديثة وأثرها على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية**"، مذكرة ماستر، تخصص محاسبة و مالية، جامعة العربي بن مهيدي ، الجزائر 2013-2014، ص: 14.

4) الاحتياطات

الاحتياطات عبارة عن الأموال التي جمعت من طرف المؤسسة وهي جزء من الأرباح المحققة والغير موزعة أي أن الاحتياطات يتم تكوينها من الأرباح المحتجزة حيث عرفت على أنها الاحتياطات مهما كان نوعها إنما هي عبارة عن أرباح صافية قابلة للتوزيع ولكنها حجزت في حساب احتياطي خاص لذلك فهي تعتبر حقا من حقوق أصحاب المشروع.

ثانيا: المصادر الخارجية للتمويل:

يتضمن التمويل الخارجي – كافة الأموال التي يتم الحصول عليها من مصادر خارجية، ففي ظل افتراض استقلال الشركة، فإن الإدارة تحصل على هذه الأموال بشروط وإجراءات لابد من معرفتها وفقا للأوضاع والشروط التي يحددها سوق المال وعائد الفرصة البديلة والتي تتطلب واستخدام التمويل الداخلي المتولد من العمليات الجارية، ويتوقف حجم التمويل الخارجي على حجم التمويل الداخلي، واحتياجات الشركة المالية – أي أنه مكمل التمويل الداخلي لتغطية المتطلبات المالية (سواء الاستثمارية أو الجارية).[1]

ومن مصادر التمويل الخارجي نجد:

1) مصادر التمويل قصيرة الأجل

تهتم الإدارة المالية في شركات الأعمال المختلفة بمصادر التمويل قصيرة الأجل لتمويل استثماراتها في رأس المال العامل وسبب هذا الاهتمام يرجع إلى جملة أسباب منها سهولة الحصول عليه وانخفاض كلفته والمرونة التي يتمتع بها، وإذا ما نهجت الإدارة المالية منهج الإدارة المغامرة فإنها قد تستخدم التمويل قصير الأجل لتمويل جزء من موجوداتها الثابتة وقد نجد بعض شركات الأعمال تزيد من الاعتماد على التمويل قصير الأجل عندما تتأكد من قدرتها في تحديد ما عليها من التزامات مستحقة عند تاريخ استحقاقها ، أو عندما تكون في مركز ائتماني قوي يمكنها من التسديد عند الاستحقاق.[2]

[1]– حنفي علي، "**المدخل إلى الإدارة المالية الحديثة**"، مرجع سبق ذكره، ص: 451.

[2]– حمزة محمود الزبيدي، "**أساسيات الإدارة المالية**"، مرجع سبق ذكره ،ص: 337.

وتتمثل مصادر التمويل الرئيسية للتمويل قصير الأجل فيما يلي:

أ) **الإئتمان التجاري:** يعرف الائتمان التجاري بأنه الائتمان قصير الأجل الذي يمنحه المورد إلى المشتري عندما يقوم الأخير بشراء البضائع لغرض إعادة بيعها في المستقبل ،على الرغم من أن الشركات الصناعية لا تعتمد اعتماد كبيرا على هذا النوع من الائتمان ،بالمقارنة مع الشركات التجارية ،والائتمان التجاري يعتبر من المظاهر الهامة للنظام التجاري المعاصر ،ويختلف عن الائتمان المالي بالنواحي التالية:

- ✓ يقوم الائتمان التجاري على أساس قيام المورد بتسليف الشركة مواد أو قطع غيار أو بضاعة (البيع على الحساب) ،أما الائتمان المالي فهو يقوم على أساس قيام البنك التجاري بتسليف الشركة نقدا من أجل الإنفاق لتمويل بعض أو كل أصوله.[1]
- ✓ يقبل الدائنون التجاريون تحمل مخاطر عملية التسليف الحالية لتحقيق أرباح مستقبلية من خلال استمرار التعامل مع الشركة ، ونفس الشيء بالنسبة للبنك لكنه لا يقبل تحمل مخاطر عالية وإنما المحسوبة بعناية ،وذلك لكونه يتعامل بأموال الغير وليس بأمواله الخاصة.
- ✓ يقوم الدائنون التجاريون ببيع بضائعهم على حساب في بعض الأحيان بناء على معلومات متواضعة وغير دقيقة عن عملائهم ،بينما البنوك التجارية لا تقوم بإقراض عملائها إلا بعد الحصول على معلومات دقيقة وموثقة والتأكد من مدى سلامة مواقفهم المالية بشكل دقيق.
- ✓ يعتمد البيع الآجل على قاعدة ضيقة ونوع واحد من العملاء، في حين تعتمد البنوك التجارية على قاعدة عريضة ومتنوعة من العملاء.

ب) الائتمان المصرفي:

تقوم البنوك التجارية بتزويد المنشآت المختلفة بما تحتاج إليه من أموال لتمويل عملياتها الجارية ، ويعتبر اختيار البنك من الأمور الرئيسية التي تواجه المنشأة التي تفكر في استخدام الإئتمان المصرفي ومن القواعد العامة التي يستحسن على المنشأة استخدامها في حالة اختيار البنك ما يلي:

[1]- حمزة محمود الزبيدي، "**أساسيات الإدارة المالية**"، مرجع سبق ذكره ،ص: 337.

- ✓ لابد أن يتناسب حجم البنك مع حجم المنشأة التي تعتزم الحصول على القروض . ويرجع ذلك بصفة أساسية إلى أن هناك قيود اقتصادية وقانونية على مقدار القروض التي يمكن لأي بنك أن يمنحها لعميل واحد.
- ✓ على المنشاة أن تختار البنك الذي يتبع سياسات تتمشى مع حاجياته و ظروفه حيث أنه من المعروف أن البنوك تختلف فيما بينها فيما يتعلق بسياستها وشروطها في منح الائتمان.
- ✓ يلاحظ أن البنك في حالة درايته و خبرته بعمليات المنشأة يكون قادرا على مدها بالمشورة المالية، ولكن من ناحية أخرى نجد أنه من غير المرغوب فيه أن يتم التعامل مع بنك له اتصال وثيق بالمشروعات المتنافسة حتى لا تتسرب المعلومات عن المنشأة للمنشآت المنافسة .
- ✓ ينبغي التعامل مع البنوك القوية ذات المركز المالي السليم و الإدارة الواعية الراشدة.

وبصورة عامة يجب ان يكون الاختيار حكيما من البداية حتى يمكن إنشاء اتصال مرضي وفعال بين الشركة والبنك الذي تتعامل معه، ومثل هذه العلاقة كفيلة بمنع ظهور أي نزاع في المستقبل. [1]

قد تكون القروض القصيرة الأجل التي تحصل عليها الشركة متبوعة بضمان أو بدون ضمان . تمنح القروض المصرفية لفترة لا تتجاوز العام وقد تكون في شكل خط ائتمان أو ترتيبات خاصة بقرض واحد و الحالة الخاصة بخط الائتمان تعرف بإنفاق لتدوير القرض بذلك قد يمتد مثل هذا النوع من الائتمان لمدة تتجاوز العام .

- ✓ **خط الائتمان:** خط الائتمان بمعنى اتفاق بين المقترض و البنك يتم بموجبه تحديد الحد الأقصى للائتمان الذي يمنح خلال أي فترة زمنية، وفقا لهذه الترتيبات فإن البنك ليس ملزما قانونا بتوفير هذا الحد الأقصى للائتمان المتفق عليه وهو يختلف في حالة الائتمان المتجدد . يستخدم خط الإئتمان عادة في حالة الاقتراض الموسمي، وفقا لما يظهر من الميزانية النقدية للشركة من عجز يمكن تقدير الحد الأقصى للمبالغ التي يمكن إفتراضها، وهو ما يشكل الأساس في الترتيبات الخاصة بخط الإئتمان.
- ✓ **تدوير الائتمان:** يعتبر تدوير الائتمان الشكل الرسمي لخط الائتمان – حيث يتم الاقتراض مقابل أوراق القبض أو المخزون وبذلك تعتبر هذه الأصول بمثابة ضمان للقرض – وعادة ما تكون مثل هذه

[1] – محمد صالح الحناوي، "**الإدارة المالية والتمويل**"، دار الجامعة، الاسكندرية 2000، ص: 289.

الترتيبات تغطى فترة تتجاوز العام ،وبذلك يلتزم البنك بتوفير الائتمان للشركة في ظل بعض القيود، ومع ذلك نجد أن مستوى مديونية الشركة للبنك تتقلب وفقا لحاجتها الائتمانية. [1]

2) مصادر التمويل متوسطة الأجل

سبق أن عرفنا التمويل متوسط الأجل بأنه ذلك النوع من القروض الذي يتم سداده في فترة تزيد عن السنة ولكن تقل عن عشرة سنوات ،ينقسم هذا النوع إلى قسمين ، قروض مباشرة والتمويل بالإستئجار:

أ) قروض مباشرة متوسطة الأجل

عادة مايتم سداد هذه القروض بصورة منتظمة على مدار عدد من السنوات تمثل القروض ويطلق على أقساط السداد في هذه الحالة مدفوعات ، وبالإضافة إلى ذلك عادة ما يكون القرض مضمون بأصل معين أو بأي نوع من أنواع الضمانات الأخرى ، ولا شك أن هناك إستثناءات من هذه القواعد في بعض الأحيان .

وتمثل البنوك وشركات التأمين المصدر الرئيسي لهذه القروض وإن كانت قروض البنوك عادة تتراوح بين سنة واحدة وخمس سنوات فقط في حين أن قروض شركات التأمين يمكن إعتباره قروض طويلة الأجل وعلى كل فكثيرا ما تتعاون أحد البنوك مع شركة تأمين لتقديم قرض كبير يعجز عن تقديمه ايا منهما فقط لإحدى الشركات على أساس أن يتم السداد أولا للبنك ثم بعد ذلك لشركة التأمين .

وحيث أن جدول السداد يمثل خاصية أساسية في جميع أنواع القروض متوسطة الأجل ،فقط كان من الضروري أن تشرح هذا الجدول بشيء من التفصيل ولا شك أن الغرض من "إهلاك" القرض أي سداده تدريجيا بدلا من سداده دفعة واحدة في نهاية حياة القرض هو حماية كلا من المقرض و المقترض من خطر عدم قيام المقترض بالتحوط واستقطاع مبلغ سنوي وحجزه بحيث يتم تجميع مبلغ مناسب في نهاية عمر القرض يتم استخدامه في السداد الكلي ، وتظهر هذه النقطة بوضوح حين الحصول على قرض بغرض شراء أصل إنتاجي معين ، ففي هذه الحالة سيتمشى جدول السداد مع إنتاجية هذا الأصل على أساس أن مصدر أقساط سداد القرض هو التدفقات النقدية الناجمة عن استخدام الأصل .

[1] – عبد الغفار الحنفي، "**أساسيات التمويل والإدارة المالية**" ، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية 2000، ص: 416.

ب) التمويل بالاستئجار[1] : يعرف الإستئجار بأنه عقد يتفق بموجبه طرفان: المؤجر والمستأجر، بأن يقوم الأول بتقديم أصل معين للطرف الثاني للانتفاع به (استخدامه) لمدة معينة ،على أن يقوم الطرف الثاني بدفع مبالغ محددة للطرف الأول.

✓ **أنواع الاستئجار:**

- **الاستئجار المباشر:** حيث يقوم المستأجر بالانتفاع من أصل لا يملكه .
- **البيع وإعادة الاستئجار:** حيث تبيع إحدى الشركات الأصل، وتقوم بإعادة استئجاره من المالك، وهنا تنتفع بقيمة الأصل، وفي نفس الوقت تظل مستخدمة لهذا الأصل.
- **الاستئجار الثلاثي:** وهنا يوجد ثلاثة أطراف في العملية، هما المؤجر والمستأجر و المقرض.

✓ **ترتيبات التأجير:**

- **التأجير المالي:** وهو التزام بدفع سلسلة من الدفعات المالية لمالك الأصل ، لقاء استعماله لهذا الأصل تعادل في مجموعها قيمة الأصل وفوائده .وتكون صيانة الأصل من مسئولية المستأجر . ويستمر عقد الإيجار طيلة عمر الأصل .كما أن المستأجر لا يستطيع إلغاء عقد الإيجار.
- **التأجير التشغيلي:** وهنا تكون فترة التأجير قصيرة، لذلك فإن الدخل المتحقق من الإيجارات لا يعوض المالك عن كامل قيمة الأصل، لأنه سوف يقوم بتأجيره مرة أخرى، ويستطيع المستأجرهنا إلغاء عقد الإيجار بعد إشعار المالك بذلك.
- **البيع وإعادة الاستئجار:** حيث يقوم المالك ببيع أصل إلى شخص آخر، ومن ثم إعادة استئجار نفس الأصل من جديد.

✓ **العوامل المؤثرة في قرارات الاستئجار:**

- **الضريبة:** من المعروف أن الإيجارات تعتبر مصاريف يتم اقتطاعها من الدخل قبل احتساب الضريبة، لذلك فإنها تمثل ميزة ضريبة للمستأجر.
- **السيولة:** تعتبر بدلات الإيجار تدفقات نقدية داخلة للمؤجر، مما يعني انتظام تدفقاته النقدية.

[1]- محمد الفاتح محمود بشير المغربي، "**تمويل ومؤسسات المالية**" ،الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، الطبعة 1، القاهرة، 2011،ص: 206.

- **الضمانة:** وتتمثل الضمانة في الأصل المؤجر.

3) مصادر التمويل الطويلة الأجل

يعرف التمويل طويل الأجل بأنه الحصول على الأموال التي يكون استحقاقها أكثر من سنة.[1]

و يمكن تقسيم المصادر الرئيسية للتمويل طويلة الأجل إلى الأقسام الآتية:

أ) أموال الملكية وأهم مصادرها :

✓ **الأسهم العادية**[2] : هذا النوع عبارة عن حصة في ملكية المنشأة يحق لصاحبها الحصول على الأرباح بعد تسديد الالتزامات اتجاه الآخرين كما يحق له حضور اجتماعات الجمعية العمومية والتصويت، وكل سهم يمثل صوت واحدا، وتصدر هذا النوع من الأسهم شركات المساهمة العامة فقط ويكون لكل سهم نفس الحقوق والواجبات وتعتبر الأسهم العادية مصدر الرئيس لتمويل الشركات المساهمة العامة خاصة في مرحلة التأسيس.

مزايا الأسهم العادية:[3]

- **حق في التصويت:** يحق لكل حامل سهم عادي حضور اجتماع الجمعية العمومية للمنشأة والتصويت .
- **الحق في الأرباح الموزعة:** يحق لكل مساهم الحصول على حصته من الأرباح الموزعة ويكون توزيع الأرباح لحملة الأسهم العادية بعد توزيعه الحملة الأسهم المفضلة.
- **المشاركة في أصول المنشأة عند التصفية:** في حالة الإفلاس ، يتم تسديد الالتزامات اتجاه حملة المستندات والدائنين وحملة الأسهم المفضلة، وما تبقى يوزع على حملة الأسهم العادية كل حسب الأسهم التي يملكها.
- **حق البيع والشراء:** يحق لحملة الأسهم العادية بيع أو شراء المزيد من الأسهم كما يجوز لهم المطالبة بالأولوية في حالة إصدار أسهم جديدة.

---

[1]- طارق الحاج ، "**مبادئ التمويل**"، مرجع سبق ذكره، ص: 113.

[2]- عدنان تاية النعيمي، ياسين كاسب الخرشة، "**أساسيات في الإدارة المالية**"، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة 1، عمان، 2007، ص: 159.

[3]- عبد الوهاب يوسف أحمد، "**التمويل وإدارة المؤسسات المالية**"، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان 2007، ص: 82.

✓ **الأسهم الممتازة** [1]: يطلق على هذا النوع من الأسهم مصطلح أسهم التمتع وتحمل هذه الأسهم، عادة مقسوم أرباح محدد، على شكل نسبة مئوية من القيمة الإسمية للسهم أومبلغ ثابت لكل سنة.

مزايا الأسهم الممتازة:

من بين الخصائص التي تتميز بها هذه الأسهم عن غيرها من مصادر التمويل طويلة الأجل الأخرى مايلي:

- الأسبقية في الأصول و الأرباح – حيث أنها تمتلك حق الأولوية على الأسهم االعادية، كون أن حقوقها واجبة السداد قبل الأسهم العادية في حالة إفلاس المنشأة وتصفية أصولها. كما أنها تمتلك الأولوية عند توزيع الأرباح على حملة الأسهم.
- إمكانية تجميع الأرباح وتراكمها – تتمتع معظم الأسهم الممتازة بخاصية تراكم مقسوم الأرباح لصالحها في حالة حجبها في سنة أوأكثر، وذلك عن طريق تدوير تلك الأرباح إلى السنوات اللاحقة.
- حق التحول إلى الأسهم العادية – وجود هذه الخاصية في الأسهم الممتازة ويعبر ذلك عن قدرة السهم الممتاز الواحد من التحول إلى عدد من الأسهم العادية.
- ذو قيمة اسمية ثابتة – وهذه القيمة ضرورية لأغراض محاسبية، وهي القيمة التي يجب دفعها إلى حامل السهم الممتاز في حالة تصفية المنشأة، وهي بذلك على خلاف الأسهم العادية لا تكون قيمتها محددة.

ب)الأموال المقترضة و أهم مصادرها :

✓ **السندات:** السند عبارة عن قرض طويل الأجل يستحق الدفع في أوقات محدودة ويحمل سعر الفائدة ثابت. وتلتزم المنشأة بدفع قيمة السند عند الاستحقاق بالإضافة إلى دفع فوائد سنوية ويجب على منشأة رفع القيمة الإسمية للسند كاملة عند الاستحقاق ويختلف السند عن القروض بأن يباع إلى فئات مختلفة سواء الجمهور العادي أو المؤسسات أيضا ويمكن بيع السند إلى شخص آخر أو مؤسسة أخرى قبل تاريخ استحقاقه ولكن بسعر أقل من قيمته عند الاستحقاق.[2]

[1]– طارق الحاج ، "**مبادئ التمويل**"، مرجع سبق ذكره، ص: 113.

[2]– عبد الوهاب يوسف أحمد، "**التمويل و إدارة المؤسسات المالية**"، مرجع سبق ذكره، ص: 85.

أنواع السندات :

وهي سندات تصدرها المنشآت دون أن تكون مضمونة برهن عقاري أو أي ضمان آخر.

- **السندات المضمونة:** وهي سندات تصدرها المنشأة بضمان رهن عقاري أو أي ضمان آخر.
- **السندات القابلة للتحويل إلى أسهم:** وهي السندات يمكن استبدالها بأسهم عادية.

مميزات السندات:

- **المخاطرات:** يعتبر السند أقل مخاطرة من الإستثمارات الأخرى وذلك لتمتع حامله بالأولوية في استرجاع أمواله عند التصفية.
- **الدخل:** لحامل السند دخل ثابت و في أوقات محددة.

✓ **القروض طويلة الأجل** [1]: القروض طويلة الأجل موجهة لتمويل الاستثمارات، تفوق مدتها غالبا 7 سنوات ويمكن أن تمتد أو تفوق 20 سنة وهي توجه لتمويل نوع خاص من الاستثمارات مثل الحصول على عقارات (كالمباني والأراضي). تلجأ المؤسسات التي تقوم باستثمارات طويلة الأجل إلى البنوك التجارية لتمويل استثماراتها نظرا للمبالغ الكبيرة التي لا يمكن أن تمولها لوحدها وكذلك نظرا لمدة الاستثمار وفترات الإنتظار الطويلة قبل البدء والحصول على عوائد.

[1]- راندة فراح، "**مصادر التمويل الحديثة وأثرها على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية**"، مرجع سبق ذكره، ص: 32.

الشكل رقم (2-1): مصادر التمويل

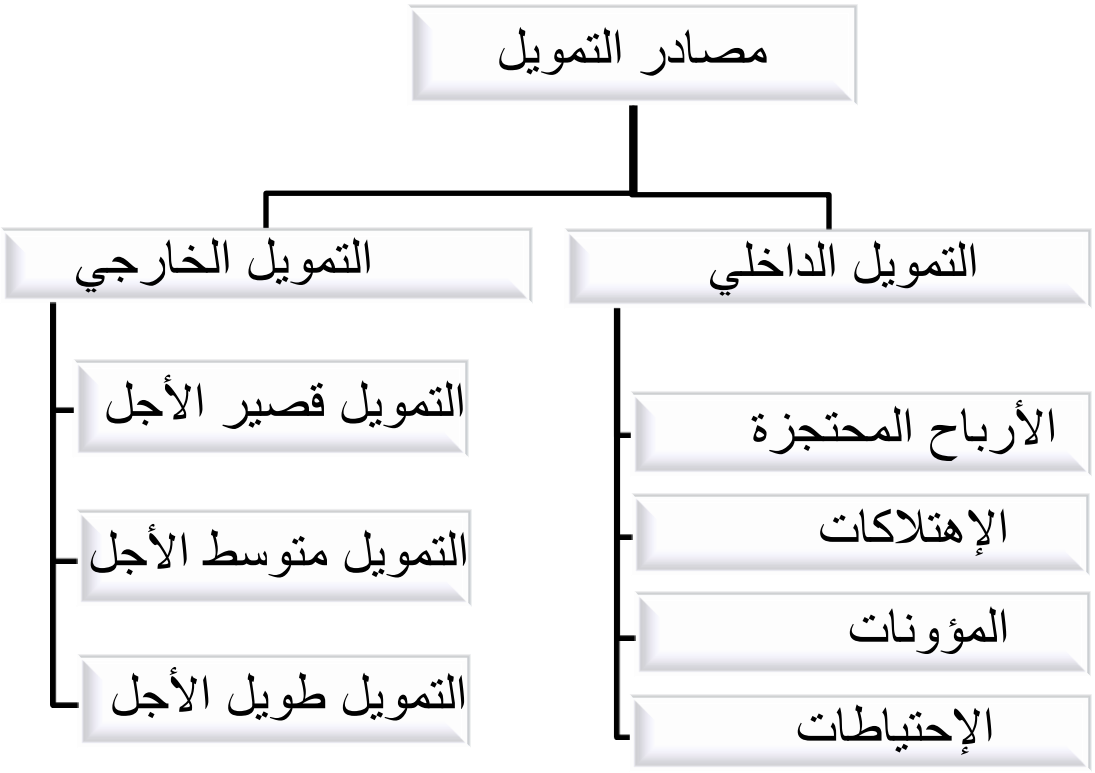

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على ما سبق.

المبحث الثاني: وسائل التمويل البنكي

تمثل القروض المورد الأساسي الذي يعتمد عليه البنك لتوليد الدخل ، فهي تحتل الجانب الاكبر من استخداماته ، يتم اللجوء إليها عند عدم كفاية الموارد الضرورية للقيام بمختلف الأنشطة و يترتب عن عملية الاقتراض أعباء من خلال تسديد القروض و الفوائد.

المطلب الأول: مفاهيم حول القروض المصرفية

هناك تعاريف عديدة للقروض المصرفية نذكر منها :

يعرف القرض على أنه تسليف المال لاستثماره في الإنتاج والاستهلاك، وهو يقوم على عنصرين أساسيين هما الثقة أولا، والمدة ثانيا [1] .

وهو عبارة عن مبادلة قيمة حاضره بقيمة آجلة (نقود) ويتمثل في تقديم طرف لطرف آخر مقدارا من المال الحاضر مقابل الحصول على قدر آخر من المال وغالبا ما يزيد عن الأول في المستقبل[2] .

و تعرف القروض بأنها تلك الخدمات المقدمة للعملاء والتي يتم بمقتضاها تزويد الافراد و المؤسسات و المنشآت في المجتمع بالأموال اللازمة على ان يتعهد المدين بسداد تلك الأموال و فوائدها و العمولات المستحقة عليها و المصاريف دفعة واحدة او على اقساط في تواريخ محددة وتدعم تلك العملية بتقديم مجموعة من الضمانات التي تكفل للبنك استرداد أمواله في حالة توقف العميل عن السداد بدون أية خسائر[3] .

كما يمكن تعريفه على أنه مبادلة قيمة حاضرة بقيمة آجلة ومثال ذلك المقرض الذي يقدم للمقترض مبلغا من المال، فهو يبادله قيمة حاضرة على أمل الحصول على قيمة آجلة عند سداد مبلغ القرض في الموعد المستقبلي المتفق عليه[4].

---

[1]- شاكر قزويني، "**محاضرات في اقتصاد البنوك**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، طبعة 2000، ص: 90.

[2]- عبد الوهاب يوسف أحمد، "**التمويل و إدارة المؤسسات المالية**"، مرجع سبق ذكره ، ص: 123.

[3]- عبد المطلب عبد الحميد، " **البنوك الشاملة، عملياتها وإدارتها**" ، الدار الجامعية، الإسكندرية، الطبعة 2000، ص: 103 .

[4]- سوزان سمير ذيب وآخرون، "**إدارة الإئتمان**" ، دار الفكر ناشرون وموزعون،عمان ،الطبعة 2012، ص: 11.

المطلب الثاني: أهمية القروض المصرفية

يمكن النظر إلى أهمية القروض من خلال المنظومة التي يتم بها تزويد الأفراد والمؤسسات والمشروعات في الاقتصاد بالأموال اللازمة، ومن خلال هذا فإن للقرض أهمية بالغة يمكن النظر إليها مكن وجهة المقرض ومن وجهة الهدف[1].

كما تعتبر القروض المورد الأساسي الذي يعتمد عليه البنك للحصول على إيراداته وأيضا القروض هي أحد محركات النشاط الاقتصاد[2] .

ومن خلال ما سبق يمكن النظر إلى القروض من زاويتين:

الأولى : بالنسبة للبنك التجاري ذاته.

الثانية : بالنسبة لدور القروض في النشاط الاقتصادي.

أولا: بالنسبة للبنك

تمثل القروض الجانب الأكبر من استخدامات البنك، ولذلك تولي البنوك القروض عناية خاصة ويضاف إلى ذلك أن ارتفاع نسبة القروض في ميزانية البنوك تشير دائما إلى تفاقم أهمية الفوائد والعمولات وما في حكمها كمصدر للإيرادات والتي تمكن من رفع الفائدة المستحقة للمودعين في تلك البنوك وتدبير وتنظيم ملائم للأرباح مع إمكانية الاحتفاظ بقدر من السيولة لمواجهة احتياطات السحب من العملاء.وتعد القروض من العوامل الهامة لخلق الائتمان والتي تنشأ عنها زيادة الودائع والنقد المتداول(كمية وسائل الدفع).وأيضا من وجهة نظر البنك فإن القروض تشكل النشاط الذي يرتبط بالاستثمار الأكثر جاذبية له، ومن خلاله يستطيع البنك التجاري أن يضمن الاستمرارية والنمو ويضمن القدرة على تحقيق مجموعة من الأهداف التي سعى إلى تحقيقها، ويتحقق ذلك نظرا لأن القرض بمفهومه العام يرتبط كشكل من أشكال الاستثمار بأهم أصوله للبنك التجاري، كما يساعد القرض من خلال البنك التجاري أن يساهم بدوره في اقتصاد البلد، كما يعد ائتمان

[1]- عبد المطلب عبد الحميد، "**العولمة واقتصاديات البنوك**" ، *الدار* الجامعية، الإسكندرية، الطبعة 2001 ، ص: 70.

[2]- عبد المطلب عبد الحميد، "**البنوك الشاملة، عملياتها وإدارتها**" ، مرجع سبق ذكره، ص: 104 .

الاستثمار الأكثر قسوة على إدارة البنك نظرا لما يحمله من مخاطر متعددة قد تؤدي إلى انهيار البنك التجاري إذا تجاوزت الحدود المعنية ولم يحسن القدرة في الحد منها[1].

ثانيا: بالنسبة للنشاط الاقتصادي

للقروض دور بالغ الأهمية داخل الاقتصاد الوطني، فهو نشاط اقتصادي غاية في الأهمية وله تأثير متشابك ومتعدد الأبعاد للاقتصاد الوطني، وعليه يتوقف نمو ذلك الاقتصاد وارتقائه، والمتتبع لحركة النمو الاقتصادي في مختلف دول العالم سوف يتبين له ذلك، كما ألقى الكثير من الاقتصاديين بتبعية عدم الاستقرار الاقتصادي وما يحدث من تقلبات اقتصادية إلى سياسة النظام المصرفي بشأن الائتمان إلى القروض وذلك فيما إذا كان الاتجاه في توفيره أو تصنيفه، وذلك عند قرار المبالغة في تقديمه في فترات الإنعاش أو التردد في منحه في فترات الانكماش على خلاف ما يجب أن يكون عليه الوضع[2].

من هذه الوجهة يتبين أن للقروض دورا هاما في تمويل حاجات الاقتصاد الوطني من صناعة وزراعة وتجارة وخدمات...الخ، فمثلا الأموال المقرضة تمكن المنتج من شراء المواد الأولية ورفع الأجور للعمال اللازمين لعملية الإنتاج، وتمويل المبيعات الآجلة والحصول على السلع وتخزينها وبيعها، ومنه تساعد هذه القروض على عمليات الإنتاج، والتوزيع والاستهلاك، وبالتالي فإن منح القروض تمكن البنوك من المساهمة في النشاط الاقتصادي وتقدمه وكذلك في رخاء المجتمع الذي تخدمه، فتعمل القروض على خلق فرص العمل وزيادة القدرة الشرائية التي بدورها تساعد على التوسع في استغلال الموارد الاقتصادية وتحسن مستوى المعيشة، ويمكن فيما يلي تبيان أهم ما يفعله القرض من جوانب ايجابية في النشاط الاقتصادي[3].

1- مواجهة التضخم والكساد وذلك من خلال التحكم في القروض فإما أن تكون لها سياسة انكماشية وإما سياسة توسعية.

2- تستخدم القروض كأساس لتنظيم عملية الإصدار النقود القانونية، فالبنك المركزي عندما يسرع في وضع سياسة للإصدار يضع في اعتباره حجم الائتمان المنتظر في النظام المصرفي في نطاق الخطط العامة.

[1]- حمزة محمود الزبيدي، "**ادارة الائتمان المصرفي والتحليل المالي**" ، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة 2002، ص: 26.

[2]- حمزة محمود الزبيدي، المرجع نفسه، ص: 27 .

[3]- عبد المطلب عبد الحميد، "**البنوك الشاملة، عملياتها وادارتها** " ،مرجع سبق ذكره ص: 106 .

3– أداة بيد الدولة للرقابة، تستخدمها في النشاط الاقتصادي وذلك من خلال استخدامها للأرصدة الائتمانية المخصصة لها.

4– تساعد القروض على الحصول على السلع وتخزينها ثم بيعها إما بالنقد أو بالأجل، ومنه تستخدم القروض في عمليات الادخار والإنتاج والتوزيع والاستهلاك. حيث أن للقروض تأثير مباشر على زيادة الادخار والحد من الاستهلاك وذلك لأن البنوك تعمل على تشجيع الأفراد على الادخار لتوفير موارد للائتمان، الأمر الذي يحد من الاستهلاك.

5– إن منح القروض يمكن البنوك من الإسهام في النشاط الاقتصادي وتقدمه ورخاء المجتمع الذي تخدمه، فتعمل القروض على خلق فرص العمالة وزيادة القدرة الشرائية التي بدورها تساعد على التوسع في استغلال الموارد الاقتصادية وتحسن مستوى المعيشة [1].

6– تعمل القروض على الحد من البطالة وخلق فرص العمل.

المطلب الثالث: وظائف القروض المصرفية وأنواعها

للقروض المصرفية أهمية كبيرة في الحياة الاقتصادية، إذ لها دور في تسوية المبادلات سواء الداخلية أو الخارجية وهي تمثل كذلك الجزء الأكبرمن مكونات عرض النقود أو كمية وسائل الدفع و يمكننا تحديد وظائف و أغراض القروض المصرفية فيما يلي:

أولا: وظائف القروض المصرفية

نتطرق في هذا الفرع إلى وظائف القروض التي تم تصنيفها إلى ثلاثة وظائف : وظيفة تمويل الإنتاج ، وظيفة تمويل الإستهلاك ، وظيفة تسوية المبادلات.

[1]– حمزة محمود الزبيدي،"**ادارة الائتمان المصرفي والتحليل المالي**"، مرجع سبق ذكره ، ص: 29.

1) وظيفة تمويل الإنتاج

إن احتياجات الاستثمار الإنتاجي المختلفة في الاقتصاد الحديث تستوجب توفير قدر ليس بالقليل من رؤوس الاموال. ولما كان من المتعذر توفير هذا القدر الكامل من الادخارات و الاستثمارات الفردية أو الخاصة لذا فان اللجوء الى المصارف والمؤسسات المالية المختلفة بهدف الحصول على الائتمان اصبح امرا طبيعيا وضروريا لتمويل العمليات الانتاجية والاستثمارية المختلفة، كما يمكن للمنتجين الحصول على هذا الائتمان المصرفي عن طريق اصدارهم السندات وبيعها للمشروعات والافراد وهذا يساعدهم على زيادة حجم الادخارات لدى الاطراف المشترية للسندات والاسهم. لذلك فان المؤسسات الائتمانية تقوم بدور الوسيط بين المدخرين والمستثمرين، وهذه الوساطة تساعد على تسهيل وتسريع وزيادة حجم الاستثمار و الانتاج في الاقتصاد الوطني. هذا فضلا عن تقديم المصارف للقروض مباشرة للمستثمرين بما هو متوفر لديها من ودائع المدخرين[1].

2) وظيفة تمويل الاستهلاك

إن المقصود بوظيفة تمويل الاستهلاك هو حصول المستهلكين على السلع الاستهلاكية الحاضرة بدفع آجل لأثمانها، إذ قد يعجز الأفراد عن توفير القدر المطلوب من السلع الاستهلاكية الانية بواسطة دخلهم الجاري لذا يمكنهم الحصول على هذه السلع بواسطة الائتمان الذي تقدمه لهم هيئات مختلفة ويكون دفع اثمان هذه السلع بفترات مستقبلية مناسبة مما يساعد الافراد على توزيع انفاقهم الاستهلاكي عبر الزمن. ويساعد الائتمان الاستهلاكي ايضا على تنشيط جانب الطلب على السلع والخدمات الاستهلاكية ومن ثم يساعدهم في زيادة رقعة السوق و زيادة حجم الإنتاج و الاستثمار.

3) وظيفة تسوية المبادلات

إن قيام الائتمان بوظيفة تسوية المبادلات وابراء الذمم تظهر أهميتها من خلال مكونات عرض النقد أو كمية وسائل الدفع في المجتمع، فزيادة الأهمية النسبية لنقود الودائع (الودائع الجارية) من إجمالي مكونات عرض النقد يعني استخدام الائتمان بصورة واسعة في تسوية المبادلات و إبراء الذمم بين الأطراف المختلفة و يمكن

[1]- غازي عناية ، "**المالية العامة و التشريع الضريبي**" ، دار البيارق ، الأردن 1998، ص: 60 .

ملاحظة مثل هذا التعامل والاستخدام للنقود المصرفية في المجتمعات المتقدمة اقتصاديا، إذ أن معظم التعامل في تسوية المبادلات السلعية و الخدمية يتم بواسطة الشيكات كوسيلة للدفع أو وسيط للتبادل مع اعتماد اقل على النقود الحاضرة في القيام بهذه المهمة وهذا ناشيء عن تقدم العادات المصرفية في المجتمع. كما ان قيام المصارف التجارية بخلق الودائع واستخدام ادوات الائتمان الأخرى من أوراق مالية وكمبيالات ساعدت كثيرا على تسهيل عمليات المبادلة و توسيع حجمها، وهذه الوظائف الاساسية للائتمان المصرفي تنعكس اثارها بصورة واضحة على النشاط الاقتصادي عموما و على بقية المتغيرات الأساسية في الاقتصاد الوطني خصوصا وفي مقدمة هذه المتغيرات الدخل القومي، الإنتاج، الاستثمار، الاستهلاك و الادخار[1].

ثانيا: أنواع القروض المصرفية

نتطرق في هذا الفرع إلى أنواع القروض التي تم تصنيفها إلى ثلاثة أنواع : القروض الموجهة لتمويل نشاطات الاستغلال ، القروض الموجهة لتمويل نشاطات الاستثمار ، قروض تمويل التجارة الخارجية.

1) القروض الموجهة لتمويل نشاطات الاستغلال

نشاطات الاستغلال هي العمليات التي تقوم بها المؤسسات في الفترة القصيرة والمتوسطة التي لا تتعدى في الغالب 12 شهرا، و بعبارة أخرى هي النشاطات التي تقوم بها المؤسسات خلال دورة الاستغلال. ومن مميزات هذه النشاطات أنها تتكرر باستمرار أثناء عملية الإنتاج و من أمثلتها:التموين، التخزين، الانتاج، التوزيع.

لهذا فان القروض الموجهة لهذا النوع من النشاط هي قصيرة من حيث المدة الزمنية ولا تتعدى في الغالب 18 شهرا، و يمكن تصنيفها إلى صنفين : قروض عامة و قروض خاصة.

[1]- غازي عناية ، "**المالية العامة و التشريع الضريبي**" ، مرجع سبق ذكره ،ص: 61.

أ) القروض العامة

سميت بالقروض العامة لكونها موجهة لتمويل الأصول المتداولة بصفة اجمالية وليست موجهة لتمويل أصل بعينه، و تسمى أيضا بالقروض عن طريق الصندوق أو قروض الخزينة. و تلجأ المؤسسات عادة إلى مثل هذه القروض لمواجهة صعوبات مالية مؤقتة ويمكن إجمالها فيما يلي : [1]

- ✓ **تسهيلات الصندوق**: هي عبارة عن قروض موجهة لتخفيف صعوبات السيولة المؤقتة أو القصيرة جدا التي يواجهها الزبون، و الناجمة عن تأخر الإيرادات عن النفقات ويتم اللجوء إلى مثل هذه القروض في فترات معينة كنهاية الشهر مثلا، حيث تكثر نفقات الزبون نتيجة قيامه بدفع رواتب العمال أو تسديده لفواتير حان أجلها....، فيقوم البنك بتقديم هذا النوع من القروض و ذلك بالسماح للزبون بأن يكون رصيده مدينا في حدود مبلغ معين و مدة زمنية لا تتجاوز عدة أيام من الشهر، ويقوم البنك بحساب أجر هذا التسهيل على أساس الاستعمال الفعلي له، وكذلك على أساس المدة الزمنية الفعلية أي تلك المدة التي يبقى فيها الحساب مدينا. وينبغي على البنك أن يتابع عن قرب استعمال هذا القرض من طرف الزبون، لأن الاستعمال المتكرر الذي يتجاوز الفترة العادية لمثل هذا التسهيل يمكن أن يحوله الى مكشوف، ويزيد ذلك من احتمالات ظهور الأخطار المرتبطة بتجميد أموال البنك.
- ✓ **المكشوف** : هو عبارة عن قرض بنكي لفائدة الزبون الذي يسجل نقصا في الخزينة ناجم عن عدم كفاية رأس المال العامل، و يتجسد ماديا في إمكانية ترك حساب الزبون مدينا في حدود مبلغ معين و لفترة أطول نسبيا قد تصل إلى سنة كاملة. وعلى الرغم من التشابه الموجود بين تسهيل الصندوق والمكشوف في كون كل منهما يتجسد في ترك حساب الزبون مدينا، فان هناك اختلافات جوهرية بينهما تتمثل خاصة في مدة القرض و طبيعة التمويل ، فإذا كانت مدة القرض في تسهيل الصندوق لا تتجاوز عدة أيام من الشهر فان المكشوف قد يمتد من 15 يوما إلى سنة كاملة. وعلى خلاف تسهيل الصندوق فان المكشوف يستعمل لتمويل نشاط المؤسسة وذلك للاستفادة من الظروف التي يتيحها السوق مثل انخفاض سعر سلعة معينة. أو لتجنب بعض الصعوبات الناجمة عن عدم الانتظام

[1]- الطاهر لطرش،" **تقنيات البنوك**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، طبعة 2005 ، ص : 58.

في توريد سلعة معينة مثلا وذلك بشراء كميات كبيرة منها ما دامت متوفرة حاليا، و لذلك فان المكشوف هو عبارة عن تمويل حقيقي التي يقوم بها الزبون[1] .

- ✓ **القروض الموسمية** : القروض الموسمية هي نوع خاص من القروض البنكية. و تنشأ عندما يقوم البنك بتمويل نشاط موسمي لأحد زبائنه. فالكثير من المؤسسات نشاطاتها غير منتظمة و غير ممتدة علي طول دورة الاستغلال. بل أن دورة الإنتاج أو دورة البيع موسمية . فالمؤسسة تقوم بإجراء النفقات خلال فترة معينة يحصل أثنائها الإنتاج ، و تقوم ببيع هذا الإنتاج في فترة خاصة ومن بين أمثلة هذه العمليات نشاطات إنتاج و بيع اللوازم المدرسية وكذلك إنتاج وبيع المحاصيل الزراعية. حيث تمتد فترة الإنتاج وتحصل المبيعات في فترة معينة كفترة الدخول المدرسي للوازم المدرسية و فترة ما بعد جني المحصول بالنسبة للمحاصيل الزراعية و القروض التي يمنحها البنك للزبون لتمويل تكاليف المواد الأولية والمصاريف الأخرى المرتبطة بعملية الإنتاج تسمي القروض الموسمية. وهذا القرض يستعمل إذا لمواجهة حاجيات الخزينة الناجمة عن هذا النشاط الموسمي للزبون. ومما تجدر الإشارة إليه أن البنك لا يقوم بتمويل كل التكاليف. و بما أن النشاط الموسمي لا يمكن أن يتجاوز دورة استغلال واحدة ، فإن هذا النوع من القروض يمكن إذا أن يمنح لمدة تمتد عادة إلي غاية تسعة أشهر .
- ✓ **إعتماد الوصل** : وهو الاعتماد الذي يسبق عملية مالية لها حظوظ أكيدة أو شبه أكيدة للإنجاز أي إبرام الصفقة، فمثلا عندما تعطى الموافقة على قرض طويل الأجل من مؤسسة مالية لتمويل مشروع استثماري، فهذا الاتفاق لا يمكن أن يتجسد حال التوقيع على العقد لأن هناك ضمانات حقيقية و قوية تؤخذ من المؤسسة المستفيدة، وهذا ما يسبب تأخر بداية المشروع، وربحا للوقت فإن هذه الأخيرة تتقدم بطلب تسبيقات من البنك الذي تتعامل معه، وهذا للبدء في إنجاز المشروع وتغطية التأخر الزمني في الحصول على القرض الحقيقي.[2]

[1]- الطاهر لطرش، "**تقنيات البنوك** "، مرجع سبق ذكره ،ص: 59.

[2]- سليمان ناصر، **التقنيات البنكية و عمليات الائتمان**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2012 ، ص: 33.

ب) القروض الخاصة

هذه القروض غير موجهة لتمويل الأصول المتداولة بصفة عامة ، و إنما توجه لتمويل أصل معين من بين هذه الأصول . و نتعرض في هذا الشأن إلي دراسة ثلاثة أنواع من القروض الخاصة وهي: [1]

- ✓ **التسبيق على البضائع**: المؤسسة التي تمتلك بضائع في مخزنها تستطيع أن تطلب قرضا بضمان هذه البضائع، و التي توضع كرهن في مخازن المؤسسة إلى غاية تسديد القرض.[2]
- ✓ **تسبيقات علي الصفقات العمومية**: هي عبارة عن اتفاقيات للشراء أو تنفذ أشغال لفائدة السلطات العمومية تقام بين هذه الأخيرة ممثلة في الإدارة المركزية (الوزارات...) أو الجماعات المحلية أوالمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري من جهة والمقاولين أو الموردين من جهة أخرى. وتنظم هذه الصفقات في الجزائر وتضبط طرق تنفيذها بواسطة قانون الصفقات العمومية. ونظرا لطبيعة الأعمال التي تقوم بها السلطات العمومية وخاصة من حيث أهمية المشاريع وحجمها وطرق الدفع التي تعتبر " ثقيلة " نسبيا، يجد المقاول المكلف بالإنجاز نفسه في حاجة إلى أموال ضخمة غير متاحة في الحال لدى هذه السلطات ولذلك يضطر إلي اللجوء إلى البنك للحصول على هذه الأموال من أجل تمويل إنجاز هذه الأشغال. وتسمى هذه القروض التي تمنحها البنوك للمقاولين من أجل إنجاز الأشغال لفائدة السلطات العمومية بالتسبيقات على الصفقات العمومية[3].
- ✓ **الخصم التجاري**: هو شكل من أشكال القروض التي يمنحها البنك للزبون . و تتمثل عملية الخصم التجاري في قيام البنك بشراء الورقة التجارية من حاملها قبل تاريخ الاستحقاق ، و يحل محل هذا الشخص في الدائنية إلي غاية هذا التاريخ . فالبنك يقوم إذا بإعطاء سيولة لصاحب الورقة قبل أن يحين أجل تسديدها . و تعتبر عملية الخصم قرضا باعتبار أن البنك يعطى مالا إلي حاملها و ينتظر تاريخ الاستحقاق لتحصيل هذا الدين. ويستفيد البنك مقابل هذه العملية من ثمن ، يسمى سعر الخصم . ويطبق هذا المعدل علي مدة الانتظار فقط ، أي مدة القرض . و هي عبارة عن الفترة التي تفصل بين تاريخ تقديم الورقة للخصم و تاريخ الاستحقاق. و سميت هذه العملية بالخصم لأن المبلغ

[1]- الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك** ، مرجع سبق ذكره ،ص: 62.

[2]- سليمان ناصر، **التقنيات البنكية و عمليات الائتمان**، مرجع سبق ذكره ،ص: 38.

[3]- شاكر القزويني، "**محاضرات في إقتصاد البنوك**"، مرجع سبق ذكره ، ص: 104.

الذي يستفيد منه البنك يقتطع مباشرة من مبلغ الورقة، و هي طريقة أخرى للقول أن الزبون ، عند خصم الورقة ، لا يحصل علي القيمة الاسمية لهذه الورقة كاملة ، و لكنه يحصل علي مبلغ أقل من القيمة الاسمية بمقدار مبلغ الخصم. ويتكون معدل الخصم من ثلاثة عناصر أساسية هي معدل الفائدة و هو ثمن القرض و يطبق بين التاريخين كما سبقت الإشارة إلي ذلك ، و العنصر الثاني هو عمولة التحصيل و هي عمولة الجهد المبذول و الوقت المضحى به أثناء تحصيل الورقة ، و أخيرا عمولة الخصم و هي أجر البنك من العملية . و يسمى مجموع الفائدة و مختلف العمولات المدفوعة مقابل الخصم[1] . والأوراق التجارية المخصومة هي عموما أوراق قابلة للتعبئة لدى معهد الإصدار (البنك المركزي)، أي أن هذه الأوراق يمكن إعادة خصمها لدى البنك المركزي إذا احتاج البنك إلي السيولة مقابل ثمن يسمى سعر إعادة الخصم .

- ✓ **القروض بالالتزام:** يمتاز هذا النوع من القروض عن غيره بأن منح القرض لا ينتج أو ينجز عنه أي تدفق صادر للأموال من البنك، بل أن هذا الأخير يتدخل كمتعهد لضمان المؤسسة من خلال التوقيع على وثيقة يتعهد فيها بذلك، وتسمى هذه الوثيقة بالضمان أو الكفالة، وعلى البنك قبل التوقيع التأكد من الملاءة المالية للمؤسسة لأنه بمجرد التوقيع تصبح العملية بالنسبة للبنك التزاما لا يمكن التخلص منه مقارنة بما يحصل على مستوى تسهيلات الصندوق وتصنف القروض بالالتزام إلى : [2]
  - **الضمان الاحتياطي:** يعتبر صورة من صور الاقتراض يمنحه البنك للمؤسسة عندما تتعاقد مع جهة إدارية في صفقة بيع أو توريد أو أشغال عامة، ويضمن البنك المؤسسة في حدود مبلغ معين في حالة عدم تنفيذ التزاماتها، فمضمون هذا القرض أن يوقع البنك كضامن احتياطي على ورقة تجارية لصالح المؤسسة ويتحصل البنك في المقابل على عمولة.
  - **الكفالة:** الكفالة عقد يتعهد بموجبه البنك بتسديد جزء أو كل ديون المؤسسة إذا لم تف بها، وتكون في شكل وثيقة يتعهد فيها البنك برصد مبلغ معين لغاية تاريخ معين كضمان لتنفيذ المؤسسة لالتزام ما اتجاه طرف ثالث عادة ما يكون منشأة حكومية، كما تستفيد منها المؤسسة في علاقتها مع الجمارك وإدارة الضرائب، مثلا تشترط الجهات الحكومية في بعض الأحيان كفالة مصرفية على المؤسسة التي رست عليها الصفقة حتى تتأكد من جديتها في

[1]- شاكر القزويني، "**محاضرات في إقتصاد البنوك**"، مرجع سبق ذكره ، ص: 105.

[2]- الطاهر لطرش، "**تقنيات البنوك**" ، مرجع سبق ذكره ،ص: 67.

تنفيذ المناقصة. وتحمل المنشأة الحكومية على قيمة الكفالة في حالة تهرب المؤسسة من إنجاز العمل الذي تعهدت به، وهكذا فالكفالة تغني عن تجميد الأموال وعن إجراءات سحبها خاصة بالنسبة لمصالح الحكومة في حالة عدم تنفيذ الالتزام، ومما سبق يتضح لنا أن للكفالة 3 أطراف، وهي **البنك**: وهو الضامن الذي أصدر الكفالة، و **المؤسسة**: وهي طالبة الكفالة، و **المستفيد**: وهي الجهة التي أصدرت الكفالة لصالحها.

ويزداد الطلب على الكفالة عند انعدام الثقة بين المؤسسة والطرف الآخر كما يمكن أن يصدرها البنك لصالح مؤسسة من خارج البلاد وهذا يتطلب الحصول على إذن من سلطة التحويل الخارجي لتفادي خروج العملة الصعبة.

2) القروض الموجهة لتمويل نشاطات الاستثمار [1]

تختلف عمليات الاستثمار جوهريا عن عمليات الاستغلال، من حيث موضوعها و مدتها وطبيعتها ولذلك فان العمليات تتطلب أشكالا و طرق أخرى للتمويل تتلائم وهذه المميزات العامة. فنشاطات الاستثمار هي تلك العمليات التي تقوم بها المؤسسات لفترات طويلة، وهي تهدف للحصول إما على وسائل إنتاج ومعداته، وإما عقارات وعليه فالاستثمار هو عبارة عن إنفاق حالي ينتظر من ورائه عائدا اكبر في المستقبل، ويعتبر تحقيق الأرباح من وراء هذا الاستثمار من الضمانات الأساسية التي تسهل عملية التسديد فيما بعد، وعندما تقوم المؤسسة بالاستثمار فهي بذلك تتخذ قرار يمكن أن يرهن مستقبلها إذا لم يكن صائبا. وعليه تتطلب هذه العملية القيام بدراسات معمقة للمشروع حتى يمكنها ذلك من التقليص من احتمالات عدم التأكد، وبالتالي التقليص من المخاطر الناجمة عن الاستثمار و تأثيراتها على وضع المؤسسة ووضع البنك الممول للعملية.

[1]- شاكر القزويني، "**محاضرات في إقتصاد البنوك**"، مرجع سبق ذكره ، ص: 107.

أ – عمليات القرض الكلاسيكية لتمويل الاستثمارات [1]

يتم التمييز في هذا الصدد بين نوعين من الطرق الكلاسيكية للتمويل الخارجي للاستثمارات، و يرتبط كل نوع منها بطبيعة الاستثمار ذاته.

- ✓ **قروض متوسطة الأجل:** توجه هذه القروض لتمويل الاستثمارات التي لا يتجاوز عمر استعمالها سبع سنوات، و نظرا لطول هذه المدة فان البنك يكون معرضا لخطر تجميد الأموال إضافة إلى المخاطر المتعلقة باحتمالات عدم السداد التي يمكن أن تحدث تبعا للتغيرات التي تحدث على مستوى المركز المالي للمقترض. ويمكن التمييز بين نوعين من القروض متوسطة الأجل، و يتعلق الأمر بالقروض القابلة للتعبئة لدى مؤسسة مالية أخرى أو لدى معهد الإصدار,والقروض غير القابلة للتعبئة. ففيما يتعلق بالنوع فيعني أن البنك المقرض بإمكانه إعادة خصم القروض لدى مؤسسة مالية أخرى أو لدى البنك المركزي, وإما فيما يتعلق بالقروض غير القابلة للتعبئة فمعناه أن البنك لا يتوفر على إمكانية إعادة خصم هذه القروض و بالتالي فانه يكون مجبرا على انتظار سداد المقترض لهذا القرض.
- ✓ **قروض طويلة الأجل:** تلجأ المؤسسات التي تقوم باستثمارات طويلة إلى البنوك لتمويل هذه العمليات نظرا للمبالغ الكبيرة التي لا يمكن أن تعبئها لوحدها, كذلك نظرا لمدة الاستثمار و فترات الانتظار الطويلة قبل البدء في الحصول على العوائد. والقروض الموجهة لهذا النوع من الاستثمارات تفوق في الغالب سبع سنوات، ويمكن أن تمتد أحيانا إلى غاية عشرين سنة، ونظرا لطبيعة هذه القروض (المبلغ الضخم,والمدة الطويلة) تقوم بها المؤسسات متخصصة لاعتمادها بتعبئة الأموال اللازمة لذلك على مصادر ادخارية طويلة لا تقوى البنوك التجارية عادة على جمعها. ورغم كل هذه المصاعب تبقى صيغ التمويل الكلاسيكي من بين الطرق المستعملة بشكل شائع في تمويل الاستثمارات، و لكن ذلك لم يمنع النظام البنكي من تطويروسائل التمويل بشكل يسمح له بتجاوز عوائق ومصاعب هذه الأنواع من القروض.

[1] – مصطفي رشدي شيحة،" **الإقتصاد النقدي والمصرفي**"، دار الجامعية للنشر، طبعة 5، مصر، 1985 ، ص: 452.

ب – القرض الايجاري:[1]

يعتبر القرض الايجاري فكرة حديثة للتجديد في طرق التمويل، وان كانت هذه الطريقة لا تزال تحتفظ بفكرة القرض فإنها قد أدخلت تغييرا جوهريا في طبيعة العلاقة التمويلية بين المؤسسة المقرضة و المؤسسة المقترضة، ورغم حداثة هذه الطريقة فإنها تسجل توسعا سريعا في الاستعمال لإقدام المستثمرين عليها بالنظر إلى المزايا العديدة التي تقدمها لها. ويعرف القرض الايجاري على أنه عملية يقوم بموجبها البنك أو مؤسسة مالية أو شركة تأجير مؤهلة قانونا لذلك بوضع آلات أو معدات أو أي أصول مادية أخرى، بحوزة مؤسسة مستعملة على سبيل الإيجار مع إمكانية التنازل عنها في نهاية الفترة المتعاقد عليها ,ويتم التسديد على أقساط يتفق بشأنها تسمى ثمن الإيجار.

3) قروض تمويل التجارة الخارجية

تطلب التطور الهائل في حجم التجارة الدولية ضرورة ايجاد آلية لضمان حقوق المصدرين والمستوردين معا، و قد كانت البنوك هي الوسيط الذي يمكنه أن يلعب هذا الدور في تمويل التجارة الخارجية بين دول العالم المختلفة، ووجدت الآلية التي تحقق الأمان لجميع الأطراف و ضمان قدرتهم على الوفاء بالتزاماتهم في شكل الاعتمادات المستندية و التحصيل المستندي.

أ) الاعتمادات المستندية[2] : تشمل الاعتمادات المستندية تسهيلات فتح اعتمادات للاستيراد بالاطلاع أو مؤجلة الدفع، وينشأ عند فتح الاعتماد التزام مشروط على العميل و البنك في وقت واحد، و الشرط الذي يتضمنه فتح الاعتماد هو مزدوج في طبيعته، فالشق الأول من هذا الشرط أن يتم تداول الاعتماد وفقا للشروط الواردة في فتح الاعتماد و بدون أي مغالطات حتى يصبح قابلا التنفيذ، والشق الثاني أن يبادر العميل–فورا– بتسديد قيمة الاعتماد. والبنك الذي يتولى فتح الاعتماد المستندي ملتزم بالتسديد عندما يتم تنفيذ شروط الاعتماد و تداول المستندات وفقا للأعراف، ويتحول إلى دين قائم عندما لا يلتزم العميل طالب فتح الاعتماد بتسديد قيمته لدى بنكه، وبالتالي فإنه يتحول من تسهيل غير مباشر إلى تسهيل مباشر.

[1]– الطاهر لطرش، "**تقنيات البنوك**" ،مرجع سبق ذكره ، ص: 76.

[2]– سوزان سمير ذيب وآخرون، "**إدارة الإئتمان**" ، مرجع سبق ذكره ، ص: 67.

ب) التحصيل المستندي: وهو العملية التي يقوم خلالها المصدر بعد شحن البضاعة وإرسالها، بإرسال الوثائق المتفق عليها مع المستورد مرفوقة بورقة تجارية(كمبيالة) أو بدونها، إلى بنكه (بنك البائع)، ليقوم هذا الأخير بإرسالها إلى بنك المستورد، ليسلمها لهذا الأخير مقابل القبول أو الدفع للكمبيالة أو تحصيل الثمن.[1]

و يستخدم التحصيل المستندي في مجال التجارة الدولية في الحالات التالية [2] :

- إذا لم يوجد لدى البائع أدنى شك في قدرة المشتري و استعداده للسداد.
- استقرار الأوضاع السياسية و الاقتصادية في بلد المستورد.
- عدم وجود أية قيود على الاستيراد في بلد المستورد مثل وجود رقابة على النقد أو ضرورة استخراج تراخيص استيراد.
- إذا كانت السلع المصدرة لم يجر تصنيعها خصيصا للمشتري، أي لم يتم تصنيعها بمواصفات خاصة حددها المشتري.

المبحث الثالث: معايير منح القروض المصرفية ومخاطرها

تطلب البنوك التجارية عادة من من عملائها الذين يرغبون في الحصول على قروض تقديم مجموعة من المعلومات والتي تخضع للدراسة والتحليل، وعلى ضوء النتائج المتوصل إليها يتم إتخاذ القرار بالموفقة أو عدم الموافقة على طلب العميل. ومن هذه المعلومات نجد المعلومات المالية التي تعد المادة الخام لعملية التحليل المالي والمعلومات غير المالية التي تخص شخصية العميل و المناخ العام و الإدارة...الخ.

المطلب الأول: أهم نماذج المعايير الإئتمانية

فيما يلي عرض لنماذج المعايير الائتمانية [3] و التي من خلال عملية التحليل الائتماني لها يمكن تحديد بدقة القرار الائتماني و الوصول إلى قناعة بدقة القرار الائتماني المتخذ أو رفض ذلك القرار و هم :

---

[1]- سليمان ناصر، "**التقنيات البنكية و عمليات الائتمان**"، مرجع سبق ذكره ،ص: 108.

[2]- مدحت صادق ،" **أدوات و تقنيات مصرفية**" ، دار غريب للطباعة و النشر و التوزيع، القاهرة 2001 ، ص: 29.

[3]- محمد مطر، "**الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي و الائتماني**"، دار وائل للنشر والتوزيع،عمان، طبعة 2003،ص: 380.

أولا: نموذج 5CS

لقد عرفت هذه المعايير بنظام Cs of Credit و المعروف منها و الشائع تأثيرها هي قدرة العميل Capacity وشخصيته Character ورأس المال Capital والضمان Collateral و الظروف الاقتصادية Conditions ،و عادة مايطلق على هذه المعايير ب (5C's of Credit) ، وفيما يلي توضيح لماهية هذه المعايير[1]:

- ✓ القدرة Capacity
- ✓ الشخصية Character
- ✓ رأس المال العميل Capital
- ✓ الضمان Collateral
- ✓ الحالة Condition

و تحليل هذه المعلومات بمجموعها تشكل نقطة إرتكاز مهمة لإدارة الائتمان، ومن خلالها نستطيع أن نحدد فيما إذا كان العميل يقع ضمن منطقة القبول أو منطقة الرفض. وفيما يلي إستعراضا شاملا لهذه المعايير:

1-القدرة : أساس هذا المعيار هو تقدير مقدرة العميل على الوفاء بالتزاماته إتجاه شركة الأعمال .

2-الشخصية : ويرتكز هذا المعيار حول خصائص الفرد الأخلاقية و القيمة التي تؤثر على مدى التزامه بتعهداته أمام شركة الأعمال ، فالأمانة و الثقة و المثل و المصداقية تشير كلها الى مقدار شعور الفرد بالمسؤولية و بالتالي بمقدار التزامه بسداد التزاماته، لذلك تسمى المخاطر المرتبطة بهذا المعيار بالمخاطر المعنوية.

[1]- حمزة محمود الزبيدي، "**أساسيات الإدارة المالية**"، مرجع سبق ذكره ،ص: 239.

3-رأس مال العميل : يتطلب هذا دراسة معمقة لعنصر هام وهو مايعرف بكفاية رأس مال العميل. وذلك على اعتبار أن هذا الأخير يعد الملاذ الأخير الذي سيعتمد عليه المقرض في استرداد القرض إذا ما تعثرت الشركة المقترضة.[1]

4-الضمان : يشير هذا المعيار الى مقدار ما يملكه العميل من موجودات منقولة وغير منقولة والتي يرهنها لتوثيق الإئتمان.

5-الحالة : وتعني المناخ الإقتصادي و التجاري الحالي، وكذلك أي ظروف أخرى تؤثر على الزبون و مقدرته على السداد.[2]

ثانيا: نموذج 5PS

تعزز إدارة الائتمان قرارها الائتماني بتحليل آخر من خلال دراسة معايير أخرى تعرف ب "5 PS" و تحتوي على:

- ✓ العميل People
- ✓ الغرض من الائتمان Purpose
- ✓ قدرة العميل على السداد Payment
- ✓ الحماية Protection
- ✓ النظرة المستقبلية Perspective

و فيما يلي استعراض للعناصرالسابقة :[3]

1-العميل: يقيم الوضع الائتماني للعميل من خلال تكوين صورة كاملة وواضحة عن شخصية العميل و حالته الاجتماعية و مؤهلاته و أخلاقياته من حيث الاستقامة و غيرها.

[1]- محمد مطر، "**الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي و الائتماني**"، مرجع سبق ذكره ،ص: 381.

[2]- عاطف جابر طه عبد الرحيم، "**أساسيات التمويل و الإدارة المالية**"، الدار الجامعية، الإسكندرية 2010، ص: 123.

[3]- محمد مطر،" **الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي و الائتماني**"، مرجع سبق ذكره ،ص: 382.

2-الغرض من الائتمان[1]: حيث يجب معرفة الغرض من الائتمان بشكل تفصيلي، وأن يحدد المجال الذي سوف يستخدم فيه هذا التسهيل بشكل دقيق حتى يمكن اتخاذ قرار بشأنه، و الحكم على مدى مناسبة منح هذا الائتمان من عدمه، وهل يتوافق مع سياسة البنك، ومع قدرات و خبرات العميل و مقوماته الائتمانية أم يتعارض معها، فضلا عن مدى مناسبة حجم و مبلغ التسهيل ونوعه مع الغرض المطلوب منه. فإذا كان الغرض من الائتمان المطلوب يتعارض مع سياسة إدارة الائتمان في البنك ففي هذه الحالة تستطيع إدارة الائتمان أن تعتذر للعميل عن ذلك ليس بسبب وضعه من ناحيه الثقة الائتمانية وإنما لتعارض طلبه مع سياسة البنك.

3-قدرة العميل على السداد: يركز هذا المعيار على قدرة العميل على تسديد الائتمان وفوائده في موعد الاستحقاق فالاختبار الحقيقي لسلامة القرار الائتماني هو حصول التسديد في الموعد المتفق عليه ، ويتم ذلك من خلال تقدير التدفقات النقدية الداخلة للعميل والتي تعد أساس تحديد قدرته على السداد ، فمن المؤكد أن مقدار التدفقات النقدية الداخلة للعميل و الخارجة من عنده تعطي تصورا أوليا فيما إذا كان العميل معرض إلى حالة من العسر المالي سواء عسر مالي فني أو عسر مالي حقيقي.

4-الحماية: إن أساس هذا المعيار في التحليل الائتماني هو استكشاف احتمالات توفر الحماية للائتمان المقدم للعميل. وذلك من خلال تقييم الضمانات أو الكفالات التي سيقدمها العميل، سواء من حيث قيمتها العادلة أم من حيث قابليتها للتسهيل فيما لو عجز العميل عن الوفاء بالتزاماته اتجاه البنك. ونقصد بقابلية الضمان للتسييل هو إمكانية تحويله إلى نقد بسرعة وبأقل كلفة ممكنة.[2]

5-النظرة المستقبلية: إن مضمون هذه الركيزة ينحصر في استكشاف أبعاد حالة اللاتأكد التي تحيط بالائتمان الممنوح و مستقبل ذلك الائتمان. أي استكشاف كل الظروف البيئية و المستقبلية المحيطة بالعميل سواء كانت داخلية أم خارجية، ولهذا فقد تتأثر السياسة الائتمانية للبنوك بمؤشرات الاقتصاد من معدل النمو العام إلى نسبة التضخم و معدلات الفوائد و غيرها. وما يجب ملاحظته أنه رغم الاختلاف في مسميات

[1]- سوزان سمير ذيب وآخرون، "**إدارة الإئتمان**" ، مرجع سبق ذكره ، ص: 104.

[2]- سوزان سمير ذيب وآخرون، المرجع نفسه ، ص: 104.

(5PS) عن عناصر(5CS) إلا أن مضمونها يتشابك ليشترك في تحديد مدى ملاءة العميل وقدرته على التسديد أي تحدد بمجموعها مقدار المخاطر التي تتعرض لها إدارة الائتمان عند اتخاذها للقرار الائتماني.[1]

ثالثا: نموذج PRISM

يعتبر منهج PRISM للمعايير الائتمانية أحدث ما توصلت إليه الصناعة المصرفية في التحليل الائتماني و قراءة مستقبل الائتمان. ويعكس هذا المنهج جوانب القوة و العافية لدى العميل، وتساعد إدارة الائتمان عند تحليل معايير هذا المنهج من تشكيل أداة قياس توازن من خلالها بين المخاطر و القدرة. تتكون عناصر PRISM من مجموعة من المعايير تشترك فيما بينها بالحرف الأول من كلماتها و هي P.R.I.S.M وفيها يلي عرض لماهية هذه المعايير :

- ✓ التصور Perspective
- ✓ القدرة على السداد Prepayment
- ✓ الغاية من الائتمان Intention or purpose
- ✓ الضمانات Safeguards
- ✓ الإدارة Management

1-التصور: يقصد به الإحاطة الكاملة بمخاطر الائتمان و العوائد المنتظر تحقيقها من قبل إدارة الائتمان.

2-القدرة على السداد: أي تحديد قدرة العميل على تسديد القرض و فائدته خلال الفترة المتفق عليها، ومن الأمور التي تعير لها إدارة الائتمان اهتماما خاصا هو تحديد مصادر التسديد داخلية كانت أو خارجية و التي يلجأ إليها العميل لتسديد الائتمان . و ما يهم إدارة الائتمان هو دور المصادر الداخلية التي تساعد العميل على تسديد ما بذمته من التزامات لأنها تعكس قدرة العمليات التشغيلية على توليد التدفقات النقدية الداخلة التي يمكن استعمالها في تسديد الالتزامات.[2]

[1]- سوزان سمير ذيب وآخرون، "**إدارة الإئتمان**" ، مرجع سبق ذكره ، ص: 105.

[2]- حمزة محمود الزبيدي، "**ادارة الائتمان المصرفي والتحليل المالي**"، مرجع سبق ذكره ، ص: 155.

3-الغاية من الائتمان: و مضمون هذا المعيار هو تحديد الغاية من الائتمان المقدم للعميل. وكقاعدة عامة فإن الغاية من الائتمان يجب أن تشكل الأساس لدراسة هذا الغرض أو الغاية، وأن آخر ماتفكر به إدارة الائتمان هو تصفية موجودات العميل لاسترداد الائتمان.[1]

4-الضمانات: و مضمون هذا المعيار هو تحديد الضمانات التي تقدم إلى البنك ليكون ضامنا لاسترجاع الائتمان لمواجهة احتمالات عدم القدرة على التسديد. و يمكن للضمانات أن تكون داخلية، وهي التي تعتمد على قوة المركز المالي للعميل، أو خارجية كالضمانات العينية أو الكفالات الشخصية، بالإضافة إلى مايتم وضعه من شروط في عقد الائتمان لضمان السداد.

5-الإدارة: تركز إدارة الائتمان على تحليل الفعل الإداري للعميل و مضمون الفعل الإداري سوف يشمل :[2]

أ)العمليات: ومن خلالها يتم التعرف على :

1- أسلوب العميل في إدارة أعماله.

2- تحديد كيفية الاستفادة من الائتمان.

3- تحديد فيما إذا كان العميل يتسم بتنوع منتجاته، أو يقتصر في عمله على منتج واحد، وأيضا فيما إذا كان العميل موسمي الإنتاج أو دائما.

ب)الإدارة:[3]

1- استعراض الهيكل التنظيمي للعمل.

2- استعراض السيرة الذاتية لمديري الأقسام.

3- تحديد قدرة العميل على النجاح و النمو.

---

[1]- سوزان سمير ذيب وآخرون، "**إدارة الإئتمان**" ، مرجع سبق ذكره ، ص: 106.

[2]- سوزان سمير ذيب وآخرون، المرجع نفسه، ص: 107.

[3]- حمزة محمود الزبيدي، "**أساسيات الإدارة المالية**"، مرجع سبق ذكره ، ص: 240.

على ضوء هذه المعايير يتم تحديد درجة المخاطر المرتبطة بسياسة البيع الأجل وسوف ترفض الإدارة المالية التعامل بالأجل مع العملاء الذين يشكلون خطرا على الشركة، ولربما تلجأ الإدارة المالية الى تحديد شروط خاصة عند التعامل مع نوع العملاء يتسمون بارتفاع درجة المخاطر.

المطلب الثاني: مخاطر تمويل المشاريع بالقروض المصرفية

مخاطر الإقراض هي مخاطر الخسارة التي تنجم عن إخفاق عميل أو طرف مقابل في الوفاء بالتزاماته بموجب شروط متفق عليها ، إن ذلك ينطبق على المجموعة في إدارة التعرض لمخاطر التمويل التي تنتج عن استحقاق الأقساط والإيجارات وعمليات تمويل رأس المال العامل ، وبدرجة أكبر يتم تحليل المخاطر، ومن هذه المخاطر نجد : مخاطر عامة ومخاطر خاصة .

أولا: المخاطر العامة

ويقصد بها المخاطر التي تتعرض لها كافة القروض بصرف النظر عن طبيعة وظروف المنشأة المقترضة. ومن الأمثلة على تلك المخاطر مخاطر تغير أسعار الفائدة، ومخاطر التضخم، ومخاطر الدورات التجارية التي تصيب الاقتصاد القومي ككل، ومخاطر السوق. ويقصد بمخاطر أسعار الفائدة احتمال تقلب أسعار الفائدة مستقبلا. فإذا ما تم التعاقد بين البنك والعميل على سعر فائدة معين على القرض ثم ارتفعت أسعار الفائدة في السوق بصفة عامة، وارتفعت معها أسعار الفائدة على القروض التي على نفس درجة المخاطر مع القرض المتعاقد عليه، فإن هذا يعني أن أموال البنك أصبحت مغرقة في استثمارات يتولد عنها عائد يقل عن العائد في السوق. وقد تأخذ مخاطر سعر الفائدة صورة أخرى تتمثل في انخفاض أسعار الفائدة مستقبلا، مما يعني إعادة استثمار متحصلات سداد القروض بمعدلات فائدة منخفضة.[1] كذلك تتعرض القروض لمخاطر التضخم أو مخاطر انخفاض القدرة الشرائية، فإذا ما تعرضت البلاد إلى موجة من التضخم بعد أن يتم الاتفاق بين البنك والعميل على حصول الأخير على قرض، فسوف يترتب على ذلك انخفاض القدرة الشرائية لأصل القرض والفوائد لأمر الذي يلحق أضرار بالبنك. أما مخاطر الدورات التجارية التي تتعرض لها كافة المنشآت فيقصد بها موجات الكساد التي تصيب الاقتصاد القومي ككل، وتترك آثار سلبية على نتائج نشاط المنشآت وعلى مقدرتها على الوفاء بما عليها من قروض وفوائد أو غيرها من الالتزامات.

[1]- منير إبراهيم هندي،" **إدارة البنوك التجارية**" ، المكتب العربي الحديث، الطبعة 3 ، الإسكندرية، 1996 ،ص: 224.

وأخيرا يقصد بمخاطر السوق احتمال وقوع بعض أحداث هامة محليا أو عالميا، مثل احتمال إجراء تغييرات جوهرية في النظام الاقتصادي أو السياسي في الدولة ذاتها أو في دولة أخرى تربطها بها علاقة وثيقة. وإذا ما كان لتلك التغييرات آثار عكسية على نتائج نشاط منشآت الأعمال، فقد تتأثر مقدرتها على الوفاء بما عليها من التزامات.و عادة ما يتوفر لدى البنوك التجارية أجهزة متخصصة لتوفير المعلومات عن الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المتوقعة، وتحليل آثارها المتوقعة على الأنشطة المختلفة التي تمارسها المنشآت الأعمال، وكذا تحليل آثارها على مقدرة تلك المنشآت على الوفاء بما عليها من التزامات.

ثانيا: المخاطر الخاصة

ترجع المخاطر الخاصة إلى ظروف تتعلق بنشاط العميل أو بالصناعة التي ينتمي إليها. ومن الأمثلة على الظروف الإدارة أو عدم أمانتها، والمشكلات العمالية والدورات التجارية التي تتعرض لها المنتجات، وظهور سلع بديلة، وما شابه ذلك. ومن المتوقع أن يترك هذا النوع من المخاطر آثارا غير مرغوبة على قدرة العميل بل وعلى رغبته في سداد ما عليه من التزامات، من بينها التزاماته اتجاه البنك التجاري الذي يتعامل معه، والذي يحتمل أن يكون قد حصل منه على قرض لم يسدد قيمته بعد. وإذا كان للمخاطر تأثيرا على قدرة ورغبة العميل في سداد ما عليه من التزامات، فإنه يمكن للبنك الوقوف على بعض المؤشرات الهامة في هذا الصدد وذلك بتحليل ما لديه من معلومات. فمثلا يمكن للبنك تحليل ملف العميل أو المعلومات التي تم الحصول عليها للوقوف على مدى مطابقة السداد الفعلي. للقروض التي سبق حصوله عليها مع مواعيد استحقاقها. كما يمكنه تحليل الائتمان التجاري الذي حصل عليه العميل من الموردين على اعتبار أنه نوع من الاقتراض. ويمكن أن يتم ذلك بتحليل عمر الأرصدة الدائمة للموردين (قيمة مشتريات آجلة لم يتم سدادها بعد) أي الفترة التي تمضي منذ شراء البضاعة حتى قيام العميل بسداد قيمتها، وسوف يكشف هذا التحليل عن تصنيف العميل في واحد من ثلاث مجموعات: الأولى تتضمن العملاء الذين عادة ما يقومون بسداد قيمة الفاتورة خلال فترة الخصم [1] التي تنص عليها شروط الائتمان التي يضعها الموردون والثانية تتضمن العلاء الذين عادة ما يسددون بعد انتهاء فترة الخصم ولكن قبل انتهاء فترة الائتمان التي يمنحها المورد. أما المجموعة الثالثة فتتضمن العملاء الذين عادة ما يسددون بعد انقضاء فترة الائتمان. فإذا ما تم تصنيف العميل – وفقا للمعلومات التي تم تجميعها– ضمن عملاء المجموعة الأولى أو حتى ضمن عملاء المجموعة الثانية، فإن هذا يعد

[1] – منير إبراهيم هندي،"**إدارة البنوك التجارية**"، مرجع سبق ذكره ، ص: 225.

مؤشرا على رغبة العميل وقدرته على سداد ما عليه من مستحقات في مواعيدها. أما إذا تم تصنيف العميل ضمن عملاء المجموعة الثالثة فقد يكون هذا مؤشرا لعدم رغبته أو عدم قدرته على السداد.

المطلب الثالث: آليات التقليل من مخاطر القروض

إن عملية تحليل المخاطر لابد وأن تكون متبوعة بحلول واقتراحات للحد أوالتقليل منها، و ذلك حتى يضمن البنك تحقيق العائد المتوقع من قرض معين في ظل مستوى معين من المخاطرة، ومن هذه الحلول نعرض مايلي:

أولا: التقليل من المخاطر عن طريق التقسيم [1]

إن تقسيم المخاطر يمثل أحد المبادئ الأساسية في توزيع القروض المصرفية، بحيث يقلل البنك من المخاطرة بتقسيم أو توزيع تمويله على أكبر عدد من المؤسسات التي تطلب القروض، وكذا على مختلف القطاعات و مختلف المناطق الجغرافية. أي أن تقسيم المخاطرة يفرض تحديد سقف للقروض التي من المحتمل توزيعها وعدد الزبائن المحتملين للحصول على حجم القروض المحتمل منحها لزبون واحد.

هذا التقسيم على المستوى الفردي يجب أن يرفق بتقسيم المخاطرة على مستوى قطاعات النشاط المختلفة والمناطق الجغرافية للتقليل من عواقب الأزمات التي من المحتمل أن تصيب منطقة أو أخرى، و تعرض أموال البنك لعدم التسديد الجزئي أو الكلي. واستنادا إلى مبدأ التقليل من المخاطرة أصبح من العادي رؤية بنك أو أكثر يتعاملان مع نفس الزبون وذلك لاحتياجاته الكبيرة من القروض، هذا التمويل المقسم يمكن أن يكون بموجب اتفاق بين بنكين لزبون واحد و الوصول إلى نتيجة بتركيب قرض مشترك. وقد تطورت هذه الصيغة كثيرا بحيث أصبح من الضروري الاعتماد على أكثر من بنك لتمويل احتياجات المؤسسات.

ثانيا: الحصول على الضمانات

يقصد بالضمان مقدار ما يملكه العميل من موجودات منقولة وغير منقولة والتي يرهنها لتوثيق الائتمان المصرفي، ولا يجوز للعميل التصرف في الأصل المرهون بأي نوع كان، وفي حال فشله في سداد القرض أو الفوائد يصبح[2] من حق البنك المرهون لاسترداد مستحقاته.

---

[1]- عبد المطلب عبد الحميد ، "**البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها** " ، مرجع سبق ذكره ، ص: 129.

[2]- حمزة محمود الزبيدي، "**ادارة الائتمان المصرفي والتحليل المالي**"، مرجع سبق ذكره ، ص: 147.

وقد لجأت المصارف الى زيادة استعمال الضمانات في السنوات الأخيرة للأسباب التالية :

- قلة اهتمام بعض المؤسسات التجارية و الصناعية بالمحافظة على السمعة و التعامل مما يضطر البنك الى طلب هذه الضمانات.
- كبر حجم العمليات الائتمانية بالنسبة الى مالية العميل، نتيجة لبعض الظروف الاقتصادية التي طرأت مؤخرا مثل برنامج التنمية و ما يتبعه من نشاط اقتصادي متزايد.
- يعتبر الخطر عنصرا ملازما للقرض، لا يمكن بأي حال من الأحوال إلغاؤه بصفة نهائية أو استبعاد إمكانية حدوثه ما دامت هناك فترة انتظار قبل حلول آجال استرداده.

و يمكن تقسيم الضمانات إلى قسمين : ضمانات شخصية و ضمانات حقيقية.

1) الضمانات الشخصية : يقصد بالضمان الشخصي كفالة شخص قادر ماليا وذو سمعة طيبة بالوفاء بالتزامات الشخص المضمون في حالة عدم قيام هذا الشخص بسداد ديونه للبنك، كما يقصد به أيضا أي خطاب ضمان للبنك. ففي كلتا الحالتين يمنح البنك قرضا للشخص المضمون و لكن بطبيعة الحال في حدود معينة، أو تتوقف هذه الحدود ، أي التي يمكن للعميل أن يحصل فيها على قرض على المبلغ الذي يكون الشخص الضامن على استعداد أن يضمنه في حدوده، و في حالة خطاب الضمان المصرفي فتتوقف تلك الحدود على المبلغ المبين في ذلك الخطاب.

2) الضمانات الحقيقية: هي عبارة عن ضمانات ملموسة يمكن حجزها في حالة عدم تسديد المدين ، وترتكز الضمانات الحقيقية على موضوع الشيء المقدم للضمان وتتمثل هذه الضمانات في قائمة واسعة من السلع و التجهيزات العقارية، و تعطى هذه الأشياء على سبيل الرهن و ليس على سبيل تحويل الملكية، و ذلك من أجل ضمان استرداد القرض. و يمكن أن يأخذ الضمان الحقيقي أحد الشكلين(الرهن العقاري أو الرهن الحيازي) [1].

[1]- أحمد غنيم، "**صناعة قرارات الائتمان و التمويل في إطار الإستراتيجية الشاملة للبنك**"، دار المعارف للنشر، الطبعة 1، مصر،1998 ،ص: 78.

خلاصة:

يعتبر التمويل أحد الركائز الأساسية التي تعتمد عليها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر باختلاف أنواعها في متابعة نشاطاتها أو تطويرها أو من أجل إنشائها. و عليه بالاقتراض أو منح الائتمان وظيفة أساسية للبنوك التجارية رغم قيامها بالأنشطة المالية و تقديم خدمات على نطاق واسع للعملاء ، إلا أن الإقراض المباشر هو الوظيفة الأصلية و النوع الأكثر ربحية مقارنة بسائر أو باقي أعمالها و بالتالي نجد البنوك التجارية مسؤولة على تمتع المؤسسات و الجمعيات المحلية للسيولة الضرورية. رغم أن هذه البنوك ترتكز أساسا على القروض القصيرة و تساهم بقدر محدود في القروض الطويلة و المتوسطة الأجل ، و لكون الائتمان يشكل المصدر الأساسي لدخل المصارف فلابد الأخذ بعين الاعتبار ضرورة الربط بين أهداف البنك المتمثلة في الضمان، الربحية، السيولة و ضرورة التوفيق بين متطلبات السيولة و الربحية و تعليمات البنك المركزي ما يجدر الإشارة إليه أنه على البنك تتبع مراحل منح التسهيلات الائتمانية و بصفة فعالة من أجل تحقيق عملية مصرفية جيدة و مربحة.

الفصل الثالث

دراسة فعالية البنك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

تمهيد:

بعد دراستنا للجانب النظري لموضوع فعالية التمويل البنكي لمشاريع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر سنحاول من خلال هذا الفصل التطبيقي إسقاط ما تم الوصول إليه نظريا على ماهو موجود في الواقع ومن ثم إبراز الفجوة بينهما ومحاولة معالجتها.

لذلك قمنا بتربص ميداني في بنك الفلاحة والتنمية الريفية لوكالة تيارت (541)، بحيث يعد من أهم البنوك الجزائرية البارزة على المستوى الداخلي والخارجي من خلال نشاطاته الأساسية والتي من بينها منح القروض. وذلك من أجل الوقوف على كيفية تمويل مشاريع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، ولدراستنا للجانب التطبيقي تم الاعتماد على عدة طرق منها المقابلات الشخصية للحصول على معلومات خاصة بالخدمات من طرف الوكالة و الهياكل التنظيمية كما اعتمدنا كذلك على الوثائق الداخلية للوكالة. حيث سنتناول في المبحث الأول المداخل النظرية لمفهوم الكفاءة والفعالية وعلاقتها بالتمويل، أما المبحث الثاني فخصصناه لإثبات نجاعة البنك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. بينما المبحث الثالث فسنقوم من خلاله بتحليل إستمارة الإستقصاء وعرض نتائجها.

وعليه ارتأينا تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث على النحو الآتي :

المبحث الأول: مفهوم الكفاءة و الفعالية.

المبحث الثاني: إثبات نجاعة بنك البدر في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المبحث الثالث: تحليل إستمارة الإستقصاء وعرض نتائجها.

المبحث الأول: مفهوم الكفاءة و الفعالية

يدعم بنك الفلاحة والتنمية الريفية –وكالة تيارت– النشاط الإقتصادي بطرق مختلفة، وتبين دراسات حديثة بأن كفاءة الوسطاء الماليين تؤثر على نمو الإقتصادي، وبالرغم مما يدعيه البعض من قياس كفاءة بنك الفلاحة والتنمية الريفية –وكالة تيارت– ، أو مدى فعاليته ، لأن كلا من مصطلح الكفاءة والفعالية، مصطلح صناعي يتعلق بعلم الإدارة، أكثر منه مصطلح مالي، إلا أنه يمكن معاملة البنك محل الدراسة والشركات الصناعية، بنفس المنظور لأن كلاهما يسعى إلى تحقيق الربح أو العائد كمطلب أساسي.

المطلب الأول: قياس الكفاءة والفعالية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة تيارت–

سيتم تناول هذا المطلب في ثلاث نقاط نبدأ فيه بالمعايير الكلاسيكية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة تيارت– ، ثم نتطرق إلى واقع الكفاءة في البنك محل الدراسة بالمنظور الحديث، ونعرج على المتغيرات التي يبنى عليها مؤشر الكفاءة و الفعالية البنكية، لننهي المطلب بتعداد العناصر الخارجية عن سيطرة الإدارة والتي تساهم في تحسين فعالية البنك.

أولا: المعايير الكلاسيكية للكفاءة والفعالية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية –وكالة تيارت– [1]

لتوضيح ما سوف يتم سرده فإن منظمات الأعمال تشتري المواد الأولية و تمزج هذه المواد و تشغلها بإستخدام كل من العمل الآلي واليدوي ورأس المال فنحصل على السلع والخدمات، ثم يتم بيع هذه المخرجات إلى الغير بسعر أعلى من التكلفة بحيث تتولد عن ذلك عائد، ويتمثل هذا العائد في الفرق بين الإيرادات وتكلفة العناصر الداخلة في العملية الإنتاجية والبيعية، يمثل هذا المفهوم التشغيلي، أما من الناحية المالية نجد أن المنظمة تقوم بما يلي:

1- تحصل على الأموال من عدة مصادر سواء من الدائنين أو الملاك أو من الإثنين معا.
2- توجيه وإتفاق هذه الأموال للحصول على المواد الأولية، عنصر العمل، رأس المال المادي.

[1]- عقبة نصيرة، "**فعالية التمويل البنكي لمشاريع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر**" أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع نقود وتمويل، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2014-2015، ص: 188.

3- إسترداد هذه الأموال حيث تتوقع أن ما يتم إسترداده يفوق ما تم إنفاقه.

وفقا للمفهوم المالي فإن الهدف الأساسي من إدارة النشاط هو تعظيم قيمة حقوق الملكية بالمنظمة، وإذا ما أخذنا في الحسبان إستعداد البنك محل الدراسة لقبول الودائع من صغار المدخرين إلى جانب كبار المدخرين وأن شهادات الإيداع التي تصدرها يمكن أن تحمل قيمة إسمية صغيرة تناسب الجميع.

وإذا ما أخذنا في الحسبان كذلك إستعداد بنك الفلاحة والتنمية الريفية –وكالة تيارت- لتقديم قروض على مختلف فئات المقترضين بغض النظر عن طبيعة النشاط الذي توجه إليه حصيلة القروض، فإنه يمكن القول ويكون القول صحيح أن البنوك التجارية هي أكثر الوسطاء كفاءة لخدمة كل من المقرضين (المدخرين و المقترضين)، إضافة إلى سمات أخرى تتميز به البنوك التجارية.

ترتكز كل تحليلات الكفاءة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية –وكالة تيارت- على النسب المالية ومنها مايقيس الكفاءة الجزئية، ومنها ما يقيس الكفاءة الكلية، و نجد أقرا إلى موضوع الدراسة ما يسمى بنسب توظيف الأموال، والمجموعة الثانية تسمى بنسب الربحية، وفيما يلي سرد لهاتين المجموعتين.

ثانيا: المعايير التقليدية للفاعلية [1]

والفاعلية مصطلح واسع الإستعمال في مجال علم الإدارة، ذلك أن علاقة بينها وبين الإدارة وطيدة، فالإدارة بطبيعتها ترمي إلى حسن إستخدام وتنسيق الموارد المتاحة من أجل تحقيق أهداف المؤسسة على أفضل نحو، والفاعلية في أصلها تشير إلى ما يحدث الأثر الإيجابي المنتظر، أي صفة مايحقق الهدف المرسوم، فإن كان محور الإدارة يدور حول كيفية تحديد أهداف المؤسسة وتحقيقها، فإن الفاعلية هي صفة ما يحقق هذا الأهداف.

أضف إلى ذلك أن الإدارة شديدة الإرتباط بعملية التأثير، فهي بماهيتها وكنهها تتضمن معنى التأثير في السلوك البشري لتوجيهه نحو هدف، كما أنها تعني بالتأثيرات المتبادلة بين المؤسسة والبيئة المحيطة، وهذا مايزيد من إهتمام الإدارة بالفاعلية، التي تتضمن في وجوهها مدلول التأثير.

وعلى هذا الأساس فإن علم الإدارة يؤكد بإستمرار على أهمية توافر صفة الفاعلية في النشاطات والأشخاص والوسائل التي تتصل بالإدارة، فتجد هذا العلم يتحدث عن الأداء الفعال، وعن المنظمة الفعالة،

[1]- عقبة نصيرة، "**فعالية التمويل البنكي لمشاريع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر**" ، مرجع سبق ذكره، ص: 189.

والتنظيم الفعال، والبرامج الفعالة، بل عن الإدارة الفعالة، ويرسم صورا لكل واحد منها، ويحاول أن يحدد مكونات هذه الفاعلية، وأن يضع المعايير لقياسها، والأسس لتقييمها، والأساليب المقترحة لتحسينها.

وكثيرا ما يقترن الحديث عن الفاعلية: بمفهوم آخر معروف في علم الإدارة وهو الكفاءة، وإذا كانت الفاعلية تشير إلى معنى تحقيق النتائج المطلوبة وإحداث الأثر الإيجابي، فإن الكفاءة هي علاقة بين كمية المدخلات وكمية المخرجات، أي أنها نسبة ما بين الموارد المستخدمة والنتائج المنجزة، بمعنى أن الكفاءة تزيد كلما كانت الموارد التي تم إستعمالها أقل قياسا بالنتائج المتحققة. ويفهم عدد من علماء الإدارة مدلول الفاعلية، على أنه يشير إلى أداء الأشياء الصحيحة، (لكونها تتصل بالأهداف) أما الكفاءة، فهي أداء الأشياء بطريقة صحيحة (فهي أكثر إتصالا بكيفية أداء الأعمال)، وبمعنى آخر فإنهم يربطون الفاعلية بالقيادة التي تبين الأشياء الصحيحة المطلوب إنجازها، أما الإدارة فإنها تبين كيفية إنجاز هذه الأشياء.

المطلب الثاني: تداخل الفعالية مع بعض المفاهيم الأخرى

لطالما تم الخلط بين مصطلح الكفاءة وغيرها من المصطلحات، لذا كان لازما علينا التوضيح لكي يأخذ كل مصطلح نصيبه النظري والتطبيقي معا. [1]

أولا: الإنتاجية

كما تم ذكره سابقا فإن الإنتاجية هي العلاقة بين المنتجات (المخرجات) من جهة وبين عناصر الإنتاج وبين عناصر لإنتاج والمدخلات التي ساهمت في إنتاجها من جهة، أي أنها تمثل النسبة بين المخرجات وبين المدخلات خلال مدة زمنية معينة، والإنتاجية لا تعني الكفاءة، فهي تمثل أية علاقة بين المخرجات و المدخلات وليس أفضل علاقة بينهما، والشكل الموالي يوضح هذه العلاقة:

[1]- عقبة نصيرة، "**فعالية التمويل البنكي لمشاريع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر**"، مرجع سبق ذكره، ص: 190.

الشكل (3-1): يحدد العلاقة بين الإنتاجية و الكفاءة

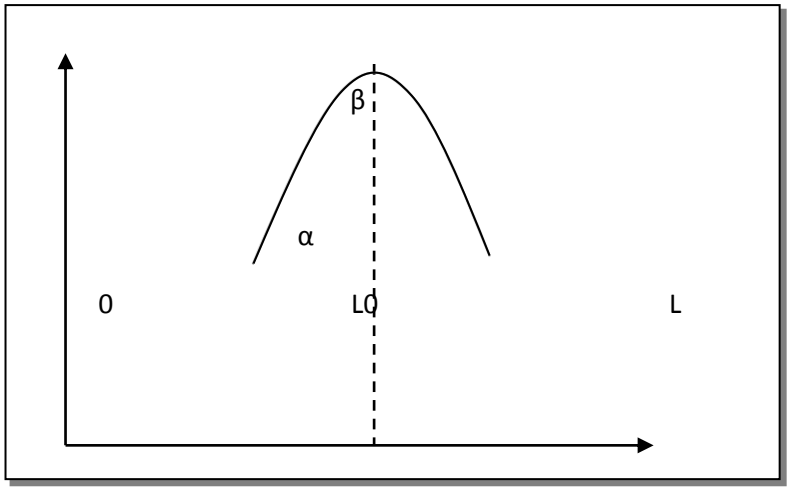

المصدر: عقبة نصيرة، مرجع سبق ذكره، ص: 190.

حيث يمثل المنحنى الإنتاجية المتوسط للعمل و يبدو، L والعمل Q ويمثل الشكل السابق العلاقة بين الإنتاج عن الإنتاج العادي للمؤسسة بإستعمال α المنحنى ذا الشكل نظرا لتأثر الإنتاج بقانون تناقص الحجم ، وتعبر عن أفضل كفاءة يمكن أن تبلغها المؤسسة باستعمال نفس المقدار من العمل ألا وهو β بينما تمثل، LO المدخل LO.

ثانيا: الكفاءة الإنتاجية [1]

تعرف الكفاءة الإنتاجية بأنها العلاقة الكمية بين الموارد المستخدمة في العملية الإنتاجية وبين الناتج من تلك العملية، بينما مفهوم الكفاءة لا ينحصر فقط في جانب الكميات فقط بل يتعدى لأن يشمل كفاءة المنشأة من جانب تحقيق مؤشرات أحسن فيما يخص الكفاءة التكلفية، وجانب مرضى من حيث الكفاءة الداخلية أو الربحية، وبالتالي فمفهوم الكفاءة أكبر من أن يحصر فقط في جانب الإنتاج.

ثالثا: المردودية

تعرف المردودية على أنها كل عمل إقتصادي تستعمل فيه الإمكانيات المادية والبشرية والمالية، ويعبر عنها بالعلاقة بين النتيجة والإمكانيات المستعملة، و تعتبر المقياس النقدي للفعالية، ومن هذا التعريف فإن المردودية

[1]- عقبة نصيرة، "**فعالية التمويل البنكي لمشاريع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر**" ، مرجع سبق ذكره، ص: 190.

المرتبطة بالنتيجة المالية، ويعبر عنها بالعلاقة بين النتيجة المالية سواء ربح أو خسارة، ولهذا يمكن أن يكون مؤشر المردودية سالب أو موجب، لكن الكفاءة لا يمكن أن تكون سالبة، وإن حصل ذلك فمعناه أن المؤسسة لم تنتج شيء خلال السنة وهذا مستحيل، ولهذا فالكفاءة ضعيفة الحساسية بالخسارة التي تحققها المؤسسة، بالمقارنة مع مؤشر المردودية.

الجدول رقم (3-1): المقارنة بين مختلف مداخل دراسة الفعالية

المقارنة	المداخل التقليدية			المداخل العصرية		
	موارد النظام	العمليات الداخلية	الأهداف	مدخل نظامي	أطراف التعامل	القيم المتنافسة
موضوع الفعالية	الحصول على المدخلات	كفاءة المعالجة	المخرجات	المدخلات + المعالجة + المخرجات	التفاعل مع الأطراف التي لها مصلحة في بقاء المؤسسة	أمر شخصي يرتبط بقيم الفرد وتفضيلاته
أساليب قياس الفاعلية	القوة التفاوضية – المرونة – الكفاءات	مناخ تنظيمي ملائم – روح الفريق – الدافعية	– الإنتاجية – الكفاءة – الربحية	– القدرة على تأمين الإحتياجات – القدرة التنافسية – كفاءة المعالجة – مرونة التكييف مع البيئة الخارجية	– التحفيز – المشاركة – تكامل أهداف مختلف الأطراف	التوازن مع مختلف المعايير السابقة
الإستفادة	بالتركيز على الحصول على الإحتياجات الضرورية	تتحقق من خلال الإنسياب المنتظم لعملية اتفاعل داخل المؤسسة	لما تكون الأهداف واضحة وقابلة لقياس	لما تكون العلاقة واضحة بين المدخلات والمخرجات	لما تكون قوة التأثير أطراف التعامل قوية وعلى المؤسسة الإستجابة	في حالة عدم وضوح الأهداف و الأخذ بعين الإعتبار عامل الزمن

المصدر: عقبة نصيرة، مرجع سبق ذكره، ص: 191.

رابعا: الأداء وعلاقته بالفاعلية [1]

من التعاريف الأكثر إستعمالا للأداء تتمثل في البحث عن تعظيم العلاقة أو النسبة بين النتائج / الوسائل إنطلاقا من وجود هدف محدد.

هذا يعني أيضا أن الأداء "هو البحث عن الكفاءة من خلال إنتاج أكبر ما يمكن والبحث عن الفعالية من خلال القيام بأفضل عملية لتحقيق نمو دائم.

ويعرف الأداء أيضا على أنه :"فعالية العملية وكفاءة إستخدام الموارد".

[1]– عقبة نصيرة، "**فعالية التمويل البنكي لمشاريع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر**" ، مرجع سبق ذكره، ص: 191.

ونستنتج مما سبق أن الأداء ماهو إلا عملية نعتمدها لتقييم عمل المؤسسة من جهة التكاليف و التي تعبر عن الكفاءة عن طريق النسبة بين الوسائل المستخدمة والنتائج المحققة، ومن جهة أخرى القيمة المضافة والتي هي تعبير عن التآزر والفعالية من خلال الوقوف على درجة تحقيق النتائج المتوقعة.كذلك يظهر لنا الأداء بصور متعددة حسب جمهور المهتمين أو حسب سياق الدراسة، ويمكن أن نميز بين:

- **الأداء من زاوية إقتصادية:** والذي يعبر عن إستراتيجية الحصول والمحافظة على الميزة تنافسية تسمح بمعالجة نوعية لمختلف المدخلات.
- **الأداء من زاوية تنظيمية:** والذي يعبر عن القيادة العملية للمؤسسة من خلال تحقيق كل من الكفاءة والفعالية.

المطلب الثالث : إستخدام المؤشرات المالية لقياس الفعالية

سيتم التطرق في هذا المطلب إلى إستخدام المؤشرات المالية لقياس الفعالية وهذا عن طريق (نسب توظيف الأموال، و نسب الربحية) كالتالي: [1]

أولا: نسب توظيف الأموال

سبق أن ذكرنا أن توظيف الأموال أفضل من تركها في الخزينة، وأن إستثمار الأموال في القروض أفضل من إستثمارها في الأوراق المالية، وفيما يلي شرح لذلك بالمؤشرات التالية:

1) معدل توظيف الودائع:

يقصد بمعدل توظيف الودائع نسبة الإستثمارات إلى مجموع الودائع، ويتم حسابها بقسمة مجموع الإستثمارات الأساسية المتمثلة في القروض و الأوراق المالية على مجموع الودائع.

معدل توظيف الودائع[2] = القروض + الأوراق المالية / الودائع

[1] – عقبة نصيرة، "**فعالية التمويل البنكي لمشاريع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر**"، مرجع سبق ذكره، ص: 192.

[2] – عقبة نصيرة، المرجع نفسه ، ص: 192.

وكما يبدو فإن هذا المعدل يقيس مدى الكفاءة في توظيف الودائع في إستثمارات يتولد عنها عائد، وترجع أهميته إلى أن الودائع يدفع عنها فوائد صريحة وضمنية، ما لم تستغل إستغلالا فعالا فسوف يكون لذلك آثار غير مرغوبة على صافي الأرباح المتولدة وعلى حملة الأسهم بالتبعية.

2) معدل توظيف الموارد التقليدية:

يقصد بالموارد التقليدية الودائع وحقوق الملكية (رأس المال)، اللذان يمثلان حتى اليوم المصدران الرئيسيان للأموال في كثير من البنوك، ويتم قياس هذا المعدل بقسمة مجموع الإستثمارات المتمثلة في القروض و الأوراق المالية على مجموع الموارد التقليدية.

معدل توزيع الموارد التقليدية[1] = القروض + الأوراق المالية / الودائع + حقوق الملكية

وترجع أهمية إدراج أموال الملكية ضمن مقام المعادلة السابقة إلى أن البنك يدفع عنها عائد يزيد أكثر عن العائد الذي يدفعه على الأموال الأخرى التي يحصل عليها من مصادر الأخرى، ومن ثم يصبح من الضروري التأكد من كفاءة توظيف تلك الأمور.

3) معدل توظيف الموارد المتاحة:

بتوسيع البنوك لأفاق جديدة لتنمية مواردها المالية تم لها الإستفادة من موارد جديدة كشهادات الإيداع القابلة للتداول، ولما كانت هذه الموارد غير مجانية فإن ينبغي توجيهها في إستثمارات مربحة، وهو ما تعكسه النسبة التالية:

معدل توظيف الموارد المتاحة[2] = القروض الأوراق المالية / الودائع حقوق الملكية

4) نسبة القروض إلى مجموع الودائع:

تبين النسب السابقة مجموع توظيفات دون التفرقة بينها، لكن الإستثمارات تتفاوت من حيث العائد المتولد عنها، فالقروض يتولد عنها عائد يفوق على إستثمارها في الأوراق المالية، لذى يصبح من ضروري قياس العائد

[1] – عقبة نصيرة، "**فعالية التمويل البنكي لمشاريع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر**"، مرجع سبق ذكره، ص: 192.

[2] – عقبة نصيرة، المرجع نفسه ، ص: 193.

لكل نوع من أنواع الإستثمار، ونطرح هذا مؤشر القروض على الودائع أو كما يسمى بمعدل التحويل أو معدل إقراض للودائع، وهو ناتج القروض على الودائع.

نسبة الأوراق المالية إلى الودائع[1] = القروض / الودائع

5) **نسبة الإستثمار في الأوراق المالية إلى الودائع:**

يمكن إيجاد نسبة القروض إلى الودائع بطرح نسبة القروض إلى الودائع من نسبة معدل توظيف الودائع، والمؤشر ممثل بالنسبة التالية:

نسبة الأوراق المالية إلى الودائع[2] = الأوراق المالية / الودائع

وكما سبق وتم ذكره، فيمكن أن تنسب كل من القروض والأوراق المالية إلى الموارد التقليدية، أو إلى إجمالي الموارد المتاحة.

ثانيا: نسب الربحية [3]

تشهد البنوك حديثا منافسة شرسة خاصة في الدول المتقدمة من طرف مؤسسات لا تمارس الوساطة المالية، هذا الأمر دفعها لتنشيط مجالات كالإلتزامات المقدمة والمستلمة وتوسيع مجال النشاطات الملحقة بالمهنية البنكية لكي تحافظ به على مداخيلها بإعتبارها مؤسسة ربحية، و يبرز إتساع النشاطات المالية خارج الوساطة المالية وسيلة للبنوك لتعويض التآكل المتواصل لهامش الفائدة.

ومن المعروف أن الهدف الرئيسي للبنك هو تعظيم أموال المساهمين، وتحقيق هذا الهدف يتوقف على عوامل عديدة من بينها قدرة البنك على تحقيق الأرباح، وعادة ما تقاس تلك القدرة بمجموعة من النسب يطلق عليها نسب الربحية، وفيما يلي مكونات هذه المجموعة من النسب:

[1]- عقبة نصيرة، "**فعالية التمويل البنكي لمشاريع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر**"، مرجع سبق ذكره، ص: 193.

[2]- عقبة نصيرة، المرجع نفسه، ص: 193.

[3]- عقبة نصيرة، المرجع نفسه، ص: 194.

1) العائد على حقوق الملكية ROA:

يعتبر مؤشر العائد على حقوق الملكية، من المعايير الهامة لترشيد القرارات الإدارية للبنك و مدى كفاءة وتحكمه في أدائه وذلك عن طريق الرفع المالي الذي يميز كل البنك عن الآخر، والفرق بين العائد على الأصول والعائد على الملكية يكمن في كيفية إستخدام الرافعة لتكون ذات أثر إيجابي على منفعة الأصول بالنسبة للمؤسسة، فإذا حققت المؤسسة أداء أفضل من مثيلاتها فإن ذلك يرجع بالدرجة الأولى إلى عوائد الأصول التي ساهمت في تحقيق هوامش ربح معتبرة، وهو مايعبر عنه بهامش الربح PM.

2) العائد على الأصول ROE:

و يمكن حساب هذه النسبة عن طريق إستخدام الأساليب المناسبة لإدارة الأصول البنكية، أي ما يعبر عنه اقتصاديا بمؤشر منفعة الأصول UA، وعليه فإن إدارة رأس المال وتحقيق العوائد من خلالها، هي من أبلغ إهتمامات مسيري البنوك في الوقت الراهن، ويشرح Dupont، العلاقة بين ROA ; ROE بالعلاقة التالية: ROE= EM*PM*UA [1]

ROE=EM*ROA حيث تمثل: EM بدرجة الرافعة المالية، بينما يمثل: PM بمضاعف الرافعة وتمثل قيمته مايلي: EM=∑ Actifs/ PM

كما يمثل الجدول الموالي نسبة العائد على الأصول في العينة المختارة البنوك المعنية بالدراسة

الجدول رقم (3-2): يوضح الوزن النسبي للعائد على حقوق الملكية في البنوك الجزائرية ROA

العائد على حقوق الملكية	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
بنك التنمية المحلية	1.069	1.275	1.492	1.348	1.537	1.42	1.49
البنك الوطني الجزائري	5.34	4.85	6.09	7.41	5.24	6.52	-
القرض الشعبي الجزائري	1.284	1.308	2.932	0.64	1.40	1.38	1.58
البنك الخارجي الجزائري	-	0.12	2.42	0.78	0.17	0.84	0.72
بنك الخليج الجزائري	-05.36	01.45	03.30	03.60	03.91	03.16	03.54
المؤسسة العربية المصرفية	-	1.86	-02.12	02.76	01.91	02.06	02.51

المصدر: عقبة نصيرة، مرجع سبق ذكره، ص: 194.

[1]- عقبة نصيرة، "**فعالية التمويل البنكي لمشاريع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر**"، مرجع سبق ذكره، ص: 194.

الجدول رقم (3-3): يبين الوزن النسبي للعائد على الأصول في البنوك الجزائرية ROE.

العائد على الأصول	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
بنك التنمية المحلية	3.94	1.026	1.75	3.73	3.93	3.42	1.92
البنك الوطني الجزائري	4.80	2.02	2.90	4.65	4.81	4.16	5.74
القرض الشعبي الجزائري	0.34	1.07	2.69	6.00	14.20	14.90	15.95
البنك الخارجي الجزائري	8.21	4.68	11.62	15.73	24.20	14.48	19.03
بنك الخليج الجزائري	8.21	4.68	11.62	15.73	24.20	14.48	19.03
المؤسسة العربية المصرفية	-	-	22.60	36.30	15.91	9.87	10.07

المصدر: عقبة نصيرة، مرجع سبق ذكره، ص: 195.

3) تحليل الجدول بإستخدام نسب الربحية: [1]

يقوم مضاعف حقوق الملكية بمقارنة الأصول مع حقوق الملكية، حيث تشير القيمة الأكبر من هذا المضاعف إلى درجة أكبر من التمويل بالديون مقارنة بحقوق الملكية، وهكذا فإن مضاعف حقوق الملكية يقيس درجة الرفع المالي، كما يمثل مقياسا لكل من الربح العائد والمخاطرة، ويؤثر الرفع المالي على أرباح البنك لأنه ذو تأثير مضاعف على ROE، والتي تساهم في تحديد: ROA.

وفي نفس الوقت فإن الرفع المالي يمثل مقياس للمخاطرة، لأنه يعكس حجم الأصول التي يمكن خسارتها قبل أن يصل البنك إلى مرحلة العجز عن الوفاء بإلتزاماته، وهكذا فإن الرفع المالي يؤدي إلى زيادة العائد على الحقوق وذلك في الحالات التي يكون فيها نتيجة الصافية موجبة، ولكن ذلك يشير في نفس الوقت إلى ROE الملكية مخاطر رأسمال مرتفعة. إن إستقرار الدراسة على تحييد الدور الثانوي للبنوك، بعيدا عن صناعة الخدمات الرئيسية لفائدة العملاء، وأنشطة الوساطة المالية وتسويق المنتجات البنكية بإستخدام التكنولوجيا الحديثة، هو بمثابة حصر حدود الدراسة في البحث عن حلول المالية لمسائل مرتبطة بالتمويل، وتقديم التسهيلات اللازمة لأن البنوك ستكون أقل قدرة على الوفاء بإلتزاماتها، إذا لم تتلق الضمانات المناسبة، فهي لاتستطيع تدبير جميع للمشروعات الصغيرة الجديدة، وهناك علاقة بين أدوات الإئتمان وأدوات الملكية.

[1]- عقبة نصيرة، "**فعالية التمويل البنكي لمشاريع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر**"، مرجع سبق ذكره، ص: 195.

ما يلاحظ على نتائج نسبة حقوق الملكية، أنها كانت متباينة، فيشير تقرير نشره بنك الجزائر سنة 2010 أن نسبة: ROE للبنوك العمومية إرتفعت من سنة 2003 والتي بلغت 6.24 % لترتفع سنة 2008 وتصل إلى 25.01 % ، بينما كانت في البنوك الخاصة سنة 2003 سالبة لتقدر نسبتها في المتوسط: 12.57% ، بينما بلغت نسبا قياسية سنة 2008 و 2010 على التوالي، لتصل إلى حدود 25.6 – 26.1% ، أما عن نسبة العائد على الأصول ROA، فقد بلغت النسبة في البنوك العمومية سنة 2003، 0.37 % بينما وصلت إلى حدود 0.99% سنة 2010، وهو ما يظهر أثر الرافعة المالية والتي بلغت: 25 درجة وهو رقم معتبر إذ ما قورن بدرجة الرافعة المالية للبنوك الخاصة، والتي بلغت حدود 8% كمتوسط بينما بلغ ROA لهذه البنوك: 3.27 % سنة 2010، وهو مايفسر إمكانية تحويل الأرباح لهذا النوع من البنوك إلى حقوق الملكية.

المبحث الثاني: إثبات نجاعة بنك البدر في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

سنتناول في هذا المبحث المقاييس المطلوبة والإجراءات اللازمة لمنح القروض وكذلك تطور حجم الملفات المقبولة و المرفوضة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2010 إلى 2019 وفي الأخير مبالغ القروض الممنوحة والغير ممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2010إلى 2019.

المطلب الأول: المقاييس المطلوبة والإجراءات اللازمة لمنح القروض

قبل التطرق إلى الإجراءات المعمول بها من أجل منح القروض، سوف نأخذ بطاقة تعريفية مختصرة عن بنك الفلاحة و التنمية الريفية لولاية تيارت.[1]

أولا: التعريف بالوكالة

الوكالة الرئيسية لتيارت"541" تأسست يوم 20 أكتوبر 2011 تقع في مركز المدينة بشارع الانتصار تتربع على مساحة 410 متر مربع في مبنى مشكل من ثلاث طوابق.

[1] – وثائق مقدمة من طرف موظف في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تيارت رقم 541.

شيد المبنى الذي يضم حاليا الوكالة في سنوات الأربعينيات من القرن الماضي، و كان يضم مديرية الفلاحة في العهد الإستعماري، ثم تحول بعد الإستعمار إلى الوكالة الصندوق التعاون الفلاحي وبعد إنشاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية سنة 1982م ، تم ضم هذه الوكالة إلى هذا البنك وأصبحت ملكا له إلى حد الآن حيث يضم إلى وكالته ولاية تيسمسيلت، ومن هنا فإن بنك الفلاحة والتنمية الريفية ممثل من طرف مديرية جهوية لإستغلال مقره بتيارت ، و إحدى عشر(11) وكالة للإستغلال محلية، منها ثمانية (8) في تيارت وثلاثة (3) في ولاية تيسمسيلت و يجدر أن عدد الوكالات المتواجدة في الدوائر الكبيرة للولايتين، مرشح للإرتفاع في المستقبل على إعتبار أن التنمية الفلاحية تعرف بالبرمجة الأولى منعطفا متسارعا.[1]

ثانيا: المقاييس المطلوبة و الإجراءات اللازمة لمنح القرض

يجب أن تتوفر في كل ملف قرض مقاييس معينة، وأن يمر على بعض الإجراءات لكي تتم الموافقة على منح القرض أو رفضه و يمكن ذكرها فيما يلي:

1) المقاييس المطلوبة لمنح القرض

المشاريع التي يمكن أن تمول من طرف بنك الفلاحة و التنمية الريفية يجب أن تتوفر فيها مقاييس (الشروط) الآتية:

- ✓ أن تكون المشاريع تابعة لقطاعات تدخل في إطار السياسة التنموية للبلاد.
- ✓ أن تكون المشاريع ذات قيمة مضافة عالية و خلاقة لمناصب الشغل.
- ✓ أن تكون المشاريع متوجهة للتصدير (منتوجاتها).
- ✓ أن تكون المشاريع تهدف إلى تحقيق التكامل و الإندماج الإقتصادي.

2) الإجراءات اللازمة لمنح القرض

يمنح البنك قروضا مختلفة لتمويل الأنشطة الإقتصادية ، بحيث سنتبع إحدى القروض بدءا بخطوات منح القرض إلى غاية الإجراءات المتخذة لتحصيله.من بين الملفات المقدمة تم إختيار الملف التالي:

[1] – وثائق مقدمة من طرف موظف في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تيارت رقم 541.

السيد " س" تقدم لبنك الفلاحة والتنمية الريفية من أجل طلب قرض بهدف إنشاء مستثمرة فلاحية.

– معلومات عامة عن طالب القرض

- ✓ الطبيعة القانونية (شخص طبيعي)
- ✓ طبيعة الاستثمار: جديد.

– تقديم المشروع

بعد الدراسة لهذا المشروع من طرف البنك الفلاحة و التنمية الريفية توفرت المعلومات التالية:

يتعلق الموضوع بالسيد "س" البالغ من العمر 40 سنة والذي تحصل على قرض لمدة 5 سنوات من طرف بنك الفلاحة و التنمية الريفية من أجل انشاء مستثمرة فلاحية في اطار قرض تحدي.

- ✓ موقع المشروع هو مقر النشاط "توسنينة"
- ✓ تكلفة المشروع قدرت **19488982,50 دج**.

– نوعية القروض المقدمة.

- ✓ قرض طويل المدى و متوسط المدى في إطار التحدي موجه لدعم المستثمرات الفلاحية.
- ✓ المشروع: بناء المنشأة (5 الإسطبل، غرفة التبريد، وحدة تغذية الأنعام)
- ✓ قرض طويل الأجل من اجل إنشاء الإسطبل لتربية الدواجن (ملحق1)
- ✓ قرض متوسط الأجل لشراء بطارية دجاج (ملحق2)
- ✓ قرض الرفيق قصير الأجل لاقتناء المادة الأولية التي تساهم في دورة الإنتاج (ملحق3)

لتمويل هذا المشروع في إطار دعم وتشغيل الشباب ، ووفقا لآلية عمل بنك البدر فقد تم القيام بالخطوات التالية: [1]

- **فتح الحساب الجاري بالبنك:** بعد الإستعلام عن الزبون لدى البنك المركزي.

[1]– وثائق مقدمة من طرف موظف في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تيارت رقم 541.

- **تقديم ملف طلب القرض:** الذي يتطلب الوثائق التالية:
  - ✓ طلب خطي.
  - ✓ شهادة عدم الإخضاع للضرائب و الرسوم.
  - ✓ شهادة عدم الإنتساب إلى الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي.
  - ✓ شهادة عدم الإنتساب إلى الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي لغير الأجراء.
  - ✓ فاتورة شكلية.
  - ✓ عقد التأمين ضد المخاطرة.
  - ✓ شهادة الكفاءة المهنية من الدرجة الأولى.
- **دراسة ملف القرض:**

عند تقديم الملف تتم الدراسة الأولية لصاحب المشروع وذلك بالإستعلام عنه من أطراف متعددة كالبنك المركزي والبنوك الأخرى، ثم الدراسة التحليلية للملف على مستوى الوكالة التي تأخذ بعين الإعتبار كل جوانب المشروع، تتضمن هذه الدراسة تحليل مختلف الوثائق الإقتصادية والتقنية التي تحتوي عليها الملف " الميزانيات المحاسبية ، القوائم المالية...إلخ". بعد الإنتهاء من هذه الدراسة يتم تقديم مخطط دراسة طلب القرض على لجنة القرض، والذي يكون مصادق عليه من قبل القائم بالدراسة على مستوى الوكالة. تنعقد لجنة القرض التي تتكون عادة من ثلاثة أعضاء على رأسهم: مدير الوكالة، بهدف إصدار قرار بمنح القرض إذا لم يتجاوز مبلغ القرض حد معين، أو إبداء رأي اللجنة في حالة ما إذا تجاوز مبلغ القرض هذا الحد. إنتهت اللجنة إلى التوقيع على محضر لجنة القرض، حيث تضمن هذا المحضر بالإضافة إلى بعض المعلومات المتعلقة بالزبون الشروط الأولية التي يجب أن يوفرها الزبون والمتمثلة في[1]:

- ✓ سند لأمر.
- ✓ شهادة تأمين ضد المخاطر.
- ✓ إلتزام بالرهن العتاد الممول.
- ✓ المساهمة الشخصية و مساهمة وكالة دعم وتشغيل الشباب.
- ✓ الضمان الشخصي للأب.

[1]- وثائق مقدمة من طرف موظف في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تيارت رقم 541.

كما تضمن المحضر رأي اللجنة والذي تمثل في إقتراح الموافقة على منح القرض (قرض متوسط المدى لدعم تشغيل الشباب). وتتبع هذه الخطوة الدراسة التقييمية للملف والتي تتم على مستوى المديرية الجهوية للإستغلال يكون الهدف منها تثبيت الجوانب الإجابية أوالسلبية عن الدراسة التحليلية للملف على مستوى الوكالة. بعدها تنعقد لجنة القرض على مستوى المديرية برئاسة المدير من أجل إعطاء القرار النهائي بالموافقة أو رفض منح القرض بناءا على نتائج الدراسات السابقة.

في هذه الحالة تمت الموافقة على منح القرض.

وفي المرحلة التالية يتم إبلاغ الوكالة بالقرار و إرسال تصريح بمنح القرض المطلوب.

وتقوم من جهتها الوكالة بإعلام الزبون بالموافقة على منح القرض مع إعلامه أيضا بمختلف مميزات القرض (المبلغ ، المدة ، نسبة الفائدة ...إلخ).

وكذا مجموعة من الوثائق والشروط وفي هذه الحالة تمثلت فيما يلي: [1]

✓ **شروط أولية (قبل منح القرض):**

- إيداع المساهمة الشخصية في الحساب الجاري بالبنك.
- إيداع مساهمة الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب في الحساب الجاري بالبنك.
- السجل التجاري + بطاقة الضرائب.
- شهادة عدم الإخضاع للضرائب.
- عقد كراء المحل أو عقد الملكية.
- دفتر الشروط (وكالة تشغيل الشباب).
- نسخة من قرار منح الإمتيازات الخاصة بتحقيق المشروع.

✓ **شروط بعدية (بعد منح القرض):**

- وثيقة تأمين متعددة المخاطر.
- نسخة من قرار منح الإمتيازات الخاصة بالإستغلال (إعفاء من الضرائب لمدة ثلاث سنوات).

[1] – وثائق مقدمة من طرف موظف في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تيارت رقم 541.

كما تم إعلام الزبون بأن صلاحية الموافقة على منح القرض محدودة ، مدة صلاحيتها 06 أشهر منذ تاريخ إمضاء العقد، وفي حالة تجاوز المدة المحددة تلغى الموافقة على منح القرض، بعد تحقيق الشروط المبينة سابقا يستدعى الزبون للتوقيع على إتفاقية القرض، تتضمن هذه الوثيقة مجموعة من المواد أهمها المادة 11 التي تحتوي على حالات التي يمكن فيها فسخ العقد.

وأخيرا يتحصل الزبون على القرض المطلوب 60 شهر يسدد في شكل أقساط كل 03 أشهر وفق جدول إهتلاك محدد.

وفي إطار آلية عمل البنك التي تتضمن متابعة متابعة القروض الممنوحة والتأكد من توجيهها إلى الأنشطة المطلوبة، قامت لجنة متكونة من مدير الوكالة، معد الدراسات إلى المقر المشروع الممول من البنك للتأكد من تخصيص القرض في المجال المبين في العقد.

صدر عن اللجنة محضر معاينة تضمن نتيجة الزيارة حيث تمت معاينة التجهيزات المطلوبة.

وقام الزبون بتقديم وثيقة رهن العتاد الممول كما سبق الإتفاق مع البنك.

وهكذا تنتهي إجراءات منح القرض.

3) تعثر القرض والإجراءات المتخذة لتحصيله [1]

بعد تحقيق القرض من المفروض أن يلتزم الزبون بالآجال المحددة لتسديد الدفعات حسب الشروط والإجراءات المتفق عليها سابقا.

في حالة تأخر الزبون عن تسديد ما عليه من مستحقات في الآجال المحددة يتم إستدعاؤه، من طرف البنك لمعرفة أسباب التأخر.

إذا الزبون لم يستجب لطلب البنك بالحضور لتبرير التأخر عن التسديد يقوم البنك للمرة الثانية بإرسال إنذار إلى الزبون قبل المتابعة القضائية من أجل التقرب من البنك و تسوية الوضعية.

[1] – وثائق مقدمة من طرف موظف في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تيارت رقم 541.

وفي حالة لم يستجب الزبون لطلب البنك مما يستدعي البنك إلى إنذار الزبون لدفع مستحقاته عن طريق المحضر القضائي.

بعد هذه الخطوة يتقدم الزبون إلى البنك من أجل تسوية وضعيته حيث يقوم بتسديد ما عليه من مستحقات للفترة معينة فقط، كنتيجة لهذا عاد القرض إلى الحالة الطبيعية. لكن مرة أخرى عاد الزبون للتأخر عن التسديد ما عليه من مستحقات مما دفع البنك لإتخاذ نفس الإجراءات المتخذة في حالة التأخر السابق مع إعلان الكفيل المتمثل في الأب في هذه الحالة. لم يستجب الزبون لإستدعاء البنك لتبرير التأخر كما أنه تأخر عن سداد 05 دفعات متتالية وعادة يعتبر القرض بأكمله متعثر ويصبح المقترض مطالبا بتسديد القيمة الإجمالية للقرض إذا تأخر عن تسديد 03 دفعات متتالية. وبالتالي أصبح المدين مطالب بتسديد القيمة الإجمالية للقرض وتم إعلامه بذلك. وفي الخطوة التالية تم تقديم ملف القرض إلى اللجنة الجهوية للتحصيل حيث تتم دراسة وجمع المعلومات المتعلقة بالمقترض والمشروع الممول، في هذه الحالة نظرا لتعذر وجود حل عن طريق التسوية الودية أو إعادة جدولة القرض وعدم جدية صاحب المشروع (المقترض) أصدرت اللجنة قرارا باللجوء إلى القضاء من أجل تحقيق الضمانات وتحصيل القرض. [1]

[1] – وثائق مقدمة من طرف موظف في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تيارت رقم 541.

المطلب الثاني: تطور حجم الملفات المقبولة والمرفوضة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة من 2010 إلى 2019

لإظهار مدى تأثير الأوضاع الجديدة على حجم الملفات المقبولة والمرفوضة لدى بنك الفلاحة والتنمية الريفية –وكالة تيارت– لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى غاية 2019 نقوم باستعراض التغيرات التي طرأت على مختلف أعداد هذه الملفات من خلال الجدول التالي:[1]

الجدول رقم (3-4): تطور حجم الملفات المقبولة والمرفوضة لدى بنك الفلاحة والتنمية الريفية –وكالة تيارت– و الموجهة لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من 2010 إلى 2019.

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
عدد الملفات المقبولة	263	465	303	322	372	316	207	96	103	128
عدد الملفات المرفوضة	105	201	145	142	128	75	98	61	65	71

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على التقارير السنوية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية –وكالة تيارت–

نلاحظ من خلال الجدول أن عدد الملفات المقبولة و المرفوضة من طرف البنك محل الدراسة و الموجهة لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر تشهد عدم الإستقرار في عددها، لكن الملفات المقبولة تكون مرتفعة مقارنة بالملفات المرفوضة من طرف الوكالة.

ويعود سبب ارتفاع عدد الملفات المقبولة مقارنة بعدد الملفات المرفوضة من طرف الوكالة إلى توفر هذه الملفات على كل الشروط المطلوبة من طرفها بالإضافة إلى زيادة نوع من الإهتمام بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر من طرف السلطات وتشجيعها للإستثمار بصفة عامة.

[1]– وثائق مقدمة من طرف موظف في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تيارت رقم 541.

وأيضا مايمكن ملاحظته من خلال معطيات الجدول يعكس حقيقة التمويل الموجه لهذه المؤسسات، حيث نلاحظ قلة عدد الملفات سواءا المرفوضة أو المقبولة وخاصة في السنوات الأخيرة، حيث سجلت 2011 أكبر عدد للملفات الخاصة بمنح التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المنطقة و كان عددها 465 ملف، أما في سنة 2019 تراجع عددها ليصل إلى 128 ملف فقط، وهي أرقام ضعيفة مقارنة بمكانة هذه المؤسسات فبالرغم من المساعي الرامية من أجل تأهيل هذه المؤسسات إلا أن الطريق للوصول إلى المبتغى لازالت طويلة وهذا راجع للأسباب التالية: [1]

- ✓ قلة عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في المنطقة.
- ✓ عدم الإهتمام بإنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة في المنطقة.
- ✓ رغم وفرة الأموال لدى بعض الأفراد في المنطقة إلا أنه ليس لديهم الرغبة في إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة تخوفا من العراقيل والتعقيدات التي يواجهونها مع البنوك.
- ✓ ضعف نشاط البنك في دعم وتمويل هذه المؤسسات من أجل تشجيع قيامها.
- ✓ غياب الموارد البشرية المؤهلة والمفكرة و الخبيرة على مستوى البنك والتي تسمح بقيام هذه المؤسسات ومساعدتها على تسيير مشروعها من أجل ضمان الربح لكلا الطرفين.
- ✓ عدم وجود شراكة حقيقية بين البنك محل الدراسة وهذه المؤسسات.
- ✓ غياب الشفافية في المعاملات البنكية وغزو البيروقراطية.
- ✓ عدم استعمال المعايير اللازمة لدراسة ملفات القرض.
- ✓ تخوف البنك من فشل تعاملاته مع هذه المؤسسات.

[1] – وثائق مقدمة من طرف موظف في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تيارت رقم 541.

الشكل رقم (3-2): تطور عدد الملفات المقبولة والمرفوضة لدى بنك الفلاحة و التنمية الريفية –وكالة تيارت- والموجهة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من 2010 إلى 2019.

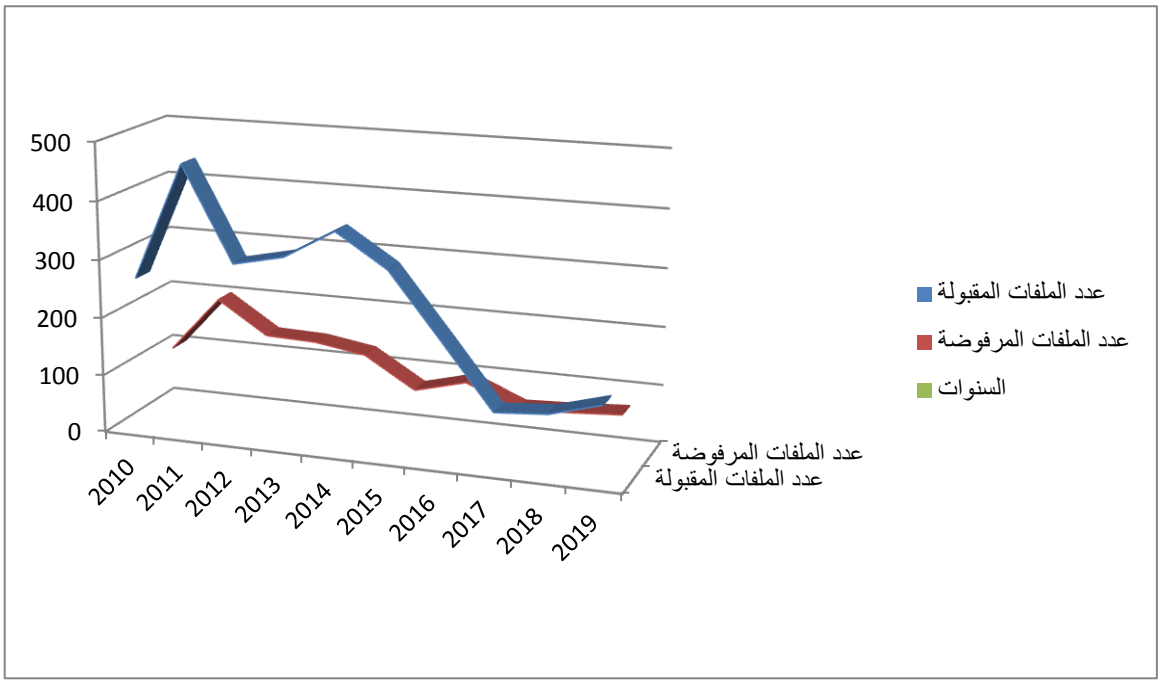

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على بيانات الجدول أعلاه

نلاحظ من خلال المنحنيين في الشكل أعلاه أن عدد الملفات المقبولة أكبر من عدد الملفات المرفوضة ويعود سبب الإرتفاع في توفر كل الشروط المطلوبة من البنك وزيادة الإهتمام بهذا القطاع من طرف الدولة الجزائرية، بحيث سجلت سنة 2011 أكبر نسبة قبول وبدأت في التناقص من سنة 2014 إلى غاية 2019 و نفس التحليل ينطبق على الملفات المرفوضة.[1]

[1]- وثائق مقدمة من طرف موظف في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تيارت رقم 541.

المطلب الثالث: مبالغ القروض الممنوحة و الغير ممنوحة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة للفترة من 2010 إلى 2019

وسيتم في هذا المطلب عرض مختلف الأرقام المشيرة إلى مبالغ القروض المقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية –وكالة تيارت– للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى 2019.[1]

الجدول رقم (3-5): يوضح مبالغ القروض المقدمة و المرفوضة من طرف البنك محل الدراسة إلى المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من 2010 إلى 2019

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
مبالغ القروض المقدمة	15432244 0,70 DA	15673152 0,26 DA	14376285 6,00 DA	46907869 7,96 DA	38476158 1,61 DA	89185622 8,61 DA	18750259 6,45 DA	16565414 9,00 DA	17544428 1,10 DA	19587654 3,01 DA
مبالغ القروض المرفوضة	33561218 ,56 DA	37448612 ,21 DA	31675526 ,13 DA	39766215 ,80 DA	31115622 ,09 DA	41265116 ,09 DA	97302 15, 33 DA	11209304 ,99 DA	56123574 ,12 DA	60445222, 80 DA

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على التقارير السنوية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية –وكالة تيارت–

من خلال استعراض نتائج الجدول تتبين نسبة مساهمة بنك الفلاحة والتنمية الريفية –وكالة تيارت– في تمويل مشاريع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المنطقة حيث نلاحظ أن هناك تباين في حجم القروض الممنوحة و المرفوضة من طرف الوكالة لفائدة هذه المؤسسات.

ولو دققنا أكثر في معطيات الجدول أعلاه نستخلص أنه يعرض نتيجة إيجابية فيما يخص مبالغ القروض فنجد أن مبالغ القروض المقدمة من طرف الوكالة أكبر من مبالغ القروض المرفوضة وهو مايدل على أن هناك

[1]– وثائق مقدمة من طرف موظف في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تيارت رقم 541.

نوع من الإهتمام الموجه لخدمة هذه المؤسسات من طرف البنك ، وبالرغم من أنه يمكن اعتبار أن مبالغ القروض المقدمة محدودة ولم تتجاوز 900 مليون دينار جزائري خلال 4 سنوات الأخيرة مقارنة مع المبالغ الضخمة التي يقرضها البنك لتمويل مشاريع أخرى غير هذه المؤسسات. كما نلاحظ أيضا أن المبالغ المقدمة من طرف الوكالة لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كانت أعلاها في سنة 2015 وبدأت في الإنخفاض عموما من سنة 2016 إلى غاية سنة 2018 لترتفع بنسبة ضئيلة في سنة 2019 على عكس مبالغ القروض المرفوضة و التي عرفت ارتفاعا ابتداءا من سنة 2011 لتنخفض سنة 2016 ثم ترتفع من جديد وهذا راجع للأسباب التالية:[1]

- ✓ فشل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي كانت تنشط في المنطقة وبالتالي انتهاء معاملاتها مع البنك.
- ✓ الرغبة في إنشاء مؤسسات جديدة تمارس أنشطة لاتتلائم مع متطلبات وحاجيات سكان المنطقة مما دفع بالبنك إلى رفض منح التمويل لأصحاب هذه المؤسسات.
- ✓ عدم توسيع نشاط البنك فيما يخص التعامل مع المؤسسات من مناطق أخرى.
- ✓ رغبة أصحاب هذه المؤسسات في التوجه للتعامل مع بنوك أخرى لها الخبرة والكفاءة العالمية في تسيير تمويل هذه المشاريع مما يضمن انخفاض خطر الإفلاس وزيادة الربحية.

الشكل رقم (3-3): تطور مبالغ القروض المقدمة والمرفوضة لدى بنك الفلاحة و التنمية الريفية –وكالة تيارت– والموجهة لتمويل SME من 2010 إلى 2019.

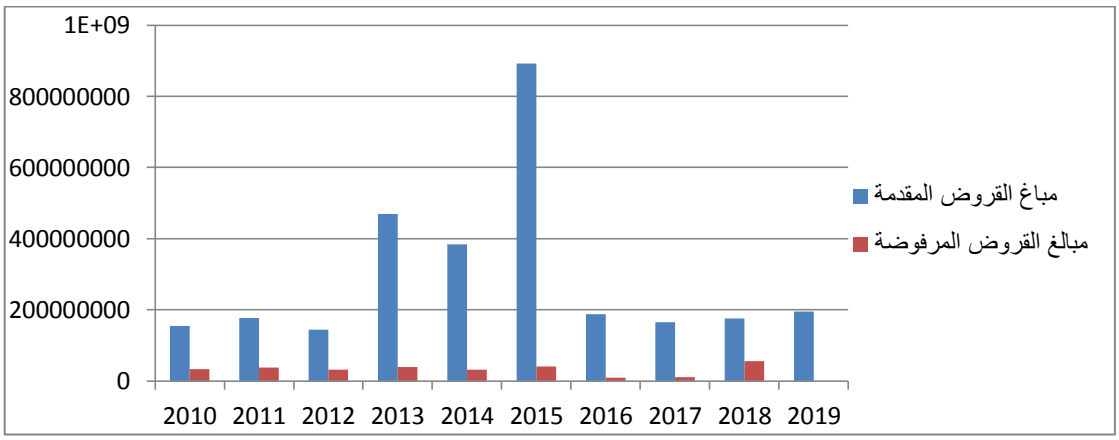

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على بيانات الجدول أعلاه

[1] – وثائق مقدمة من طرف موظف في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تيارت رقم 541.

المبحث الثالث: تحليل إستمارة الإستقصاء وعرض نتائجها

نظرا لعدم وجود معطيات دقيقة حول واقع تمويل البنوك التجارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر إعتمدت في تحليلي لهذا الواقع، وإنطلاقا من بعض المعطيات إلى التطرق ضمن هذا المبحث إلى إستخدام إحدى أهم تقنيات البحث الميداني والمتمثلة في عرض نتائج مقابلة بالإعتماد على إستمارة التي ناقشتها مع أحد الإيطارات على مستوى البنك[1] (مقابلة شخصية)، ولم يكن إختيار هذا النوع من الإستمارة عشوائيا بقدر ما كان مستندا على مبررات موضعية الغرض منها التوصل إلى نتائج دقيقة تعكس حقيقة العلاقة التمويلية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة تيارت – فيما يخص خدمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. ومن أجل تغطية مجمل متطلبات هذه الدراسة قمت بتقسيم هذه الإستمارة إلى محورين، حيث يتضمن المحور الأول 10 أسئلة تتمحور حول علاقة بنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة تيارت – بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، أما المحور الثاني تضمن أيضا 10 أسئلة تتمحور حول معرفة مستوى رأس المال الغير مادي في بنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة تيارت – فيما يخص خدمة شريحة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.

المطلب الأول: تحليل علاقة بنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة تيارت – بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

تضمن الجزء الأول من هذه الإستمارة تحليل العلاقة التي تربط وكالة التربص والمتمثلة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة تيارت– مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، من خلال تعيين مجموعة من الأسئلة قمت بطرحها على أحد إيطارات البنك مقابل التوصل إلى إجابة دقيقة وتحليلها من أجل فهم حقيقة الواقع التمويلي لهذه المؤسسات وإستخلاص النتائج

1- أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بالنسبة لبنك البدر

الجدول رقم (3-6): أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بالنسبة لبنك البدر

ما مدى إهتمام وكالتكم بتمويل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ؟

[1]- وثائق مقدمة من طرف موظف في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تيارت رقم 541.

الإقتراحات	الترتيب حسب رأي المستجوب
كبير	/
متوسط	الرتبة الأولى
صغير	/
معدوم	/

المصدر: معلومات من طرف موظفي بنك الفلاحة والتنمية الريفية –وكالة تيارت–

يظهر من خلال الجدول أعلاه أن منظومة المؤسسات الصغيرة والممتوسطة في الجزائر تشكل إحدى أهم المجالات التي لاقت نسبة من الإهتمام من قبل بنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة تيارت – خاصة في الآونة الأخيرة، حيث أصبحت من ضمن القطاعات الهامة التي يجب أن تحتل مكانة متميزة ضمن عملاء البنك كما أن هناك نية حسنة من طرف إيطارات البنك نحو بداية الإهتمام بتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ولاكن بنسب محدودة.

2– أهداف البنك من وراء تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر[1]

الجدول رقم (3–7): أهداف البنك من وراء تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

ما هو الهدف المنتظر من وراء تمويلكم للمؤسسات الصغيرة المتوسطة في الجزائر ؟	
الإقتراحات	**الترتيب حسب رأي المستجوب**
إعطاء صورة جيدة للبنك	الرتبة الأولى
زيادة ربحية للبنك	الرتبة الأولى
الرفع من تنافسية البنك	الرتبة الثانية

المصدر: معلومات من طرف موظفي بنك الفلاحة والتنمية الريفية –وكالة تيارت–

يتبين من خلال الجدول أعلاه أن أول هدف مرجو من وراء تمويل بنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة تيارت – للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر هو إعطاء صورة جيدة للبنك ، بإعتباره من أهم البنوك التي تأسست بعد التأميم وله مكانة وسمعة جيدة على المستوى الوطني والدولي يسعى للمحافظة على عليها، كما أنه يهدف أيضا إلى زيادة ربحية البنك وهو من أهم الأهداف التي يسطرها البنك في تمويله لقطاع المؤسسات

[1]– وثائق مقدمة من طرف موظف في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تيارت رقم 541.

الصغيرة والمتوسطة في الجزائر أما فيما يخص الرفع من تنافسية البنك محل الدراسة فإن وضعيته الراهنة لم تصل بعد إلى مستوى المنافسة بين البنوك التجارية.

3- أنواع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر التي يفضل البنك التعامل معها

الجدول رقم (3-8): أنواع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر التي يفضل البنك التعامل معها

ما هي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر التي تفضلون التعامل معها ؟	
الإقتراحات	**الترتيب حسب رأي المستجوب**
المؤسسات القائمة	الرتبة الأولى
المؤسسات الجديدة	الرتبة الثانية

المصدر: معلومات من طرف موظفي بنك الفلاحة والتنمية الريفية -وكالة تيارت-

نلاحظ من خلال قراءة الجدول أعلاه أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة تيارت – [1] يفضل تقديم تمويلات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر القائمة ، بمعنى تلك المؤسسات التي قد دخلت مرحلة النمو و التطور أي أنها إستطاعت أن تسير ذاتها وتحافظ على بقاءها وإستمرارها وهذا مايضمن للبنك نوع من الأمان في إسترداد القروض بفوائدها أما عن علاقة البنك بالمؤسسات الجديدة فتأتي في المرتبة الثانية من حيث الأفضلية ، لأن هذا النوع من المؤسسات يكون له سوء تقدير الأوضاع المستقبلية وضعف دراسات الجدوى الإقتصادية وبالتالي يمكن أن تكون معرضة للفشل وهذا ما يتخوف منه البنك.

4- أسباب إقبال البنك على تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

الجدول رقم (3-9): أسباب إقبال البنك على تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

ما هو السبب الذي يدفع ببنككم إلى تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ؟	
الإقتراحات	**الترتيب حسب رأي المستجوب**
من أجل تطوير هذه المؤسسات والمحافضة على إستمرارها	الرتبة الأولى
وجود علاقة تاريخية مع هذه المؤسسات	الرتبة الثانية
من أجل تلبية رغبة حكومية	/

المصدر: معلومات من طرف موظفي بنك الفلاحة والتنمية الريفية -وكالة تيارت-

[1]- وثائق مقدمة من طرف موظف في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تيارت رقم 541.

إنطلاقا من معطيات الجدول أعلاه يتضح أن السبب الأول الذي يدفع بنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة تيارت – يهتم بتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو الرغبة في تطوير هذه المؤسسات والمحافظة على ديمومتها ومواصلة نشاطها وحتى لا يكون مآلها الفشل، في حين نرى أن وجود علاقة تاريخية مع هذه المؤسسات يأتي في المرتبة الثانية حيث تعتبر هذه المؤسسات بالنسبة للبنك من اقدم العملاء الذين يتعامل معهم ، أما فيما يخص الإقتراح المتعلق بتلبية رغبة حكومية لا يوجد حكم أن البنوك أصبحت مستقلة وعدم تدخل الدولة في معاملاته المالية. ورغم الجهود المبذولة من طرف البنك محل الدراسة من أجل ضمان إستمرارية هذه المؤسسات غير أن هذه الجهود تبقى غير كافية لأن مسألة تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر مازالت محفوفة بالعديد من المخاطر والعراقيل ولم ترقى إلى مستوى البنوك العالمية.

5- دراسة البنك لسوق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر [1]

الجدول رقم (3-10): دراسة البنك لسوق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

هل هناك دراسة مسبقة لسوق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر قبل إتمام عملية التمويل ؟	
الإقتراحات	**الترتيب حسب رأي المستجوب**
نعم	الرتبة الأولى
لا	/

المصدر: معلومات من طرف موظفي بنك الفلاحة والتنمية الريفية –وكالة تيارت–

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن وكالة بنك البدر تقوم بإعداد دراسة مسبقة لمشاريع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر قبل إتمام عملية التمويل، مما يعكس حرص هذا البنك على إختيار عملائه من أجل ضمان تسديد القروض وكذلك حفاظا على سمعة البنك إلا أن هذه الدراسة التي يقوم بها البنك مازالت لم ترقى إلى مستوى البنوك العالمية سواءا من حيث العمليات التي يفرضها مجال هذه المؤسسات والتي تكون في أغلب الأحيان غامضة، أو من حيث إفتقار البنك إلى تقنيات الحديثة في التسيير وعدم تمكنه من التكيف و التخصص مع هذه المشاريع.

[1]- وثائق مقدمة من طرف موظف في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تيارت رقم 541.

6- أنواع القروض المطلوب من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

الجدول رقم (3-11): أنواع القروض المطلوب من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

ماهية القروض التي يطلبها أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ؟	
الإقتراحات	**الترتيب حسب رأي المستجوب**
قروض تمويل دورة الإستثمار	الرتبة الأولى
قروض تمويل دورة الإستغلال	الرتبة الثانية
قروض الإعتماد الإيجاري	الرتبة الثالثة

المصدر: معلومات من طرف موظفي بنك الفلاحة والتنمية الريفية -وكالة تيارت-

بالنظر إلى معطيات الجدول نستخلص أن أغلب القروض التي يمنحها بنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة تيارت – [1] هي قروض تمويل دورة الإستثمار، لأن الوضع الحالي للبنك يركز على تمويل المؤسسات الجديدة وهذا راجع أساسا للعدد القليل للمؤسسات القائمة في الوقت الراهن بحيث أن هذه المؤسسات عادة ما تطلب أكثر قروض لتمويل دورة الإستغلال لذلك نجد أن قروض الإستغلال في الرتبة الثانية ، أما صيغة الإعتماد الإيجاري فهي في المرتبة الثالثة على مستوى البنك.

7- المدة اللازمة لمنح القرض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

الجدول رقم (3-12): المدة اللازمة لمنح القرض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

ماهي المدة اللازمة لإتخاذ قرار منح القرض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ؟	
الإقتراحات	**الترتيب حسب رأي المستجوب**
من 1 يوم إلى شهر	الرتبة الأولى
من شهر إلى 3 أشهر	الرتبة الثانية
من 3 أشهر فأكثر	/

المصدر: معلومات من طرف موظفي بنك الفلاحة والتنمية الريفية -وكالة تيارت-

نلاحظ من الاجابة أن المدة المحددة لإتخاذ قرار منح القرض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر على مستوى البنك هي شهر واحد ، وهذا ما يعكس نوعية الخدمات المقدمة في هذا البنك أما الرتبة الثانية و التي

[1]- وثائق مقدمة من طرف موظف في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تيارت رقم 541.

تحدد مدتها من شهر إلى 3 أشهر تكون في الحالات الإستثنائية. أشارت الدراسة التي قامت بها الهيئة المالية الدولية التابعة للبنك العالمي فيما يخص بعض الوكالات البنكية في الجزائر أن أهم النقائص المسجلة على مستوى نظام منح القروض هو المدة الزمنية الطويلة التي تستغرقها عملية معالجة ملفات القروض، والتي تمتد أحيانا إلى شهور عديدة و السبب كما أكدته الدراسة يكمن في وجود مركزية إتخاذ القرارات كما تشير أيضا إلى عدم توفر العدد الكافي من الإطارات المتخصصة على مستوى البنوك لتسيير هذه العملية.[1]

8- إجراءات منح القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

الجدول رقم (3-13): إجراءات منح القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

كيف تقيمون إجراءات منح القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ؟	
الإقتراحات	**الترتيب حسب رأي المستجوب**
سهلة	/
سهلة نوعا ما	الرتبة الأولى
معقدة	/

المصدر: معلومات من طرف موظفي بنك الفلاحة والتنمية الريفية -وكالة تيارت-

يظهر من خلال الاجابة أعلاه وحسب رأي المستوجب والمتمثل في أحد إيطارات بنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة تيارت – أن الإجراءات المعتمدة من طرف البنك لمنح التمويل للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر هي سهلة نوعا ما. أي أن هذه الإجراءات ليست معقدة لدرجة جعل صاحب الملف عاجز وليست سهلة بدرجة يصبح بها البنك غير حريص على التأكد من هوية عملائه وصحة معلوماتهم ووضعيتهم المالية. ولابد أن إتخاذ قرار منح القرض يمر بعدة مستويات رئيسية والتي تخضع صلاحيتها حسب آراء القائمين على مستوى البنك إلى قيمة القرض.

9- المتابعة والمراقبة لإستخدام القرض من طرف البنك

الجدول رقم (3-14): المتابعة والمراقبة لإستخدام القرض من طرف البنك

كيف تقومون بمتابعة القروض الممنوحة لأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ؟	
الإقتراحات	**الترتيب حسب رأي المستجوب**

[1]- وثائق مقدمة من طرف موظف في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تيارت رقم 541.

عن طريق تسديد صاحب المشروع لأقساط القرض في الأجال المحددة	الرتبة الأولى
عن طريق الزيارات الميدانية	الرتبة الثانية

المصدر: معلومات من طرف موظفي بنك الفلاحة والتنمية الريفية –وكالة تيارت–

من خلال القراءة الأولية للجدول أعلاه يتضح أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة تيارت – يقوم بمتابعة القروض التي يمنحها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر عن طريق عملية تسديد المؤسسة لأقساط القرض في الآجال المحددة أما عملية المراقبة عن طريق القيام بزيارات الميدانية من قبل إطارات ومصالح القروض على مستوى البنك قليلة الإستخدام نتيجة عدم توفر أو قلة الوسائل المادية (وسائل النقل) ونقص العنصر البشري خاصة الإطارات الكفيلة بالقيام بمثل هذه المهام.[1]

10) طبيعة المشاكل التي تعاني منها البنوك في التعامل مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

الجدول رقم (3–15): طبيعة المشاكل التي تعاني منها البنوك في التعامل مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

ماهي المشاكل التي يواجهها البنك عند منح التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ؟	
الإقتراحات	**الترتيب حسب رأي المستجوب**
التأخر في التسديد لأقساط القروض في الآجال المحددة	الرتبة الأولى
طبيعة التكوين والخبرة المهنية لأصحاب المشاريع غير كافية	الرتبة الثانية
الوثائق المحاسبية المصرح بها الإثنين النشاط الحقيقي للمؤسسة	الرتبة الثالثة
هذه المؤسسات أكثر مخاطرة من حيث إسترداد القروض	الرتبة الرابعة

المصدر: معلومات من طرف موظفي بنك الفلاحة والتنمية الريفية –وكالة تيارت–

[1]– وثائق مقدمة من طرف موظف في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تيارت رقم 541.

من خلال إجابات الجدول أعلاه يتضح أن عملية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر التي يقوم بها بنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة تيارت – [1] مازالت محفوفة بالمخاطر وأولها هو تأخر المؤسسات عن التسديد في الآجال المحددة ، كما يمثل نقص التكوين و الخبرة المهنية لأصحاب المؤسسات مشكلة بالنسبة للبنك لأن إمكانية عدم نجاح المشروع، لهذا السبب صنفه المستجوب في المرتبة الثانية ، أما فيما يخص عدم التصريح بالوثائق المحاسبية وأيضا خطر إسترداد القرض يعتبران أيضا من أهم المشاكل التي يواجها البنك في تعاملاته مع هذه المؤسسات ، خاصة وأن البنك مازال يفتقر إلى أحدث تقنيات توقع الخطر وتقدير الربح وهذا ما يجعل البنك متحفض وحريص في تمويله لهذه المؤسسات كما أنه يحد من قدرته التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

المطلب الثاني: تحليل مستوى رأس المال الغير مادي في البنك فيما يخص خدمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

لقد صاحب مجال النشاط المصرفي عدة تطورات، تمثلت في التقدم المذهل الذي تم على صعيد الإهتمام برأس المال الغير المادي، مما سمح للبنوك بالإستفادة منه لتنتج عالما مصرفيا أهم سماته الإندماج الإنفتاح والمنافسة والإبتكارات المتتالية في أساليب التمويل خاصة فيما يتعلق بمنظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وعرف رأس المال الغير المادي بأنه يتضمن الموارد (الموجودات) غير الملموسة التي يمكن أن تستخدمها المنظمة لإيجاد القيمة عن طريق تحويلها إلى عمليات جديدة وسلع وخدمات، لذا فإن رأس المال الغير المادي (الفكري) هو المعرفة والخبرة والقوة للعاملين فضلا عن الموارد المعرفية المخزونة في قاعدة معلومات المنظمة والعمليات وثقافتها وفلسفتها.[2]

[1] – وثائق مقدمة من طرف موظف في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تيارت رقم 541.

[2] – عبد اللطيف مصطفى، "**مجلة الواحات للبحوث والدراسات، دور رأس المال البشري في خلق القيمة في المؤسسات المصرفية**" العدد السابع، جامعة غرداية، الجزائر 2009، ص: 22.

1- المستوى العلمي للعمال [1]

الجدول رقم (3-16): المستوى العلمي للعمال

كيف يقيم المستوى العلمي للعمال في البنك ؟	
الإقتراحات	**الترتيب حسب رأي المستجوب**
عالي	/
متوسط	الرتبة الأولى
ضعيف	/

المصدر: معلومات من طرف موظفي بنك الفلاحة والتنمية الريفية -وكالة تيارت-

نلاحظ من الإجابة أعلاه أن المستوى العلمي لعمال بنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة تيارت – يقيم على أنه متوسط كما أنه يسعى إلى تحسين هذا المستوى، وسبب هذا التأخر في المستوى العلمي هو عدم وجود شراكة حقيقية ما بين الجامعات والبنوك وعدم وجود التوافق ما بين عالم الشغل والبرامج الدراسية للطلاب.

2- الإختيار والتعيين

الجدول رقم (3-17): الإختيار والتعيين

على أي أساس يتم إختيار و تعيين العامل في بنككم ؟	
الإقتراحات	**الترتيب حسب رأي المستجوب**
المستوى العلمي	الرتبة الأولى
على أساس النتائج و الخبرات	الرتبة الثانية

المصدر: معلومات من طرف موظفي بنك الفلاحة والتنمية الريفية -وكالة تيارت-

من الإجابة أعلاه يتضح أن العامل في بنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة تيارت – يعين على أساس المستوى العلمي وهو المصنف في الرتبة الأولى ، ثم تليه في المرتبة الثانية النتائج و الخبرات التي يحققها العامل داخل البنك ، حتى يتسنى للبنك وضع كل عامل في المنصب المناسب له ، وحذف الفرق ما بين مستوى أهلية الأفراد و متطلبات المنصب.

[1]- وثائق مقدمة من طرف موظف في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تيارت رقم 541.

3- علاقة موظفي البنوك مع أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر[1]

الجدول رقم (3-18): علاقة موظفي البنوك مع أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

كيفية تقييم نوعية الخدمة المقدمة لزبائن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ؟	
الإقتراحات	**الترتيب حسب رأي المستجوب**
سرعة الإستجابة من طرف العاملين	الرتبة الأولى
ثبات الأداء و إنجاز الخدمة بشكل سليم وأحسن من المرة الأولى ووفاء البنك لما وعد به العميل	الرتبة الثانية
عدم تزويد العميل بالمعلومات الكافية حول طبيعة الخدمة و تكلفتها	الرتبة الثالثة

المصدر: معلومات من طرف موظفي بنك الفلاحة والتنمية الريفية -وكالة تيارت-

من خلال الإجابة نلاحظ حقيقة تعامل بنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة تيارت – مع أصحاب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر حيث يشير الجدول إلى أن الرتبة الأولى تبين رغبة موظفي البنك و إستعادهم في تقديم الخدمة ومساعدة الزبائن ، أما فيما يخص تدارك موظف البنك لبعض النقائص في تعامله مع أصحاب المشاريع وتحسينها في المستقبل يحتل الرتبة الثانية وهذا يبين نية إيطارات البنك في تقديم الخدمة المصرفية بشكل صحيح ، أما فيما يتعلق بعدم إستفادتهم من كافة المعلومات التي يحتاجها هي نادرة الحدوث.

4- الإهتمام بالبحث و التطوير

الجدول رقم (3-19): الإهتمام بالبحث و التطوير

هل يهتم بنككم بتشجيع البحث و التطوير لتحسين مستوى العمال ؟	
الإقتراحات	**الترتيب حسب رأي المستجوب**
نعم يهتم	/
يهتم نوعا ما	الرتبة الأولى
لا يهتم	/

المصدر: معلومات من طرف موظفي بنك الفلاحة والتنمية الريفية -وكالة تيارت-

[1]- وثائق مقدمة من طرف موظف في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تيارت رقم 541.

إنطلاقا من الإجابة أعلاه يتضح أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة تيارت – [1] بدأ يضع إهتماماته للإستثمارات من أجل تحقيق الإستفادة القصوى من تكنولوجيا المعلومات و الإتصال ، بغية تطوير نظم وسائل تقديم الخدمات المصرفية و ابتكار تطبيقات جديدة تتسم بالكفاءة و السرعة في الأداء من أجل مواكبة التطور.

5- سياسة التكوين والتدريب فيما يخص خدمة شريحة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

الجدول رقم (3-20): سياسة التكوين والتدريب

هل تنتهجون سياسة معينة لتكوين وتدريب العمال من أجل تحسين سير عملية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ؟	
الإقتراحات	**الترتيب حسب رأي المستجوب**
نعم	الرتبة الأولى
لا	/

المصدر: معلومات من طرف موظفي بنك الفلاحة والتنمية الريفية -وكالة تيارت-

يتبين من الإجابة أعلاه أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة تيارت – ينتهج سياسة معينة لتكوين و تدريب العمال من أجل تحسين سير عملية تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ، لأنهم أصبحو يطالبون ببذل المزيد من الجهود لتدعيم القدرة التنافسية من أجل خدمة هذه المؤسسات لاسيما أن هناك مواجهة التي لها القدرة على الصمود نظرا لإعتمادها على تقنيات المعلومات كأحد ركائز إتخاذ القرار التمويلي بينما تعتبر هذه التقنية حديثة التطبيق في بنك البدر حيث أصبح عليها أمرا حتميا لنجاحها مدى إستفادتها من التكوينات و التدريبات لرفع مستوى الأداء.

[1]- وثائق مقدمة من طرف موظف في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تيارت رقم 541.

الجدول رقم (3-21): نظرة الموظفين إلى التكوينات والتدريبات

إذا كان الجواب بنعم فكيف ينظر الموظفين إلى التكوينات والتدريبات التي يتلقونها من أجل إكتساب معرفة لخدمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ؟	
الإقتراحات	**الترتيب حسب رأي المستجوب**
لتحسين خدمة هذه المؤسسات	الرتبة الأولى
من أجل الإرتقاء إلى مناصب أعلى	الرتبة الأولى
وسيلة لترفيه	/
فترات الإبتعاد عن العمل	/

المصدر: معلومات من طرف موظفي بنك الفلاحة والتنمية الريفية –وكالة تيارت–

يسعى موظفو بنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة تيارت – [1] من وراء التكوينات و الملتقيات التي يتلقوها في مجال خدمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر إلى تحسين نوعية الخدمة المقدمة لهذه المؤسسات وفي نفس الوقت من أجل الترقية ، و الغرض هو زيادة أجر العامل والذي يعتبر كأداة للتحفيز من أجل تلقي هذه التكوينات.

6- الإستفادة من خبرات و تجارب البنوك العالمية

الجدول رقم (3-22): الإستفادة من خيرات و تجارب البنوك الأجنبية

هل يستفيد بنككم من الخبرات والتجارب الدولية فيما يخص عملية تسيير لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ؟	
الإقتراحات	**الترتيب حسب رأي المستجوب**
نعم هناك إستفادة	/
إستفادة نسبية	الرتبة الأولى
لا توجد إستفادة	/

المصدر: معلومات من طرف موظفي بنك الفلاحة والتنمية الريفية –وكالة تيارت–

[1]– وثائق مقدمة من طرف موظف في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تيارت رقم 541.

ما يظهر من الإجابة أعلاه يوضح أن هناك إستفادة نسبية للوكالة من الخبرات و التجارب الدولية فيما يخص عملية تسيير تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، وهذا مايعكس رغبة البنك في الإرتقاء إلى مستوى البنوك العالمية وهذا يتطلب بدل مجهود كبير من طرف إيطارات البنك من أجل مواكبة المعايير المصرفية الدولية التي تفرضها مستوى الخدمة المقدمة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.

7- تكوين علاقات مع البنوك الأجنبية

الجدول رقم (3-23): تكوين علاقات مع البنوك العالمية

هل ترسلون موظفين من البنك في بعثات إلى الخارج لإستيعاب الطرق المستخدمة في البنوك العالمية لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وتطبيقها في بنككم ؟	
الإقتراحات	**الترتيب حسب رأي المستجوب**
نعم تقوم بإرسال موظفي البنك في بعثات إلى الخارج	/
أحيانا تقوم بإرسال موظفي البنك في بعثات إلى الخارج	الرتبة الأولى
لا تقوم بإرسال موظفي البنك في بعثات إلى الخارج	/

المصدر: معلومات من طرف موظفي بنك الفلاحة والتنمية الريفية -وكالة تيارت-

من خلال الإجابة يتضح أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة تيارت – [1] يرسل أحيانا بعض موظفيه في بعثات إلى الخارج لتكوين علاقات مع البنوك العالمية ، من أجل إستيعاب أدوات التكنولوجيا و طرق التعامل معها وكيفية تطبيقها في بنكهم مما يسمح لهم بتحقيق أفضل إستثمار لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، إلا أن هذه التقنية تظل محدودة النتائج ما لم يتواكب معها تطوير إمكانيات العاملين وقدراتهم اللازمة لإستيعاب التطورات المتلاحقة في مجال تسيير عملية التمويل الخاصة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، بما يضمن رفع مستوى تقديم الخدمة وهذا يتطلب الإرتقاء بمستوى أداء العنصر البشري وتكثيف هذه البعثات لزيادة الخبرة من أجل الوصول إلى نموذج مصرفي فعال.

[1]- وثائق مقدمة من طرف موظف في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تيارت رقم 541.

8- الإرتباط بشبكة الأنترنت

الجدول رقم (3-24): الإرتباط بشبكة الأنترنت

ما مدى إرتباطكم بشبكة الأنترنت ؟	
الإقتراحات	**الترتيب حسب رأي المستجوب**
دائما	الرتبة الأولى
أحيانا	/

المصدر: معلومات من طرف موظفي بنك الفلاحة والتنمية الريفية -وكالة تيارت-

نلاحظ من خلال الإجابة أعلاه أن بنك البدر يستخدم شبكة الأنترنت بنسبة 100% وهو مايعكس حرص هذا البنك على مواكبة التطورات الحديثة وتسهيل الإتصال الداخلي و الخارجي في البنك ، بإعتبار أن شبكة الأنترنت أصبحت من أهم وسائل الإتصال و المعلومات .

9- أسباب إستخدام شبكة الأنترنت

الجدول رقم (3-25): أسباب إستخدام شبكة الأنترنت

لماذا تستخدمون الأنترنت ؟	
الإقتراحات	**الترتيب حسب رأي المستجوب**
من أجل تسهيل الإتصال مع العملاء	الرتبة الأولى
من أجل تسوية العمليات مع الزبائن	الرتبة الأولى
من أجل معرفة المستجدات التي تحدث في العالم	الرتبة الثانية
من أجل المظهر	/

المصدر: معلومات من طرف موظفي بنك الفلاحة والتنمية الريفية -وكالة تيارت-

فرضت الساحة المصرفية على البنوك الجزائرية الإعتماد وبشكل كبير على شبكة الأنترنت في الإتصال مع العملاء من أجل ربح الوقت وتسهيل الخدمة وأيضا لتسوية العمليات مع الزبائن ، حيث تؤكد معطيات الإجابة أهمية هذه العملية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة تيارت – [1] و ذلك بإحتلالها الرتبة الأولى

[1]- وثائق مقدمة من طرف موظف في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تيارت رقم 541.

، كما يليها في المرتبة الثانية الإستخدام من أجل التطلع إلى العالم الخارجي ومتابعة المستجدات، مما يسمح بتهيئة بيئة مصرفية مناسبة للعملاء.

10- النظرة المستقبلية للبنك فيما يخص الإبداع لخدمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

الجدول رقم (3-26): النظرة المستقبلية للبنك

هل لكم نظرة مستقبلية بإنتاج عالم مصرفي أهم سماته الإندماج و الإنفتاح و المنافسة و الإبتكار في أساليب التمويل الخاصة بمنظومة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ؟	
الإقتراحات	**الترتيب حسب رأي المستجوب**
نعم	الرتبة الأولى
لا	/

المصدر: معلومات من طرف موظفي بنك الفلاحة والتنمية الريفية -وكالة تيارت-

يتطلع بنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة تيارت – إلى تحسين خدماته المقدمة لمشاريع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر معتمدا في ذلك التركيز على العنصر البشري بإعتباره أساس الرقي بالأداء المصرفي.

المطلب الثالث: عرض نتائج الإستمارة

مالمسته من خلال الإجابات عن الأسئلة السابقة يمكنني من إستخلاص النتائج التالية: [1]

1- من خلال ما حققته منظومة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر من نتائج ملموسة على مستوى العديد من المؤشرات الإقتصادية الهامة ، يؤهلها أن تكون محل الإهتمامات الإستراتيجية لصانعي القرار على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة تيارت – ، و العمل على تدعيم نسب التمويل الممنوحة لهذه الفئة من المؤسسات.

[1]- وثائق مقدمة من طرف موظف في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تيارت رقم 541.

2- هناك العديد من الإعتبارات التي يراعيها البنك في تمويله للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر فهو يبحث بكل الوسائل عن الملائمة بين موارده و إستخداماته بما يضمن له تحقيق أهدافه و المتمثلة خاصة بالمحافظة على سمعة البنك ومكانته في المجتمع وأيضا تعظيم الربح ، و يمكن إعتبار هذه الأهداف تقليدية مقارنة بالأهداف التي تسعى إليها البنوك العالمية.

3- تفضيل بنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة تيارت – ربط علاقاته التمويلية مع تلك المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر التي دخلت في مراحل النمو والتوسع وهذا نتيجة قدرة هذا البنك على تقدير خطر إقراضها، في حين لا تزال تعاني تلك المؤسسات الحديثة النشأة تعاني الكثير من الصعوبات في الحصول على تمويل من طرف البنوك العالمية في تقدير الخطر وتوقع الربح خاصة و أن أغلب المؤسسات الراهنة هي مؤسسات حديثة النشأة.[1]

4- في ظل الإصلاحات التي عرفها القطاع المصرفي أصبحت البنوك التجارية الجزائرية حرة في ربط علاقتها التمويلية مع مختلف المؤسسات مع الأخذ في الحسبان الإعتبارات الإقتصادية و مراعاة الجدارة الإئتمانية للمؤسسات التي تطلب التمويل.

5- إن توجه البنوك التجارية الجزائرية بما فيها البنك محل الدراسة نحو تمويل قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر مازال ينقصه تقنية الدراسة الدقيقة لمشاريع هذه المؤسسات وعدم وجود إمكانية تخصيص نوع من القروض يراعي فيها جانبي التكلفة والوقت الموجهة تحديدا لتمويل هذه المؤسسات.

6- رغم ما تمتاز به صيغة الإعتماد الإيجاري من إيجابيات خصوصا بالنسبة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ، إلا أنه على مستوى النظام المصرفي الجزائري تبقى قليلة فالبنك محل الدراسة ولا يستخدم كثيرا هذه الصيغة وهذا ما يبدل على نوع من التأخر في الوكالة.

7- بالرغم من الجهود المبذولة من طرف إيطارات البنك في تقليص مدة الإجراءات المتعلقة بالحصول على القرض وجعلها سهلة من حيث التعقيدات خاصة فيما يتعلق بتقديم العديد من الوثائق الإدارية ، إلا أن هذه الجهود سوف تظل محدودة النتائج ما لم يتواكب معها توفير الوسائل الحديثة بما يضمن رفع مستوى تقديم الخدمة من أجل الوصول إلى نموذج مصرفي فعال.

[1] – وثائق مقدمة من طرف موظف في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تيارت رقم 541.

8- عدم توفير نظام معلوماتي دقيق من أجل متابعة دائمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة تيارت – [1] للقروض المستخدمة من طرف أصحاب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ، حيث أنه على مستوى البنك لا يوجد إطار واحد مكلف فقط بتقييم الوضعية المالية للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة وقدرتها على سداد مما يجعل مستوى المخاطرة يبدو ضعيف أو شبه منعدم.

9- يعتبر أصحاب المشاريع من أهم مكاسب البنك وهذا ما يتطلب تخصيص برامج وملتقيات من أجل توعية الموظف حول ضرورة جودة الخدمة المصرفية و التي تعتبر كمدخل لتحسين تنافسية البنك.

10- ضرورة تفعيل وظيفة البحث والتطوير في البنك فهي السبيل إلى رفع القدرة التنافسية في المؤسسات المصرفية مما يؤدي إلى تعظيم الآثار الإيجابية المتعلقة بتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

11- نقص الوسائل التكنولوجية وعدم جاهزية موظفي البنك من الناحية التكوينية والتأهيلية لتحقيق إستفادة كلية من خبرات وتجارب البنوك الأوروبية التي تسمح بإستعاب التسيير الفعال لعملية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بما يضمن للبنك تعظيم الربح وتقليص الخطر.

12- إن التحول إلى إقتصاد مفتوح و معولم يتطلب من البنك بأن يتكيف ويتأقلم مع الظروف الجديدة التي تفرضها البنوك العالمية من خلال تكيف البعثات التدريبية والتكوينية إلى الخارج ، مما يسمح للعامل بالمشاركة في وضع أساليب تطوير الأداء في خدمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر وهو ما يضمن إلتزامه وحرصه عند تطبيق الخدمة.

13- نجاح البنك يتطلب إرادة إدارية ذات رؤية مستقبلية تشجع على التأقلم والتكيف الدائم و المتعدد الأبعاد و المرتكز على الإبداع التدريب و التكوين و تشجيع البحث و التطوير ، من أجل جودة الخدمات التي تقدم لخدمة قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر بصفة خاصة و الإقتصاد الوطني بصفة عامة.

[1] – وثائق مقدمة من طرف موظف في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تيارت رقم 541.

خلاصة:

من خلال قيامنا بدراسة فعالية البنك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، وبعد تقييم أدائه يظهر أن البنك بدأ في التوجه نحو الإهتمام بتمويل تلك المؤسسات، من خلال السعي إلى تقديم الأفضل لدفع العجلة التمويلية من أجل ضمان بقاء واستمرار نشاط هذه المؤسسات سواء إذا تعلق الأمر بتوفير الوسائل المادية أو الموارد البشرية، للإرتقاء بجودة الخدمة المصرفية المقدمة لشريحة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، لكن مستوى التسهيلات المقدمة من قبل البنك لزبائنه لم يرق إلى المستوى الذي يمكنه من القيام بدور الوساطة الفعلية. أما عنصر الضمانات فنجد أن البنك ولاعتبارات متعلقة بضعف الوضعية المالية للمشروعات وصعوبة تحليل توازنها المالي، متحفظ في تقديم مساعدته لهذه المؤسسات حيث يطلب منها تقديم عددا من الضمانات القوية التي تعتبر كوسيلة ائتمانية بالنسبة للبنك.

إلا أن المتغيرات العالمية التي تحدث نتيجة عولمة النشاط المصرفي وتحرير الخدمات المصرفية تلقي على عاتق إدارة البنك تحديات تنافسية كبيرة لتفعيل التمويل المقدم لهذه المؤسسات، وهذا مايستدعي ضرورة بذل جهد أكبر من طرف إيطارات البنك من أجل التكيف مع هذه المتغيرات ومواجهة آثارها السلبية معتمدا في ذلك على تأهيل الذهنيات أولا وقبل كل شيء، وذلك من خلال تنمية مهارات العاملين بالبنك من خلال زيادة الإنفاق الإستثماري في مجال تكنولوجيا المعلومات والتكوين والتدريب من أجل الاستعداد والإعداد الجيد للدخول في العمل بقوة مع المستجدات الحديثة التي تفرضها البنوك العالمية، وأيضا السعي دوما للإحتكاك بالبنوك الأجنبية للإستفادة من خبراتهم وتجاربهم في تقديم أعلى مستويات الخدمات التمويلية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.

خاتمة عامة

خاتمة:

تم تسليط الضوء من خلال هذه الدراسة على الخصائص التي تتميز بها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر عن المؤسسات الكبرى، ومدى أهميتها والدور الذي تلعبه في تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية، كما تم التطرق إلى مجموعة من المشاكل والصعوبات التي تعاني منها هذه المؤسسات وقد تم التركيز على مشكلة التمويل الذي يعتبر أهم عائق يقف أمام تنميتها وتطورها وفي سبيل معالجة هذا المشكل قامت الدولة بإنشاء العديد من الهياكل، وذلك من أجل مساهمتها في تحسين أساليب التمويل المتاحة أمام مشاريع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.

بحيث أصبح موضوع تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر في مختلف مجالات النشاط الاقتصادي يلقى اهتمام أفضل من طرف المنظمات الدولية والمحلية، فضلا عن اهتمام الباحثين الخبراء الاقتصاديين بها، باعتبارها من أفضل وسائل الإنعاش الاقتصادي، نظرا لسهولة تكيفها ومرونتها التي تجعلها قادرة على الجمع بين التنمية الاقتصادية ووسيلة إيجابية لفتح آفاق العمل من خلال توفير مناصب العمل وخلق الثروة وبإمكانها رفع تحديات المنافسة وغزو الأسواق الخارجية في ظل اقتصاد السوق، وبإعتبار الجزائر تعاني من مشكلة البطالة فإن المشاريع الصغيرة و المتوسطة، تلعب محورا هاما في التخفيف من حدتها، ورغم تطور وسائل التمويل إلا أنها لم تستطع بعد انهاء المشاكل المطروحة على مستوى تمويل مشاريع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.

إختبار الفرضيات:

- **الفرضية الأولى:** تعتبر المؤسسات الصغيرة المتوسطة في الجزائر من أحد أهم ركائز التنمية الاقتصادية.

أثبتت الفرضية صحتها حيث أصبح من المؤكد اليوم في العالم المتقدم والأقل تقدما بالإهتمام والتركيز الكبيرين على سياسة الإستثمارات في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك لدورها الهام في تنمية الإقتصاد بصفة عامة والقطاع الصناعي بصفة خاصة، نظرا لما تتمتع به من مزايا وخصائص اقتصادية واجتماعية تمكنها من المساهمة الكبيرة في امتصاص البطالة وخلق مناصب عمل جديدة وكذلك خلق القيمة المضافة للإقتصاد.

- **الفرضية الثانية:** يعتبر التمويل من أهم العوائق التي يعترضها.

من خلال ما تم التوصل إليه في هذا البحث تثبت هذه الفرضية صحتها وذلك بإعتبار أن المشاكل التمويلية هي أكبر العقبات التي تواجه أغلب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر من حيث شروط الإقتراض الصعبة وعدم القدرة على التسديد، وطلب البنوك لضمانات عينية ذات قيمة عالية نادرا ما تتوفر لدى هذه المؤسسات، كما أن البنك يعتبر أن عملية إقراض هذه المؤسسات محفوفة بالمخاطر لذا لاتظهر حماسا لتمويلها، وتفضل تمويل الأنشطة التجارية (التصدير والاستيراد) على حساب الأنشطة التجارية، وما يزيد الأمر تعقيدا غياب ميكانيزمات تغطية المخاطر الخاصة بالقروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

- **الفرضية الثالثة:** للبنك علاقة وطيدة مع هذه المؤسسات خاصة وأن هذا البنك يبادر بربط علاقاته التمويلية مع المؤسسات القائمة بينما يحاول الإبتعاد في تعاملاته مع المؤسسات الحديثة.

ثبوت صحة هذه الفرضية من خلال رغبة هذه الوكالة بربط علاقاتها التمويلية مع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر التي هي في مرحلة النمو والتوسع، نظرا لوجود معطيات مالية ومحاسبية تاريخية لدى البنك عن نشاطات هذه المؤسسات مما يسمح له بتقدير الوضعية الراهنة للمؤسسة التي يتعامل معها، في حين يتهرب البنك من تسوية عملية التمويل الخاصة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر الجديدة، بسبب عدم قدرة أصحاب هذه المؤسسات على إثبات قدراتهم وعدم تقديم ضمانات كافية للحصول على القروض المصرفية وبالتالي عدم قدرة البنك على الإقدام بدراسة معمقة لوضعية هذه المؤسسات.

النتائج:

1) تعتبر مشاريع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر أداة فعالة لتحقيق التنمية الاقتصادية.
2) أدركت الجزائر أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لذلك أصبحت تهتم بهذا القطاع من خلال عدة برامج ومشاريع لتنميتها.
3) بالرغم من الإيجابيات التي تتميز بها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر إلا أنها عرضة لمشاكل وعقبات كثيرة وعلى مختلف المستويات نتيجة لحجمها الصغير وما ينتج عنه من نقاط ضعف، ونظرا لقلة خبرة مسيريها فهي عاجزة عن مواجهة تحديات السوق لوحدها وتحتاج إلى مرافقة دائمة في مختلف مراحل تطورها.
4) تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بنسبة كبيرة في التشغيل وخلق مناصب عمل جديدة.

5) هناك اهتمام متزايد من قبل السلطات العمومية بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ولاسيما منذ إنشاء وزارة خاصة بها.

6) يعتبر التمويل البنكي أحد أهم المصادر التمويلية المتاحة أمام المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر وخاصة في ظل ضعف القدرات التمويلية الذاتية لأصحاب تلك المؤسسات.

7) إن إصدار البنك لقرار المنح أو الرفض لطلب القرض يكون مبنيا على دراسات معمقة لملف العميل (دراسة اقتصادية، مالية، فنية).

8) تعتبر صيغ التمويل من أهم الطرق التي تلجأ إليها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر لتوفير الموارد المالية لتغطية احتياجاتها التمويلية.

9) القصد من تنويع مصادر التمويل لمشاريع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الحد من مشكل التمويل الذي تعاني منه، قامت الجزائر بإصلاحات جذرية من كل القطاعات و الأنشطة الإقتصادية.

10) تتشكل مصادر التمويل من مصادر داخلية و مصادر خارجية.

11) رغم تطور وسائل التمويل إلا أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تيارت لم يستطع الوصول الى إنهاء المشاكل المطروحة على مستوى تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

12) لبنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تيارت مجال محدد يعمل فيه وذلك للرقابة المفروضة عليه من طرف البنك المركزي والذي يقوم بتحديد نشاط ورأس مال البنوك.

13) يفضل بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تيارت ربط علاقات تمويلية مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي دخلت في مراحل النمو والتوسع، وهذا نتيجة قدرة هذا البنك على قياس مردوديتها وتقدير خطر إقراضها.

14) تلعب القروض دور كبير بالنسبة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تيارت فمن خلالها يستطيع أن يضمن الإستمرارية والنمو ويضمن له القدرة على تحقيق الأهداف التي يسعى إليها.

15) يساهم بنك الفلاحة و التنمية الريفية بشكل كبير في إنعاش الاقتصاد الوطني من خلال عمليات التمويل التي يقوم بها.

خاتمة

الإقتراحات:

انطلاقا من النتائج المتوصل إليها من خلال الدراسة تم تقديم الاقتراحات التالية:

- العمل على تأهيل وتكوين المستثمرين بشكل فعال يضمن لهم فعالية مشاريع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حتى تقدم قيمة مضافة للاقتصاد الوطني.
- تشجيع كل أجهزة المرافقة الموجودة في الجزائر.
- ضرورة الإستفادة من تجارب الدول الأجنبية في هذا المجال.
- إنشاء معارض وطنية لمساعدة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر في تسويق منتجاتها.

أفاق البحث:

يمكن الإشارة إلى أن الدراسة التي قمنا بها مجرد محاولة لتحصيل بعض المعلومات القيمة حول موضوع واسع يفتح المجال أمام مواضيع مختلفة للبحث فيها ومن بين هذه المواضيع نذكر:

- دور البنوك الإسلامية في تمويل مشاريع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.
- واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ظل الأزمات المالية.

وفي الأخير نأمل أن تبقى دراسة هذا البحث مقدمة لدراسات وبحوث أخرى.

قائمة

المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

أولا: الكتب

1- أحمد طرطار،"**تقنيات المحاسبة العامة في المؤسسة**"،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.

2-أحمد غنيم ،"**صناعة قرارات الائتمان والتمويل في إطار الإستراتيجية الشاملة للبنك**"، دار المعارف للنشر، الطبعة 1، مصر،1998.

3- بويعقوب عبد الكريم ،" **المحاسبة التحليلة** "، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر 1998.

4-حمزة محمود الزبيدي ،"**ادارة الائتمان المصرفي والتحليل المالي**"، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة 2002.

5-حمزة محمود الزبيدي،"**أساسيات الإدارة المالية**"، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، طبعة 2006.

6-حنفي علي،"**المدخل إلى الإدارة المالية الحديثة**"، دار الكتاب الحديث، القاهرة 2008.

7- خبابة عبد الله،"**المؤسسات الصغيرة والمتوسطة – آلية لتحقيق التنمية المستدامة**"، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2013.

8- سعيد أوكيل،"**وظائف ونشاطات المؤسسة الصناعية**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1992.

9-سليمان ناصر،"**التقنيات البنكية وعمليات الائتمان**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2012.

10- سمير محمد عبد العزيز،"**التمويل وإصلاح خلل الهياكل المالية**"، مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية، الإسكندرية 1997.

11- سوزان سمير ذيب وآخرون،"**إدارة الإئتمان**"، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان ،الطبعة 2012.

12- شاكر قزويني،"**محاضرات في اقتصاد البنوك**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،طبعة 2000.

13- طارق الحاج،"**مبادئ التمويل**"، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الطبعة 1، عمان، 2010.

14- الطاهر لطرش،" **تقنيات البنوك**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، طبعة 2005.

15- عاطف جابر طه عبد الرحيم،"**أساسيات التمويل والإدارة المالية**"، الدار الجامعية، الإسكندرية 2010.

16- عبد الرزاق بن حبيب،"**اقتصاد وتسيير المؤسسة**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة 3،الجزائر، 2006.

17- عبد الغفار الحنفي،"**أساسيات التمويل والإدارة المالية**"، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية 2000.

18- عبد الغفار حنفي،"**أساسيات التمويل و الإدارة المالية**"، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية 2002.

19- عبد المطلب عبد الحميد،"**البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها**"، الدار الجامعية، الإسكندرية، الطبعة 2000.

20- عبد المطلب عبد الحميد،"**العولمة واقتصاديات البنوك**"، الدار الجامعية، الإسكندرية، الطبعة 2001.

21- عبد الوهاب يوسف أحمد،"**التمويل وإدارة المؤسسات المالية**"، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان 2007.

22- عدنان تاية النعيمي، ياسين كاسب الخرشة،"**أساسيات في الإدارة المالية**"، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة 1، عمان، 2007.

23- عمر صخري، "**اقتصاد المؤسسة**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة 3، الجزائر، 2003.

24- غازي عناية ،"**المالية العامة و التشريع الضريبي**"، دار البيارق، الأردن 1998.

25- فيصل محمود الشواورة،"**مبادئ الإدارة المالية**"، دار ميسرة للنشر والتوزيع، الطبعة 1، عمان، 2013.

26- محمد الفاتح محمود بشير المغربي،"**تمويل ومؤسسات المالية**"، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، الطبعة 1، القاهرة، 2011.

27- محمد صالح الحناوي،"**الإدارة المالية والتمويل**"، دار الجامعة، الاسكندرية 2000.

28- محمد مطر،"**الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني**"، دار وائل للنشر والتوزيع ،عمان ، طبعة 2003.

29- مدحت صادق،"**أدوات و تقنيات مصرفية**"، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة 2001.

30- مصطفي رشدي شيحة،"**الإقتصاد النقدي والمصرفي**"، دار الجامعية للنشر، طبعة 5، مصر، 1985.

31– منير إبراهيم هندي،"**إدارة البنوك التجارية**"، المكتب العربي الحديث، الطبعة 3 ، الإسكندرية 1996.

32– ناصر دادي عدون، "**إقتصاد المؤسسة**"، دار المحمدية العامة، الجزائر 1998.

ثانيا: الأطروحات والمذكرات

1–بوعدلة سارة ،"**دور البنوك التجارية في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة**"، مذكرة ماستر، تخصص إقتصاد نقدي ومالي، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر 2015-2016.

2– بومدين سهيلة، سي مرابط نور الإيمان، "**فعالية القرض الإيجاري في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة –دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية–**"، مذكرة ماستر، تخصص مالية، جامعة إبن خلدون، تيارت، 2014-2015.

3– راندة فراح،"**مصادر التمويل الحديثة وأثرها على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية**"، مذكرة ماستر، تخصص محاسبة ومالية، جامعة العربي بن مهيدي، الجزائر 2013-2014.

4– صالحي سامي"**التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة– دراسة مساهمة القرض الشعبي الجزائري–**"، مذكرة ماستر، تخصص إقتصاديات المالية و البنوك، جامعة العقيد أكلي محند، البويرة 2014-2015.

5– عقبة نصيرة، "**فعالية التمويل البنكي لمشاريع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر**" أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع نقود وتمويل، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2014-2015.

6– ميشان صباح ،"**تصفية المؤسسات الإقتصادية من الناحيتين المحاسبية والقانونية**"، مذكرة ماستر، تخصص علوم مالية، جامعة إبن خلدون، تيارت، 2012-2013.

ثالثا: المجلات و الجرائد

1- بن العايش فاطمة،"**مجلة التنمية الاقتصادية، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة آلية للحد من أزمة البطالة بالجزائر الإستفادة من التجارب العالمية**"، العدد السادس ، جامعة باجي مختار عنابة، الجزائر 2018.

2- السعدي رجال وسامي فؤاد براك،"**مجلة البحوث الاقتصادية والمالية،التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كمدخل للتنويع الاقتصادي**"، المجلد الرابع، العدد الثاني، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، الجزائر2017.

3- عبد اللطيف مصطفى، "**مجلة الواحات للبحوث والدراسات، دور رأس المال البشري في خلق القيمة في المؤسسات المصرفية**" العدد السابع، جامعة غرداية، الجزائر 2009.

4- ليث عبد الله القهيوي، بلال محمود الوادي،"**المشاريع الريادية الصغيرة والمتوسطة ودورها في عملية التنمية**"، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة 1، عمان، 2012.

5- ياسر عبد الرحمان، براشن عماد الدين،"**مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر الواقع والتحديات**"، العدد الثالث، جامعة جيجل، الجزائر 2018.

رابعا: المقابلات

1- مقابلة مع الموظف المكلف بالدراسات في وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية تيارت.

2- مقابلة مع الموظف المكلف بالدراسات في وكالة بنك الفالحة والتنمية الريفية، تيارت، 541.

3- مقابلة مع الموظف المكلف بالزبائن في وكالة بنك الفالحة والتنمية الريفية، تيارت، 541.

الملاحق

الملحق رقم (1)

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

جامعة ابن خلدون – تيارت –

كلية العلوم الإقتصادية قسم علوم التسيير

- في إيطار إتمام هذا البحث وتحضيرا لمذكرة تخرج ماستر تحت عنوان " فعالية التمويل البنكي لمشاريع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر " دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية –وكالة تيارت–
- ومن أجل الوقوف على الحالة العملية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية –وكالة تيارت– فيما يخص مساهمته في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر استعنا بالجدولين التاليين المقدمين من طرف الوكالة للحصول على بعض الإحصائيات مع التأكيد على أن مجموع المعلومات المتحصل عليها تكون في سرية تامة وتستخدم لغرض الدراسة.

1– تطور حجم الملفات المقبولة والمرفوضة لدى بنك الفلاحة والتنمية الريفية –وكالة تيارت– و الموجهة لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من 2010 إلى 2019.

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
عدد الملفات المقبولة	263	465	303	322	372	316	207	96	103	128
عدد الملفات المرفوضة	105	201	145	142	128	75	98	61	65	71

2- مبالغ القروض المقدمة والمرفوضة من طرف البنك محل الدراسة إلى المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من 2010 إلى 2019.

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
مبالغ القروض المقدمة	1543 2244 0,70 DA	1567 3152 0,26 DA	1437 6285 6,00 DA	4690 7869 7,96 DA	3847 6158 1,61 DA	8918 5622 8,61 DA	1875 0259 6,45 DA	1656 5414 9,00 DA	1754 4428 1,10 DA	1958 7654 3,01 DA
مبالغ القروض المرفوضة	3356 1218 ,56 DA	3744 8612 ,21 DA	3167 5526 ,13 DA	3976 6215 ,80 DA	3111 5622 ,09 DA	4126 5116 ,09 DA	9730 215, 33 DA	1120 9304 ,99 DA	5612 3574 ,12 DA	6044 5222, 80 DA

❖ وبهدف إسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي إستندنا إلى إجراء مقابلة شخصية مع أحد الإيطارات على مستوى **بنك الفلاحة والتنمية الريفية –وكالة تيارت–** اعتمدنا فيها على إستمارة تضمنت طرح 20 سؤال كالتالي:

أولا: تحليل علاقة بنك الفلاحة والتنمية الريفية –وكالة تيارت– بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

1- أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بالنسبة للبنك

ما مدى إهتمام وكالتكم بتمويل قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ؟

-كبير ☐

- متوسط ☐
- صغير ☐
- معدوم ☐

2- أهداف البنك من وراء تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

ما هو الهدف المنتظر من وراء تمويلكم للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر؟

- إعطاء صورة جيدة للبنك ☐
- زيادة ربحية البنك ☐
- الرفع من تنافسية البنك ☐

3- أنواع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر التي يفضل البنك التعامل معها

ما هي المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر التي تفضلون التعامل معها ؟

- المؤسسات القائمة ☐
- المؤسسات الجديدة ☐

4- أسباب إقبال البنك على تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

ما هو السبب الذي يدفع بنككم إلى تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ؟

- من أجل تطوير هذه المؤسسات و المحافظة على إستمرارها ☐
- وجود علاقة تاريخية مع هذه المؤسسات ☐
- من أجل تلبية رغبة حكومية ☐

5- دراسة البنك لسوق المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

هل هناك دراسة مسبقة لسوق المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر قبل إتمام عملية التمويل ؟

- نعم ☐

- لا

6- أنواع القروض المطلوب من طرف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

ماهية القروض التي يطلبها أصحاب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ؟

- قروض تمويل دورة الإستثمار
- قروض تمويل دورة الإستغلال
- قروض الإعتماد الجاري

7- المدة اللازمة لمنح القرض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

ما هي المدة اللازمة لإتخاذ قرار منح القرض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر؟

- من 1 يوم إلى شهر
- من شهر إلى 3 أشهر
- من 3 أشهر فأكثر

8- إجراءات منح القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

كيف تقيمون إجراءات منح القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر؟

- سهلة
- سهلة نوعا ما
- معقدة

9- المتابعة و المراقبة لإستخدام القرض من طرف البنك

كيف تقومون بمتابعة القروض الممنوحة لأصحاب المؤسسات الصغير و المتوسطة في الجزائر ؟

- عن طريق تسديد أقساط القرض
- عن طريق الزيارات الميدانية

10– طبيعة المشاكل التي تعاني منها البنوك في التعامل مع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

ما هي المشاكل التي يواجهها البنك عند منح التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ؟

- التأخر في التسديد لأقساط القروض في الأجال المحددة ☐
- عدم قدرة أصحاب المؤسسات على تقديم الضمانات الكافية ☐
- طبيعة التكوين و الخبرة المهنية لأصحاب المشاريع غير كافية ☐
- هذه المؤسسات أكثر مخاطرة من حيث إسترداد القروض ☐
- الوثائق المحاسبية المصرح بها لا تبين النشاط الحقيقي للمؤسسة ☐

ثانيا: تحليل مستوى رأس المال الغير مادي في بنك الفلاحة والتنمية الريفية –وكالة تيارت– فيما يخص خدمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

1– المستوى العلمي و العملي

كيف يقيم المستوى العلمي للعمال في البنك ؟

- عالي ☐
- متوسط ☐
- ضعيف ☐

2– الإختيار والتعيين

على أي أساس يتم إختيار و تعيين العامل في بنككم ؟

- المستوى العلمي ☐
- على أساس النتائج و الخبرات ☐

3– علاقة موظفي البنوك مع أصحاب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

كيفية تقييم نوعية الخدمة المقدمة لزبائن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ؟

- سرعة الإستجابة من طرف العاملين ☐
- ثبات الأداء و إنجاز الخدمة بشكل سليم و أحسن من المرة الأولى ووفاء البنك لما وعد به العميل ☐
- عدم تزويد العميل بالمعلومات الكافية حول طبيعة الخدمة وتكلفتها ☐

4- الإهتمام بالبحث و التطوير

هل يهتم بنككم بتشجيع البحث و التطوير لتحسن مستوى العمال ؟

- نعم يهتم ☐
- يهتم نوعا ما ☐
- لا يهتم ☐

5- سياسة التكوين و التدريب فيما يخص خدمة شريحة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

هل تشجعون سياسة معينة لتكوين و تدريب العمال من أجل تحسين سير عملية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ؟

- نعم ☐
- لا ☐

إذا كان الجواب بنعم فكيف ينظر الموظفين إلى التكوينات التي يتلقونها من أجل معرفة خدمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ؟

- لتحسين خدمة المؤسسات ☐
- من أجل إرتقاء إلى مناصب أعلى ☐
- وسيلة لترفيه ☐
- فترات الإبتعاد عن العمل ☐

6- الإستفادة من خبرات و تجارب البنوك الأجنبية

هل يستفيد بنككم من خبرات وتجارب البنوك الأجنبية فيما يخص عملية تسيير تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ؟

- نعم هناك إستفادة ☐
- إستفادة نسبية ☐
- لا توجد إستفادة ☐

7- تكوين علاقات مع البنوك العالمية

هل ترسلون موظفين من النك في بعثات إلى الخارج لإستعاب الطرق المستخدمة في البنوك العالمية لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تطبيقها في بنككم ؟

- نعم نقوم بإرسال موظفي البنك في بعثات إلى الخارج
- أحيانا نقوم بإرسال موظفي البنك في بعثات إلى الخاج
- لا نقوم بإرسال موظفي البنك في بعثات إلى الخارج

8- الإرتباط بشبكة الأنترنت

ما مدى إرتباطكم بشبكة الأنترنت ؟

- دائما
- أحيانا

9- أسباب إستخدام شبكة الأنترنت

لماذا تستخدمون الأنترنت ؟

- من أجل تسهيل الإتصال مع العملاء
- من أجل تسوية العمليات مع الزبائن
- من أجل معرفة المستجدات التي تحدث في العالم
- من أجل المظهر

10- النظرة المستقبلية للبنك فيما يخص الإيداع لخدمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

هل لكم نظرة مستقبلية بإنتاج عالم مصرفي أهم سماته الإندماج و الإنفتاح و المنافسة و الإبتكار في أساليب التمويل الخاصة بمنظومة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ؟

- نعم
- لا